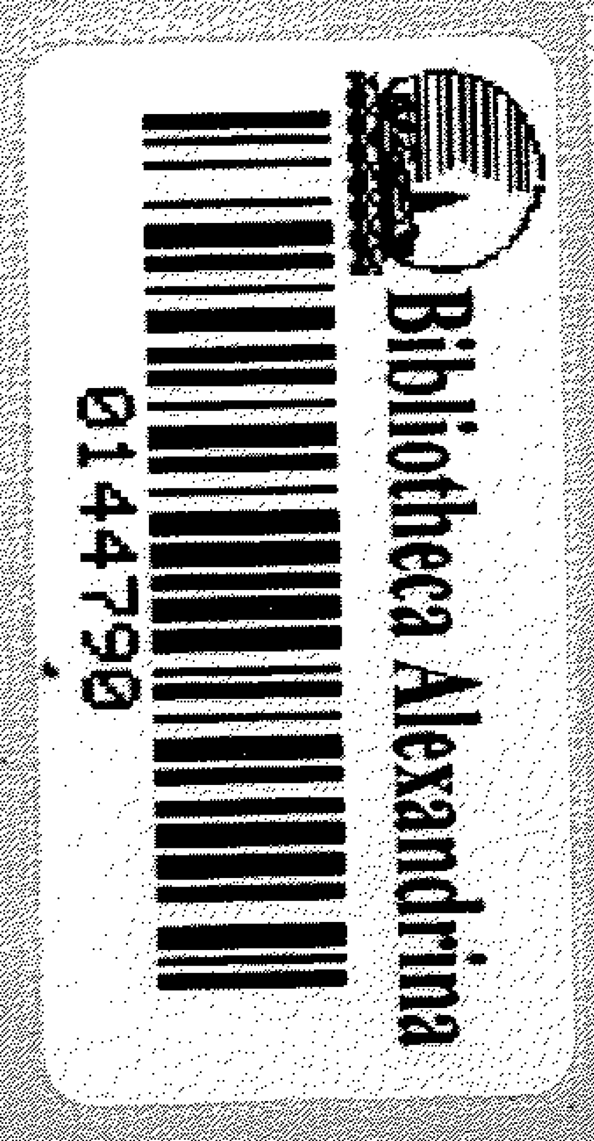
أبرز ملامح الاشتراكية
وتطبيقها العربي

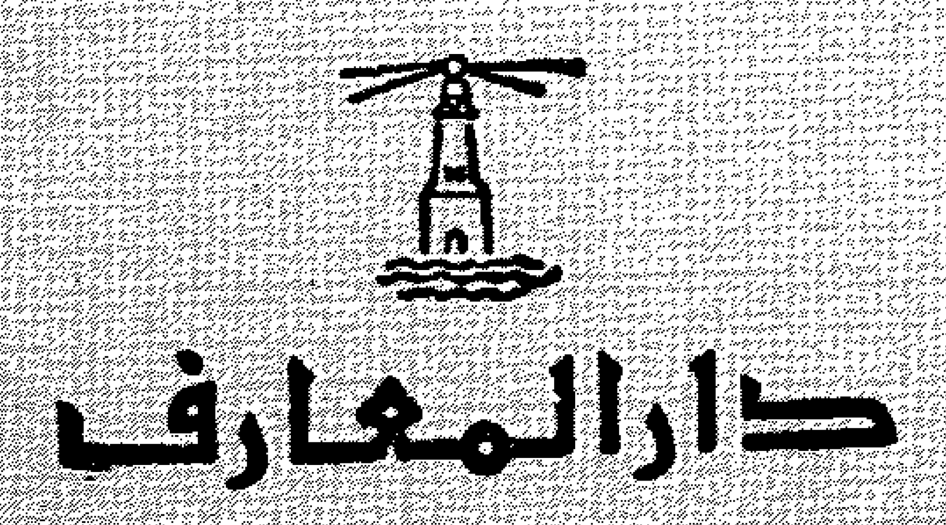
الدكتور حسن عون

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٦٨





دار المعارف

أبرز ملامح الاشتراكية
وتطبيقها العربي

الدكتور حسن عون

أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٦٨



دار المعارف بمصر

إهــــداء

إلى أولئك الذين لا يبتغون من وراء عملهم أجرا ولا شكورا .

إلى أولئك الذين يستضعفون القوى حتى يأخذو الحق منه ويستقوون الضعيف حتى يأخذوا الحق له .

إلى أولئك الذين هداهم الله الى الحق فأحيوا سنة من سنن الإسلام ولم يبالوا بما يلقونه فى سبيل ذلك .

إلى أولئك الذين آمنوا بربهم وبوطنهم وبمجتمعهم : آمنــــوا بربهم فأخلصوا له النية والعمل ، وآمنوا بوطنهم فلم يضنوا بأى شىء فى سبيل إسعاده ، وآمنوا بمجتمعهم واستعذبوا الآلم فى سبيل انصافه واستشعروا المودة والرحمة للكادحين من أفراده .

إلى أولئك الذين لا يمنعهم من الرجوع إلى الحق صلف أو كبرياء ، ولا يثنيهم عن رفعة الوطن جلل الخطر ولا عظم الفداء .

إلى أولئك الذين آمنوا بقضية الاشتراكية فنادوا بها وعملوا على تثبيتها وتطبيقهـــا فأحيوا بذلك سنة ، وأسعدوا أمة ، وأصبحوا لغيرهم من الشعوب قدوة .

حسن عون

للمؤلف الكتب الآتية :

أولا : كتب من تأليفه :

١ - اللغة والنحو .

٢ - العراق وما توالى عليه من حضارات .

٣ - فى اليونان من هنا وهناك (باللغة الفرنسية)

٤ - صور ملهمة من واقع المجتمع العربى .

٥ - مصر كما يراهـا الكتاب اللاتينيون (باللغة الفرنسية وهى الرسالة الرئيسية لدكتوراه الدولة من فرنسا)

٦ - أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو .

ثانيا : كتب من ترجمته .

١ - نظرية الأنواع الأدبية (من الفرنسية إلى العربية فى مجلدين)

٢ - النساء العالمات لموليير (من الفرنسية إلى العربية بالاشتراك مع الدكتور طه الحاجرى .)

٣ - مدرسة الأزواج لموليير (من الفرنسية إلى العربيـــة ضمن سلسلة روائع المسرح العالمى لوزارة الثقافة والإرشاد القومى) .

٤ - سجاناريل لموليير (من الفرنسية إلى العربية ضمن سلسلة روائع المسرح العالمى لوزارة الثقافة والارشاد القومى)

٥ - تيبول - حيـــاته وشعره (من اللاتينية إلى العربية وهى الرسالة الثانية لدكتوراه الدولة من فرنسا)

ثالثا : كتب بعضها مؤلف وبعضها مترجم لم تنته بعد من الطبع .

١ ـ عبقرية اللغة العربية .

٢ ـ من وحى الجزيرة .

٣ ـ أوديسا العصر الحديث (مترجمة من اليونانية الحديثة إلى العربية) .

٤ ـ اللغة والنحو ـ الجزء الثانى .

٥ ـ فى الاسكندرية من هنا وهناك .

منهج البحث

الباب الأول

١ ـ معنى الاشتراكية

٢ ـ متى وكيف تنشأ الاشتراكية

٣ ـ الاشتراكية بين الشيوعية والرأسمالية

٤ ـ ما هو المجتمع الاشتراكى ؟

٥ ـ الاشتراكية مذهب من المذاهب السياسية

٦ ـ الاشتراكية غاية تتطلع إليها كل الشعوب بما فى ذلك الشعوب الرأسمالية

٧ ـ الاشتراكية فى ميزان النقد

٨ ـ الاشتراكية سلوك وعمل لا قول وجدل

الباب الثانى

١ ـ الاشتراكية فى المجتمع العربى قبل الاسلام

٢ ـ الاشتراكية فى الاسلام

٣ ـ الاشتراكية والزكاة

٤ ـ مظاهر الاشتراكية فى العصور الأولى للدول العربية

٥ ـ الاشتراكية فى مد وجزر مع تقدم وتأخر الدولة العربية

٦ ـ الاشتراكية مظهر من مظاهر الوعى الفكرى والاجتماعى فى العالم العربى

٧ ـ الاشتراكية لدى المجتمع العربى فى العصر الحديث

٨ ـ أهم مميزات التطبيق العربى الاشتراكى

٩ ـ مستقبل الاشتراكية

المقـــدمة

إن ماسنكتبه هنا عن الاشتراكية بوجه عام وعن تطبيقها العربى بوجه خاص يمكن أن ينظر إليه كما ينظر إلى حلقة من حلقات الدراسات الاجتماعية يحاول فيها أصحابها أن يربطوا بين أهم مظاهر المجتمع المعاصر ومظاهر المجتمعات القديمة كفرع منها وامتداد لها .

فالحاضر وليد الماضى من غير شك والمستقبل امتداد للحاضر رضينا بذلك أم كرهنا ؛ كما يحاول أصحابها أيضا أن يسهموا بقدر من مجهودهم وبطاقة من نشاطهم فى معالجة قضايا العصر وتقريب منـــالها وتيسير فهمها للدارسين من أبناء هـــذا الجيل فى المجتمع العربى ؛ ذلك الجيل الذى قدر عليه ـ دون اختيار منه ـ أن يرث شيئا من أعباء الماضى وأن يؤهل نفسه لمواجهة تكاليف المستقبل ؛ وهى مسئولية كبيرة ومهمة شاقة ؛ نرجو له فيها السداد والتوفيق .

ولعل من أهم قضايا العصر ، هى قضية الاشتراكية ؛ إن لم تكن هذه القضية أهم تلك القضايا على الاطلاق . ففيها لايزال بعض الناس فى حيرة من أمرها ، وفيها لا تزال أقلام الكتاب من الشرقيين والغربيين تثير ألوانا من الحديث والخصومة والجدل ، بل لقد بالغ بعض المعارضين لقضية الاشتراكية والساخطين عليها فى فهمهم المعكوس وفى توهمهم لمفاسدها وأضرارها فتصوروا وصوروا للناس أن الفنون الرائعة الجميلة والآثار الخالدة على الزمن ليست فى حقيقة هذا التصور إلا ثمرة من

من ثمرات الرأسمالية ونتيجة لمجهوداتها فى عهود الملكيات والاقطاعيات والديكتاتوريات ؛ وأن هذه الآثار وتلك المنجزات الفنية التى تعتز بها المجتمعات وتزدان بها بلادهم ومدنهم لم يفكر فيها ولم تنشأ ولم تترعرع إلا فى ظل تلك العصور التى لم تعرف قضية الاشتراكية ولم تمارس تعاليمها ومبادئها .

واستطاع هؤلاء المعارضون الساخطون أن يجدوا فى بطون التاريخ ويستمدوا من كتب المعارف المتعددة والفنون المختلفة الشواهد والأمثلة التى تؤيد مايذهبون إليه ؛ غير أن ذلك فى الواقع لا ينطوى على منطق سليم ولا على فكرة واقعية ؛ وعلى هذا يمكن أن يدخل ضمن إطار هذه العبارة المتداولة الموروثة ـ كلمة حق أريد بها باطل ـ ؛ إذ أن الاشتراكية لم تعرف ولم تمارس فى تلك العصور الغابرة ؛ وستكون لنا بمشيئة الله ـ فى ثنايا هـــذا البحث ـ فرصة لتفنيد موقف هؤلاء المعارضين وبيان بطلان الأسس التى بنوا عليها آراءهم وأحكامهم وفساد المنطق الذى اتخذوا منه ذريعة لخديعة الآخرين والتضليل بهم ؛ وفيها كذلك لايزال عدد من الدول يحارب هذه القضية ويرى فيها سلاحا للقضاء على النفوذ المادى ومعولا لهدم السلطان الادبى . وحينما نتحدث عن تلك الدول التى تحارب هذه القضيه ندخل ضمنها أيضا بعض الافراد الرأسماليين الذين يتوجسون خيفة من قضية الاشتراكية ويتوقعون كل الشر من اعتناقها وتنفيذ مبادئها .

ومصدر ذلك ـ فيما نعتقد ـ أمران : الأمر الاول عبارة عن أنانية وجشع متمكنين من نفوس هذه الافراد وتلك الدول ؛ والامر الثانى

عبارة عن سلبية فى تفهم أبعاد هذه القضية وعدم تعمق فى تحليل جوانبها وكشف أغوارها والاطمئنان على ما سيجنيه الافراد من نتائجها وثمارها .

ونعتقد أن هذا الفريق من الناس الذين لا يزالون فى حيرة من أمر قضية الاشتراكية ولا يزالون غير مطمئنين إلى فعاليتها وإيجابيتها وفوائدها وعلاجها لأخطر قضايا المجتمع الأخرى ؛ نقول ، إننا نعتقد أن هذا الفريق من الناس لو هيئت له الفرصة لدراسة هذه القضية والتعرف على جوانبها والغوص بمداركه فى أعماقها وابعادها لتغير موقفه منها ومنطقه بالنسبة لها ولا قتنع بالحاجة إليها وبحتميتها وآمن بها كحل سلمى لكثير من مشاكل المجتمعات الانسانية .

إنه من المنطق والمفيد فى نفس الوقت أن يكون الذين يكتبون فى الاشتراكية من أولئك الذين يؤمنون بها كمبدأ ويقتنعون بسلامة نتائجها كغاية حتى يكون ما يكتبونه عنها نابعا من عقيدتهم وإيمانهم لا من قراءتهم ولا مما يسمعونه من أحاديث تتصل بها ؛ ذلك أن الكلام أو الحديث أو الكتابة النابعة من القلب والصادرة عن اقتناع وإيمان تتجه مباشرة إلى القلب ويكون تأثيرها بالنسبة للقارىء والسامع أشبه بالتأثير المغناطيسى أو بتأثير السحر كما يقولون . وهنا يكون التجاوب كاملا بين المتحدث والسامع أو بين الكاتب والقارىء ؛ كما تكون النتيجة المنتظرة أو الثمرة المرجوة من وراء الكتابة فى هذا الموضوع عظيمة القيمة مؤكدة الحصول . ومن أجل هذه الاعتبارات ، وربما لاعتبارات

أخرى يضيق عن ذكرها ميدان هذه العجالة فى هذا البحث ، أردنا أن ندلى بدلونا فى هذا الموضوع وأن نسهم بقدر من الوقت والجهد فى هذه القضية ، قضية الاشتراكية التى آمنا بها واقتنعنا بسلامة مبادئها وازددنا اطمئنانا بحسن مساهمتها فى كثير من حلول المشاكل الاجتماعية من سياسية واقتصادية وأخلاقية . وكل الذى نرجوه ـ ونعتقد أن هذا أيضا هو موضع رجاء كل من يكتب فى موضوع الاشتراكية ـ هو أننا نستطيع تكوين جيل من طلاب الجامعة تكوينا اشتراكيا صحيحا بحيث تنعكس هذه التعاليم الاشتراكية على تصرفات هذا الجيل وعلى سلوكه فى هذه الميادين الثلاثة الهـــامة وعلى سلوكه مع افراد أسرته ، وعلى سلوكه مع زملائه فى الكلية وفى الجامعة ، وعلى سلوكه مع أفراد المجتمع الكبير . وعندئذ تكون الغاية من هذا العمل قد تحققت على خير وجه ؛ فيرضى الاستاذ عن عمله ويضاعف من مجهوده فى هذا الميدان ويستجيب الطالب ـ راضيا ـ لما يطلب منه من تفهم واستيعاب التعاليم الاشتراكية ، ويجنى المجتمع ثمرات عديدة من وراء مجهود الأساتذة واستجابة الطلاب.

هذا وينبغى الا يغيب عنا أن نشير هنا أيضا إلى أن من اهدافنا الاصيلة كذلك أن نقدم لطالب الجامعة وللقارىء بصفة عامة هذه القضايا الاشتراكية وما تضمه من آراء وأفكار تدور حول موضوع الاشتراكية فى لغة صحيحة وعبارة مستقيمة وأسلوب مهذب ؛ إذ أن طالب الجامعة أصبح فى حاجة ماسة إلى ذلك ؛ فقد عرفنا من تجاربنا معه أنه يتعثر فى تعبيره ولا يستطيع فى أكثر الأحيان أن يشرح أفكاره ـ بالرغم من جودتها ـ بعبارة سليمة واضحة ؛ مما يجعلنا نفزع أمام هذه الظاهرة من

الضعف اللغوى ونشفق على مستقبل لغتنا القومية فى هذا العصر الحافل بالمعارف والأحداث والمفاجآت .

والله نسأل أن يوفقنا لما فيه إرضاء ضمائرنا وتقدم ونفع لمجتمعنا وتثبيت وازدهار لاشتراكيتنا إنه نعم الموفق ونعم النصير ! ! !

حسن عون

١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

الباب الأول

١ - معنى الاشتراكية ٢ - متى وكيف تنشأ الاشتراكية ٣ - الاشتراكية بين الشيوعية والرأسمالية ٤ - ما هو المجتمع الاشتراكى ؟ ٥ - الاشتراكية مذهب من المذاهب السياسية ٦ - الاشتراكية غاية تتطلع إليها كل الشعوب بما فى ذلك الشعوب الرأسمالية . ٧ - الاشتراكية فى ميزان النقد ٨ - الاشتراكية سلوك وعمل لا قول وجدل

ـ ١ ـ
معنى الاشتراكية

من الأمور المتبعة عند كثير من المؤلفين أن يحاولوا فى أول مؤلفهم تعريف الموضوع الذى يكتبون من أجله . وفى هذا تتحقق فائدتان :

الأولى صورة واضحة عن موضوع التأليف قبل التعمق فى تفصيلاته ومسائل فصوله وأبوابه ، بحيث يستطيع الدارس أو القارىء لهذا الموضوع أن يحيط به أولا ككل ؛ كما يستطيع أن يترسم معالم هذه الصورة كلما خطا خطوة إلى الامام فى تتبع أقسام الموضوع وتفهم مسائله وقضاياه .

الثانيه ـ خلق نوع من الألفة سلفا بين الموضوع والدارسين له ؛ وفى هذا ضمان كبير للارتباط به والرغبة فى استيعابه والالمام بما يحتويه من آراء وأفكار .

ومن الامور المتبعة أيضا عند هذا الصنف من المؤلفين أن يعرف الموضوع من ناحية اللغة ومن ناحية المدلول الذى يتفاهم عليه أفراد المجتمع . وتتبعا لهذا المنهج نحاول شرح الاشتراكية فى اللغة أولا ثم فى مدلولها أو مفهومها بين الناس ثانيا .

ا ـ الاشتراكية فى اللغة عبارة عن مصدر صناعى بمعنى أن هذه الصيغة ليست الصيغة القياسية فى اللغة وإنما هى صيغة دخلها نوع من الصنعه ؛ وذلك باضافة ياء مشدده وتاء التأنيث على بعض المصادر القياسية أو على بعض الأسماء والصفات ؛ فمثال المصدر الصناعى الذى يجىء من المصدر الحقيقى كلمة ـ اشتراكية ـ وكلمة انفصالية ـ وكلمة

تعاونية - إذ أن كلا منها قد جاءت من - اشتراك - و - انفصال - وتعاون - وهى مصادر - لـ - اشترك وانفصل وتعاون - . ومثال المصدر الصناعى الذى يجىء من الأسماء - قومية - وطنية - حزبية - أرضية - ، وواضح تماما أن هذه المصادر قد جاءت من : قوم ، ووطن ، وحزب ، وأرض - وهى كما نرى أسماء ، الأول اسم جنس والثانى والثالث والرابع أسماء مفردة . ومثال المصدر الصناعى الذى يجىء من الصفات - حرية - ؛ وقد جاء هذا المصدر الصناعى بدوره من الصفه - حر .

ومن فضائل اللغة العربية ومميزاتها أن وجد فيها هذا المبدأ - مبدأ المصدر الصناعى - الذى يدل بصورة واضحة على حيوية اللغة ، والذى يعين فى نفس الوقت على نمو اللغة واتساعها ومسايرتها لتطور المجتمع الذى يتحدث بها . والحق أننا فى هذا العصر الحديث قد التجأنا كثيرا إلى المصادر الصناعية لنشرح بها كثيرا من المدلولات أو المفاهيم التى تتداولها الآن مثل : اشتراكية ، وطنية ، حرية ، جمعية ، تعاونية ، استهلاكية ، عبودية ، ديمقراطية ، ديكتاتورية ، وحدوية ، انفصالية ، انعزالية ، مذهبية ، استعمارية ، احتكارية ، اقطاعية ، ثورية ، رأسمالية انتهازية ملكية ، شعبية ، جمهورية ، استبدادية ، دستورية ، معنوية ، أولوية ، أفضلية ، أكثرية ، أقلية ، امبريالية ، زراعية ، إقتصادية ، امبراطورية ، صناعية ، مهنية ، هندسية ، همجية ، مركزية ، لامركزية تأسيسية ، رجعية ، طائفية ، أقليمية ، عربية ، فتية ، بطولية ، تنفيذية ، برلمانية ، الداخلية ، الخارجية ، دورية ، زمنية ، واقعية ،

مثالية ، حتمية ، اسلامية ، مسيحية ، يهودية ، شرقية ، غربيـــة ، ايجابية ، عنصرية ، سلبية ، مكانية . وهناك أمثلة أخرى عديدة يكثر تداولها فيما نقرأه فى الصحافة والكتب الحديثة والمجلات وفيما نسمعه عن طريق الاذاعـــة أو المحاضرات أو الندوات أو المؤتمرات التى تقام هنا وهناك .

واذا كنا قد أكثرنا من التمثيل للمصادر الصناعية فإننا نريد بذلك أن نبين مدى اعتماد اللغة المعاصرة على هذه الصيغة وأبعـــاد استعمالنا للمصادر الصناعية لنشرح بها المفاهيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،التى فرضتها الظروف الخاصة فى العالم المعاصر . ومن ذلك ندرك فى سهولة مقدار الحاجة إلى هذه الصيغة المرنة ومبلغ الفائدة الكبيرة التى تجنيها اللغة ويجنيها المجتمع العربى من وراء هذه الصيغة ومن وراء ما تهيأ لها من مرونة . ويمكن للدارس أن يتأكد من ذلك حينما يوجه عنايته واهتمامه لملاحظة ما يقرأه من أخبار وإعلانات فى الصحـــافة والمجلات وما يسمعه من أحاديث وندوات فى الاذاعة والمنتديات فإنه لا يكاد يقرأ سطرا أو يسمع تعبيرا يشرح معـــنى أو فكرة دون أن يعثر فى ثنايا ما يقـــرأ وما يسمع على صيغة أو صيغتين من المصادر الصنـــاعية .

ننتقل الآن إلى نقطة أخرى لها صلة وثيقة بالمعنى اللغوى لكلمة ـ الاشتراكية ـ ، وهذه النقطة تهم فى الدرجة الأولى الدارس اللغـوى أو الدارس للأصوات اللغوية . هذه النقطة عبـارة عن الصلة بين

أصوات كلمة ـ الاشتراكية ـ أو الحروف المكونة لهذه الكلمة ، وبين مفهوم هذه الكلمة أو ما تدل عليه . وهذا المبحث فى الواقع يعتبر من المباحث اللغوية القديمة ، كما يعتبر أيضا من المباحث الهامة التى يعنى بها الدارسون أو المتخصصون فى الدراسات اللغوية . ومن أجل ذلك لن نطيل الحديث عن هذه النقطة بالرغم من أهميتها ، وإنما سنعرض لها فى سرعة وخفة لنصل إلى ما يهم الدارس للاشتراكية لا الدارس للغة الاشتراكية .

من المبادىء المقررة عند كثير من اللغويين أن الحروف المكونة للفظ تدل بطبيعة تكوينها أو أصواتها على المعنى المقصود من ذلك اللفظ . وينبغى ألا يفهم من ذلك أن هذا المبدأ ينطبق على كل الألفاظ أو الكلمات اللغوية وإنما هو فى الواقع ينطبق على نسبة كبيرة من الألفاظ اللغوية . وفى هذه الحالة قد يوجد الانطباق بصورة واضحة صريحة كاملة وقد يوجد بصورة غامضة بعيدة الادراك ؛ فمن أمثلة الانطباق الواضح الصريح الكامل لفظ الاشتراكية ولفظ هواء ولفظ سر ، ولفظ بلع ؛ فكل واحد من هذه الالفاظ إذا ما حللناه الى أصواته المكونة له ، واذا ما عرفنا طبيعة تكوين هذه الأصوات ومكان خروجها من الجهاز الصوتى فى الانسان أمكننا فى يسر وسهولة أن ندرك الصلة الوثيقة بين هذه الأصوات واللفظ المكون منها : والذى يعنينا من هذه المجموعة من الألفاظ بصفة رئيسية هو لفظ الاشتراكية. المادة الأولى لهذا اللفظ هى مادة ـ شرك ـ أى الشين والراء والكاف ،

ثم جئنا من هذه المادة بصيغة جديدة هى صيغة اشترك ، ويسميها علماء اللغة صيغة ـ افتعل ـ ، وإذن فقد أصبحت الاصوات المكونة اساسا للصيغة التى جاء منها المصدر الصناعى هى الشين والتاء والراء والكاف ثم جئنا بالمصدر القياسى من هـــذه الصيغة وهو ـ الاشتراك ؛ ثم جئنا بالمصدر الصناعى من هذا المصدر وهو الاشتراكية . ولننظر الآن فى طبيعة كل صوت أو كل حرف من هذه الحروف على حدة .

الشين عبارة عن حرف أو صوت تتعاون فى صنعه أو فى خروجه الاعضاء الآتية : ظهر اللسان ، سقف الحنك ، فهو صوت لا يستقل به جزء واحد من اجزاء الجهاز الصوتى وإنما يستلزم العمل فى تكوينه لأكثر من جزء واحد . وكذلك الشأن بالنسبة للتاء ، فهى عبارة عن صوت يخرج نتيجة التقاء بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليـــا مع امتداد عرض ذلك الطرف من اللسان ؛ وإذن فالتاء أيضا تحتاج لصنعها أو لتكوينها ازدواج مجهود لجزءين من اجزاء الجهاز الصوتى . أما الراء فأمر صنعها أو خروجها أوضح من أمر الصوتين السابقين ، إذ أنها تخرج من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا مع تكرار الالتقاء بين هذين العضوين .

وأما الكاف فهى بدورها نتيجة لعمل عضوين من اعضاء الجهـــاز الصوتى هما مؤخر اللسان مع سقف الحنك ؛ فهو عمـــل مزدوج أيضا كالازدواج الذى لاحظناه فى الاصوات أو الحروف المتقدمة .

وإذن فكل صوت من أصوات هذه الكلمة يستلزم عملا مضاعفا

أو عملا ينهض به أكثر من فرد ؛ وهل للاشتراكية فى اللغـــة معنى سوى هذا ؟ هل نستطيع أن نتصور « شركة » من فرد واحد ؟ وهل يمكن أن نستعمل صيغة ـ اشترك ـ دون أن نتصور عملا يقوم بين شخصين على الاقل أو بين مجموعة من الاشخاص ؟ إن أصوات لفظ ـ الاشتراكية ـ فى تكوينها الطبيعى وفى تحليلها المعملى وفى ملاحظـــة أبعادها اللفظية تشير بوضوح إلى المعنى الذى يمكن أن يدل عليه اللفظ. وربما يتضح ذلك أكثر عندما نلاحظ التكوين الصوتى لهذه الكلمات الاخرى التى ذكرناها كأمثلة للدلالة على الصلة الوثيقة بين اللفظ ومعناه أو اللفظ ومدلوله.

فكلمة ـ هواء ـ مثلا لو حللناها صوتيا نجد أنها مكونة من الهاء التى تتكون فى الحنجرة عند اقصى الحلق وهو أول عضو من اعضاء الجهاز الصوتى كما يقول علماء اللغة من العرب قديما وهو اقرب عضو من اعضاء الجهاز الصوتى إلى الرئة ، أو بمعنى آخر هو أول عضو من أعضاء الجهاز الصوتى فى نظر أولئك اللغويين من العرب ؛ لأن الرئة بالنسبة للجهاز الصوتى لم تدخل لهم فى اعتبار ؛ ومن الواو التى تخرج من الشفتين مستديرتين وهما آخر عضو من اعضاء الجهاز الصوتى ؛ ومن الألف اللينة التى هى عبارة عن امتداد للصوت لا يستقر فى موضع حتى يوقفه صوت آخر أو حرف آخر ؛ وهى هنا تصور امتدادا داخليا من الشفتين حتى الرئة أو حتى أقصى الحلق ، حيث تخرج الهمزة. ولو أننا وضحنا النطق الصوتى لكلمة ـ هواء ـ برسم خطى لكانت صورة الرسم تشير الى مدلول اللفظ ؛ وبمعنى آخر يبدأ الصوت الاول من

هـذه الكلمة بأول عضو من اعضاء الجهاز الصوتى ، ثم يخرج الصوت الثانى من آخر عضو من أعضاء الجهاز الصوتى ، ثم يمتد الصوت بعد ذلك من آخر عضو الى أول عضو من أعضاء الجهاز الصوتى . وهل للفظ الهواء دلالة أخرى غير تلك الدلالة التى تكونها طبيعة الاصوات ؟ ان هذه الكلمة فى الواقع تشف بشكل دقيق جدا عن المعنى المقصود منها .

ولعل أوضح من ذلك أيضا ما يمكن أن نلاحظه بالنسبة لكلمة - سر - ؛ تلك الكلمة مكونة من ثلاثة حروف أو من ثلاثة اصوات متقاربة جدا من حيث المخرج بحيث يمكن عدم تصور فاصل بين مخارج هذه الحروف .

فالسين كما نرى تخرج نتيجة نوع من الصفير يحدث عند التقاء ظهر اللسان بمقدم سقف الحنك ، تاركا الصوت يخرج بين ظهره والحنك الاعلى . وأما الراء فهى كما رأينا منذ قليل نتيجة لالتقاء طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا ، وهى منطقة من الجهاز الصوتى تقترب جدا من المنطقة التى تخرج منها السين ، بحيث يخيل الينا أنهما يكونان منطقة واحدة . والراء الثانية ليست إلا تكرارا لعملية اخراج الراء الاولى ؛ ومعنى هذا أن أصوات هذه الكلمة متقاربة بل متداخلة فى بعضها حتى ليكاد الناطق أو السامع يتصور لهذا التقارب والتداخل أن جميع الاصوات تنبعث من مكان واحد لا يفصل شىء بين مساحته أو ابعاده .

وإذا اعدنا الى الذاكرة ما يعرف عن السر من أنه بين أثنين ، وما يقال بشأنه من أن السر إذا تجاوز اثنين اصبح غير سر ، فهل

نستطيع أن تتصور شيئا آخر غـير ما يفهم من طبيعة الاصوات التى كونت لفظ سر ـ ؟ . أليس فى طبيعة أصوات هذا اللفظ ما يوحى بأن السر هو عملية انتقال فكرة أو رأى أو عبـارة من شخص الى شخص دون أن يكون هناك ثالث يفصلها أو مسافة بعيدة تحول دون عملية الانتقال بهذه الدقة وبتلك الحيطة التى تراعى فى نقل الفكرة وفى الحفاظ عليها ؟

نعتقد أن البيان الخاص بأصوات الامثلة أو الكلمات السابقة يكفى لتوضيح الصورة التى ينبغى أن ترتسم فى ذهن الدارس عن الصلة بين اللفظ والمعنى أو بين اصوات اللفظ ومدلوله .

وبقى مثال أخير ربما كان عجب الدارس أو القارىء لصلة لفظـه بمعناه أكثر من عجبه بالنسبة للأمثلة السابقة ؛ وهو لفظ ـ بلع ـ :

إن هذا اللفظ مكون ، كما نرى ، من أصوات ثلاثة ، هى الباء واللام والعين ، وعلى نمط تحليلنا للالفاظ السابقة نقول : إن الباء تنبعث من التقاء الشفتين وهما أول عضو من الخارج الى الداخل من اعضاء الجهاز الصوتى ، ثم نجد بعد الباء اللام وهو عبارة عن صوت يحـدث من التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا ، ثم نجد أخـيرا حرف العين وهو عبارة عن صوت يخرج من وسط الحلق . ولو تأملنا قليلا فى هذه المخارج الثلاثة لوجدنا أنها مرتبة ترتيبا يلفت النظر ، بحيث يصور هذا الترتيب عملية البلع تصويرا دقيقا ؛ فهناك الشفتان يكونان أول عضو فى الانسان يستقبل الشىء المراد بلعه ، وعنهما يخرج الصوت الاول

من أصوات ـ بلع ـ ، وهناك اللسان مع أصول الثنايا العليا ، وهو يكون العضو الثاني في الإنسان الذي يستقبل الشيء المراد بلعه ، وعن التقائه بأصول الثنايا العليا يحدث صوت اللام ، وهناك الحلق ، وهو يصور المرحلة الثالثة من مراحل عملية البلع ، إذ أنه يستقبل الشيء المراد بلعه بعد أن يقذف به اللسان إلى الداخل ، وعن الحلق يخرج الحرف أو الصوت الثالث من أصوات هذا اللفظ .

وبعد ، أليست أصوات هذا اللفظ ، مع ملاحظة ترتيبها من الخارج إلى الداخل ، تصور تصويرا دقيقاً عملية البلع فى حركاتها ، وفى ترتيبها من الخارج إلى الداخل أيضا ؟

إننا نستبعد أن يكون هذا اللفظ وأمثاله من الألفاظ اللغوية الأخرى قد تكونت عفوا دون تدخل للفطرة اللغوية السليمة على الأقل لكى تتحدد الصلة بين اللفظ والمعنى فى كثير من الألفاظ اللغوية .

على أن هذه القضية اللغوية ـ قضية الصلة بين اللفظ والمعنى ـ لا تختص باللغة العربية وحدها ؛ وإنما يمكن ملاحظتها أيضاً فى اللغات الأخرى قديمها وحديثها ؛ فقد رأينا أمثلة صارخة لها فى اللغة اليونانية واللاتينية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية ؛ كما أن هذه القضية اللغوية ليست وليدة الدراسات الصوتية التجريبية فى العصر الحديث ؛ وإنما هى ـ كما ذكرنا سلفا ـ قديمة النشأة . ولعلها كانت فى درجة من النضج والكمال لدى لغويى العرب فى العصور الأولى بعد الإسلام ؛ إذ أن كتب الرواية فى اللغة العربية وعلومها

تحدثنا عن أمثلة كثيرة كان اللغويون يتحسسون فيها معنى بعض الألفاظ الغربية عليهم بواسطة النطق بحروفها أو بأصواتها ؛ وكثيرا ما كانوا يصيبون الهدف أو يقتربون منه .

ولو كنا نكتب لطلاب الدراسات اللغوية لأفضنا فى الحديث عن هذه القضية اللغوية الهامة ، ولذكرنا كثيراً من أسماء اللغويين القدامى الذين تنبهوا إلى وجود هذه القضية وكثيرا من الأمثلة التى كانت موضعا لملاحظاتهم ، وكثيراً من آراء المحدثين المتصلة مباشرة بهذه القضية ؛ نقول لو كنا نكتب لطلاب الدراسات اللغوية لأفضنا فى الحديث عن ذلك كله ، ولكننا نكتب لغيرهم ممن لا يعنيهم كثيراً ولا تسمح ظروفهم بالتعمق فى هذه الدراسة اللغوية . ومن أجل ذلك نكتفى بهذا القدر من البيان اللغوى لموضوع الاشتراكية لكى ننتقل إلى المراد من الاشتراكية فى عرف المجتمع أو كما يفهمها أفراد المجتمع .

إن مدلول ـ الاشتراكية ـ لايزال مبهما إلى درجـــة ما فى مفاهيم الشعوب أو الجماعات ، فهو مدلول يشبه خيوط المطاط ؛ يمكن شدها لتحتوى على كثير من المفاهيم والمدلولات ، كما يمكن قبضها لتضيق دائرة ما تضمه من تلك المفاهيم . مدلول الاشتراكية من هـذه الناحية يساوى مدلول عدد من الألفاظ الداخلة ضمن إطار المصادر الصناعية ؛ مثل كلمة ـ حرية ، ديمقراطية ـ . وهذه الطائفة من الكلمات يصعب تحديد مدلولها بالنسبة للناس جميعاً . ويبدو واضحا أن كل فرد أوكل طائفة تستعمل هذه الألفاظ أو بعضها وفقاً لمـــا تراه وتتصوره هى ، لا كما يراه ويتصوره

الآخرون ؛ ومن أجل ذلك وجد تباعد كبير بين مفاهيم اللفظ الواحد. خذ مثلا لفظ - حرية - ؛ فهناك من الأفراد من يتصور أن من مستلزمات كونه حراً أن يتصرف كما يحلو له، وكما تقوده أهواؤه وميوله الخاصة ، حتى لو عبث بحرية الآخرين ، وتجاوز حدود القانون ، الذى وضع لصيانة حرية الجميع . هذا فهم خاطىء ؛ ولكنه لسوء الحظ موجود ويصادفنا من حين لآخر ؛ وليس بمستبعد أن تجد طالباً مثلا يعبث بملكية خاصة أو بملكية عامة كأزهار حديقة الكلية أو كتب مكتبتها أو أجهزة معاملها ؛ وإذا ما وجهت اليه نوعا من العتب أو اللوم قال لك ببساطة « يا أخى أنا حر » ، وكأن الحرية فى نظره قد أصبحت بلا حدود ، وكأن حريته فى التصرف يجب أن تمضى ولو على حساب القانون وحساب حرية الاخرين . ومن أجل ذلك أيضاً أسيء فهم هذه الألفاظ ، واختلت موازين ضبطها وتقديرها .

وهكذا أصيب مدلول الاشتراكية أيضاً بسوء الفهم وعدم الانضباط واختلال الموازين ؛ سواء أكان ذلك فى تقدير الشعوب ، ام فى تقدير الطبقات، ام فى تقدير الأفراد . فهناك شعوب تعيش فى ظل نظام رأسمالى وليس فيه من مظاهر النظام الاشتراكى سوى فرض نوع من الضرائب التصاعدية ؛ ومع ذلك تزعم لنفسها أنها شعوب اشتراكية . كما أن هناك شعوبا تعيش فى ظل النظام الشيوعى ومع ذلك تزعم أنها شعوب اشتراكية . وهكذا الشأن بالنسبة لبعض الطبقات فى مقابل البعض الآخر ، وبالنسبة لبعض الأفراد فى مواجهة البعض الآخر . ولعل سبب اختلاف الناس بهذا الشكل فى مدلول الاشتراكية هو اختلافهم أولا فى الظروف الاجتماعية ،

ثم فى الثقافة والإدراك ؛ فكل فرد أو كل طبقة أو كل شعب يحاول أن يصور مدلول الاشتراكية بشكل يترجم عن منطقه وسلوكه وبيئته ؛ ويعبر عن طاقته ومدى رغبته أو احتماله لهذا المدلول ؛ ومن هنا تعددت المدلولات للفظ الاشتراكية ؛ فمدلوله عند الغربيين يختلف عنه عند الشرقيين ، ومدلوله فى الشعوب المسيحية لا يتفق مع مدلوله فى البلاد الإسلامية ، ومدلوله فى الأمم المتقدمة يختلف عن مدلوله فى الأمم المتخلفة ، حتى فى البلد الواحد قد يختلف هذا المدلول باختلاف الطبقات المكونة لمجتمع هذا البلد . ومن هنا أيضا قد يحار المرء فى استقراء هذه المدلولات وفى محاولة الاهتداء إلى مدلول علمى يمكن أن يتفق عليه جميع الدارسين أو أغلبهم على الأقل . قد ينظر بعض الناس إلى الاشتراكية نظرة مادية صرفه فيتلمس لها مدلولا علميا يستند على نظرية فلسفية أو مذهب سياسى او مبدأ إجتماعى ، وأغلب هؤلاء الناس نراهم يعتمدون فى ذلك على آراء مستوردة من الغرب ، وعلى أفكار عدد من كبار فلاسفة النظم الاجتماعية فى العالم الغربى .

وقد ينظر بعضهم كذلك إلى الاشتراكية نظرة يمكن أن نسميها تجريدية ؛ بمعنى أنهم يبتعدون بها من الواقع المادى ويذهبون بها إلى عالم تجريدى أشبه بعالم تملؤه النظريات الفلسفية والقضايا الروحية والمبادىء الأخلاقية ؛ فتراهم يضلون فى مسالكها العديدة المتشابكة ويبذلون الجهد فى الصعود إلى مرتفعاتها الوعرة ، محاولين ما أمكن استخلاص صورة توضح مدلولها فى هذا العالم التجريدى ؛ ومع ذلك يستمر الغموض يكتنف هذا المدلول بالنسبة للدارسين الذين لم يتعودوا السير فى أبعاد هذا العالم ومساحاته المترامية .

والحق أننا ـ ونحن بصدد الكتابة عن الاشتراكية ـ استعرضنا كثيرا من مدلولات هذا الموضوع، وقلبنا النظر فى كثير من أفكار وآراء الذين كتبوا فيه، فاضطرب حبل الموضوع أمامنا وازداد إحساسنا بالحيرة فى أمره، وكنا كلما أوصلتنا القراءة وهدانا الفكر الى مدلول للاشتراكية من وسط مدلولاته المادية ينهض فى تفكيرنا احساس بنقص هذا المدلول، وبحاجته الشديدة الى أن يشمل بعض الجوانب الروحية أو التجريدية، بجانب ما يشمله من جوانب مادية أو واقعية؛ وكذلك الشأن أيضـــا بالنسبة لما كنا نهتدى اليه من مفهوم تجريدى. وبقينـا فى شبه مـد وجزر أمام مدلول هذا اللفظ، لا نكاد نستقر على مدلول له حتى يعترينا شعور بنقصه وعدم كفايته حتى اهتدينا الى مدلول نرضى عنه ونطمئن اليه ونجد فيه صورة أمينة واضحة عن الاشتراكية بمفهوميها الواقعى والتجريدى فى نفس الوقت.

مدلول الاشتراكية إذن هو عدم استغلال الانسان لأخيه لانسان، وهذا التعريف ـ كما يقول عنه رجال المنطق ـ تعريف بالسلب، ولكنه مع ذلك تعريف مقرر ومعترف به؛ ويمكن أن نشرحه أيضا بما يأتى: الاشتراكية عبارة عن التمسك بمبدأ اجتماعى يمنع الانسان من استغلال أخيـــه الانسان. واذا لاحظنا أن أنواع الاستغلال متعددة بين النـــاس كالاستغلال الخلقى والاستغلال الروحى والاستغلال المادى والاستغلال الاجتماعى؛ نقـــول، اذا لاحظنا أن أنواع الاستغلال بين الناس متعدده وأن الايمان بالاشتراكية يمنع أو يحرم تداولها بين الناس أمكننا أن نطمئن الى أن الاشتراكية بهذا المدلول تدعو اليها

وتحض عليها القوانين السماوية والقوانين الوضعية على حـــد سواء . والاشتراكية بهذا المدلول أيضا تعتبر أملا من أغـــلى الآمال بالنسبة للانسان عامة ، وأمنية من أغلى الأمانى بالنسبة للشعوب وأغلبيـــة الأفراد بصفـــة خاصة . ولن يكون عدو للاشتراكية بهذا المدلول سوى فئات من الناس انحرفت طبائعها، وتجردت من المعانى الانسانية ، وجبلت على أن تسعد بشقاء الآخرين، وتتلذذ بحرمانهم ، واستغلالهم ، وتتمتع باذلالهم، والتنكيل بهم .

كما أن هذه الظاهرة لن تكون فى نظر أكثرية النـــاس سوى نوع من الشذوذ ، والشذوذ - لسوء الحظ - له وجوده فى كل زمان وفى كل مكان .

والاشتراكية بهذا المدلول لها مظاهر تميزها عن مظاهر الاشتراكية بالمفاهيم الأخرى . ولعل أهم تلك المظاهر هو تذويب الفـــوارق بين الطبقات - كما قال الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبته التى ألقاها فى نادى اتحاد جامعة الاسكندرية فى شهر يوليو من هذه السنة - ، نقول ، إن تذويب الفوارق بين الطبقات ينبغى ألا يفهم منه تذويب الفوارق بين الأفراد ؛ إذ أن الفوارق بين الأفراد باقية وستظل باقية ما دام هناك خلاف بين العالم والجاهل، وبين المجد والكسول ، وبين من يعمل ومن لا يعمل .

ويتم ذلك عن طريق التأميم ، والمصادرة، ووضع حد للملكية الخاصة،

وتهيئة فرص العمل أمام الجميع ، وجعل نصيب الفرد من أموال الدولة متمشيا تماما مع ما يؤديه نفس الفرد الى هـــذه الدولة من خدمات وعمل وانتاج ؛ وبذلك يمكن أن يوجد مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل والمساواة ، لا مجتمع الفوارق المذهلة والطبقات المتباينة .

لسنا ننكر أن هناك مظاهر أخرى للاشتراكية بهذا المدلول يمكن تلمسها فى المجتمع الاشتراكى ، فى سلوك الفرد مع أعضـاء أسرته ، فى سلوكه مع أفراد فئته أو طائفته أو مهنته أو مدرسته أو كليته ، ثم فى سلوكه مع أفراد المجتمع الذى يعيش فيه ، بل مع أفراد الانسانية كلها ؛ نقول ، لسنا ننكر أن هناك مظاهر أخرى للاشتراكية بهذا المدلول ، غير أننا نكتفى بما ذكرناه هنا اجمالا ، لأننا سنعيد ذكر ذلك تفصيلا حينما تتاح لنا فرصة الكلام عن موضوع ـ الاشتراكية سلوك وعمل ، لا قول وجدل .

- ٢ -

متى وكيف تنشأ الاشتراكية؟

إن الاشتراكية كمبدأ من المبادىء السياسية ، أو كنظرية من النظريات الاقتصادية ، أو كنظام من النظم الاجتماعية ، لا يمكن أن تنشأ مبكرة فى المجتمعات الانسانية ، اذ أن الاشتراكية فى هذه الصور المتقدمة تعتبر وليدة تعقيدات اقتصادية بالنسبة للأفراد والمجتمعات ، ونتيجة لجهود كبير وثقافة عملية واسعة . وهذا يستلزم من غير شك نضجا عقليا وتطورا اجتماعيا ملحوظين .

ومن أجل ذلك ظلت الاشتراكية بصورها العلمية والسياسية والاقتصادية مجهولة حتى عصر النهضة الغربية الحديثة ، حيث نشأت الصناعة فى الشعوب الغربية فأوجدت نوعا من التنافس بين هذه الشعوب، كما أوجدت طبقة بورجوازية جديدة بين الطبقتين السائدتين فى العصور الوسطى ، هما طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء . ولقد جر هذا وذاك ـ الصناعة والتنافس ـ إلى الوان شتى من التعقيدات المالية أو الاقتصادية بين الطبقات فى كل شعب أو فى كل مجتمع . ومن هنا أخذ المثقفون والفلاسفة يحاولون بكل طاقاتهم أن يوجدوا نوعا من النظام

يحد من سلطان أصحاب المصانع أو رؤوس الأموال ، ويقلل من غلوائهم في مواجهة من يعملون عندهم أو تحت سيطرتهم ، ويدعم مركز الصناع والعمال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ؛ مما دفع بهؤلاء المثقفين والفلاسفة إلى التعمق في الدراسات الاقتصادية ، والعمل المتواصل في ميدان خلق النظريات والمذاهب ، وإيجاد الحلول لكل ما يجد في المجتمع من مشاكل عمالية واقتصادية . وهكذا شهد العالم ، في أوائل النهضة الحديثة ، صراعا عقليا واقتصاديا لا مثيل له في الماضي بين الشعوب الغربية : انجلترا ، وفرنسا ، والمانيا ، وايطاليا ، وروسيا .

هذا عن الاشتراكية كمبدأ أو كنظرية أو كنظام ؛ أما عن الاشتراكية كسلوك أو كعمل فالأمر يختلف عن ذلك اختلافا كبيرا ؛ اذ أننا لا نستطيع ان نحدد تحديدا زمنيا مضبوطا العصر الذى نشأت فيه الاشتراكية بهذا التصور أو بهذا المفهوم ، فهو من غير شك متقدم جدا في حياة الشعوب والأمم ، وكلما امتد بنا التفكير في القضية ، وواصلنا القراءة والاطلاع على ما كتب فيها من بحوث ومؤلفات ، يزداد يقيننا بأن الاشتراكية كسلوك وعمل ظاهرة فطرية تنشأ مبكرة في حياة الأمم والشعوب يوم أن كانت ساذجة بدائية ؛ إذ أنها بهذا التصور لا تحتاج إلى عمل العقل ، ولا إلى المجهود الذهنى ، ولا إلى استعراض المظاهر العامة في الحياة الاقتصادية في المجتمع لكى توضع المقدمات ،

ثم تستنتج النتائج فى صورة صيغ لغوية جـــديدة ، واصطلاحات علمية حديثة ، لم يـكن لها فيما مضى كيان أو وجود .

غير أن ذلك لا يعنى أبدا أن الاشتراكية فى هذا المظهر البـــدائى الفطرى كانت على صورة واضحة المعالم شبه متكاملة ؛ ولـكنها كانت تلقائية ، فجة غامضة ليس لها اطار خاص ولا مظهر خاص ، تكاد تـكون هيكلا بلا ملامح ولا تقاطيع أو تصور وليدا بدون اسم ولا أبعاد ؛ إذ أن طبيعة الحياة فى هذه المجتمعات الفطرية البدائية كانت تفرض على كبار القوم أو الموسرين منهم رعاية صغار الناس وفقرائهم وأصحاب العوز والحاجة من بينهم ؛ كما كان رئيس القبيلة أو العشيرة يستنكف أشد الاستنكاف أن يرى واحدا من افراد عشيرته أو يسمع عنه أنه فى ضائقة مالية أو فى عوز مادى : وربما اشتد استنكاره حين يعرف أن هذا الفرد الذى ينتمى إلى عشيرته او قبيلته قد التجأ إلى قبيلة أخرى يستعين بها على فك تلك الضائقة المالية او هذه الأزمة المادية . ولقد بلغ الأمر بهذه الطائفة من كبار تلك المجتمعات أن يعتبروا انفسهم مسئولين عن حاجة الأفراد الذين يعيشون فى كنفهم ، او يمتون اليهم بصلة القرابة او النسب او الولاء . ولم يـكن يقتصر أمر هذا على المظهر ، بل يتجلى عندهم فيما كان يعرف بايواء الجار ، واكرام الضيف ، وإغاثة الملهوف ، ونجدة المستنجد ، ونصرة المظلوم .

وليس ذلك كله فى حقيقة الأمر سوى صور أو مظاهر للاشتراكية التى كانت موجودة فى تلك المجتمعات الفطرية عمليا لانظريا، وسلوكا لاقولا. وما كان هؤلاء ولا أولئك يتمسكون بهذا المظهر الاشتراكى بناء عن نظرية سياسية أو مذهب اجتماعى أو مبدىء اقتصادى، بل كانت طبيعة الحيـــاة وما تستلزمه من ضروريات، وظروف المجتمع وما يحيط به من ملابسات، هى التى تفرض عليهم التحلى بتلك الصفات، وتلزمهم بالتمسك بهـــذه العادات، وتجعلهم يحسون احساسا عميقا بأن التنـــازل عنها أو التنحى عن مستلزماتها يعرضهم للخزى والفضيحة والعار.

ولقد رأينا فى تاريخ بعض الشعوب القديمة يوم كانت تعيش عيشة فطرية قبلية أمثلة متعددة من هذا السلوك الاشتراكى، بل إن هـــذا السلوك كان له فى بعض الأحيان أكثر من قوة القانون، بحيث يحاسب المجتمع مخالفه حسابا عسيرا. رأينا ذلك فى المجتمع العربى يوم كان يعيش عيشة بدوية أو قبلية فى العصور السابقة على الاسلام. ورأينا ذلك فى المجتمع الاغريقى يوم كان يعيش عيشة فطرية أو قبليـــة فى العصور السابقة على تكوين دولة إغريقية تحكم الشعب وفقـــا لقوانين موضوعة وسياسة محددة. ومن يقرأ إلياذة وأوديسة الشاعر هوميروس يجد عددا لا يكاد يحصى من الامثال على تمسك اليونانيين بهذه المظاهر الاشتراكية العملية. ورأينا ذلك أيضا فى المجتمع اللاتينى القديم يوم

كان يعيش عيشة بسيطة قبلية قبل أن تجمع روما كل القبائل الايطالية فى شمالها وفى وسطها وفى جنوبها فى دولة موحدة تحت ظل الادارة والقانون . ومن يقرأ ملحمة الشاعر اللاتينى الكبير - فيرجيليوس - تلك الملحمة التى تصور الشعب اللاتينى فى نشأته، وفى حياته القبلية وفى تطوره ؛ نقول، ان من يقرأ ملحمة فيرجيليوس يجد فيها أمثلة عديدة تصور ممارسة اللاتينيين الأول لمظاهر الاشتراكية من بعض جوانبها العملية .

والذى نريد أن نهتدى الى الوصول اليه من وراء ذلك كله هو أن الاشتراكية فى بعض أشكالها تعتبر ظاهرة طبيعيه فى حيـــاة الشعوب البدائية ، بل ضرورة من ضروريات الحياة تلازم فترة من فترات التطور لدى تلك الشعوب .

ومع ذلك فلسنا فى حاجة إلى التنقيب فى تاريخ هـــذه الشعوب لاستخراج الامثلة التى توضح طبيعة الاشتراكية فى حياة مجتمعاتهم ومدى التلازم بين هذا النظام الاجتماعى وظروف الحيـــاة فى تلك المجتمعات ، اذ يكفى أن نتعرف الآن على بعض القبائل التى لاتزال تعيش فى صحراء مصر الشرقية أو الغربية ، أو على بعض العشائر التى تعيش فى المناطق الجبلية او الجزر اليونانية البعيدة عن مراكز التمدن والإدارة والحضارة ، لنرى مايجرى بين افراد هذه القبائل والعشائر من

تعاون ومؤازرة ومواساة فى المجال المادى ، وفى المجال الروحى ، على حد سواء .

أن هذه المظاهر من المعاونة والمؤازرة والمواساة تكون فى مجموعها شكلا من أشكال الاشتراكية التى توجد دون ما حاجة الى دراسة أو ثقافة أو اعمال الذهن لوضع نظرية علمية أو تأليف مذهب سياسى . والناس كانوا او لايزالون يمارسونها تلقائيا عمليا تحت عناوين مختلفة ؛ وما كان يخطر ببالهم ابدا هذا الاصطلاح السياسى الحديث ؛ ونعنى بذلك الاشتراكية ؛ بل إن لفظة الاشتراكية نفسها فى اللغات المتعددة لو افترضنا وجودها عند تلك المجتمعات الفطرية ، لما فهموا منها ذلك المدلول الذى يتناوله الناس فى هذا العصر الحديث . وإذن فمن السهل على الدارس أن يدرك مفهوم الاشتراكية لدى الشعوب القديمة ، ومفهومها فى العصر الحديث ؛ كما أنه من السهل عليه أيضا أن يستخلص ما بينها من فوارق وحدود .

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول إن الاشتراكية بمفهومها العملى ، التلقائى ، الفطرى تسبق فى الوجود الاشتراكية بمصطلحها العلمى ، المذهبى ، السياسى ؛ فالاولى تجىء نتيجة لإحساس بالحاجة وتلبية لضرورات اجتماعيه ؛ غير أنها لاتخضع فى تنفيذها إلى قوة ولا إلى قانون ولا إلى تنظيم ادارى ؛ والثانية ، وان كانت تجىء بدورها أيضا نتيجة لاحساس بالحاجة وتلبية لضرورات اجتماعية ، إلا أنها تفتقر فى تنفيذها الى التنظيم الادارى ، وإلى قوة القانون ، وإلى الثقافة الاقتصادية . الأولى يستجيب

الناس لها طواعية وإختياراً ؛ أما الثانية فيستجيبون لها عن طريق القوة والإلزام . الناس فى الأولى يتحكم فيهم عرف وتقليد موروثان ، وفى الثانية يتحكم فيهم سلطان القانون ونظام إقتضته ظروف الدولة وحاجة المجتمع إلى نوع من العدالة بين الطبقات أو بين الأفراد . الأولى ظاهر فيها أنها من وحى مزيج من الأحاسيس والعواطف ، فهى أبعد ما تكون عن التحديد والتقدير وعمل الحساب ؛ أما الثانية فهى من وحى العقل والمنطق ؛ ومن أجل ذلك فهى عبارة عن عملية منهجية تقديرية ، أو بمعنى آخر هى عبارة عن عملية حسابية .

ولعل السؤال الذى يخطر بالبال بعد هذا العرض هو : أى النوعين أفضل من الآخر ؟

والجواب السريع على ذلك هو أنه ليس من السهل ولا من المنطق أن يفاضل بين النوعين ، فكلاهما ضرورى فى وقته ، وكلاهما يمثل مرحلة خاصة من مراحل تطور الشعوب والمجتمعات . قد يمكن التفاضل بين صورتين أو مشكلتين لنوع واحد منها فى شعبين أو مجتمعين مختلفين ؛ أما التفاضل بين هذين النوعين فى مجتمع واحد فهذا لايقره الواقع ، ولا يرتضيه العقل ؛ إذا التفاضل بينها يشبه إلى حد كبير التفاضل بين فترات النمو والنضج للشخص الواحد ، التفاضل بين طفولة هذا الشخص وشبابه وكهولته وشيخوخته ، فلكل فترة من هذه الفترات الزمنية فى حياة الإنسان صفات خاصة تميزها وتتلائم معها دون غيرها من الفترات الأخرى .

إن النوع الأول من الاشتراكية ، الاشتراكية الفطرية واللامائية ، الذى يمارس تحت أسماء متعددة ومصطلحات مختلفة ذكرنا بعضا منها فيما

مضى ، نقول ، إن هــذا النوع من الاشتراكية يصور مرحلة الطفولة بالنسبة لها ؛ وليس هناك أمد محدود بالنسبة لبقاء هذه المرحلة ؛ فقد يبقى الشعب أو المجتمع أجيالا عديدة فى نفس هذه المرحلة من البدائية والبداوة والبساطة ، ثقافيا وسياسيا واقتصاديا ، فتطول تبعا لذلك حياة الاشتراكية بمدلولها العملى التلقائى ، وعلماء الاجتماع أو الدارسون لحيــاة الشعوب يقررون ذلك ، ولا يجدون فيه مخالفة لسنة النشوء والتطور ، وربما يزول الشعب أو يتلاشى فى شعوب أخرى وهو على عهده بذلك النوع من الاشتراكية ، لم يتحول عنه إلى الاشتراكية العلمية القانونية الإدارية ؛ أى تمتد فترة الطفولة لهذه الاشتراكية إلى النهاية .

وقد ينتقل الشعب بسرعة من فترة البدائية والبداوة ، حيث الحيــاة الفطرية البسيطة الخالية من المشاكل الجسيمة والمسئوليـات الكبيرة ، إلى فترة من التطور الاجتماعى والتقدم العقلى والتحضر الثقافى ، فتقصر تبعـا لذلك حياة الاشتراكية بمدلولها العملى التلقائى ، ويجىء دور الاشتراكية العلمية القانونية ، حيث تزداد الحياة تعقيدا ومسئولياتها تشابكا وضرورياتها طلبا وإلحاحا ، وحيث يتحتم على العقل المتطور المثقف أن يتدخل بمنطقه وتجــاربه وإمكانياته فى الخلق والابداع ، لكى ينظم اقتصاديات المجتمع ، ويضع حداً لما يمكن أن يكون هناك من تفاوت هائل مخيف بين طبقاته ، ويحاول أن يضمن القدر الضرورى من وسائل الحيــاة لمن لايملكون شيئا ، أو لمن تعوزهم وسيلة العمل ، والتملك ، والكسب .

ومن هنا نستطيع أن نقول ان حياة الاشتراكية ـ كما عرفناها وكما فهمناها ـ تمر بمرحلتين كبيرتين ، هما مرحلة الطفولة ومرحلة النضج ،

ولكل خواصها وظروفها ومميزاتها . وسواء أكانت فى مرحلتها الأولى أم الثانية فهى وليـــدة ضرورة اجتماعية وتلبية لحاجة ماسة ، مما يجعلنا نؤمن بأنها ظاهرة اجتماعية كسائر الظواهر الاجتماعية الأخرى ، كظاهرة اللغة التى يتفاهم بها أفراد المجتمع ، وظاهرة الترابط بين الفرد وبين مجموعة من أفراد هذا المجتمع . ومن لوازم ظاهرة الترابط هـذه أن تقوم العلاقات الفردية والجماعية على أساس العدالة والكرامة الإنسانية والوفاء بالوعود العادلة المشروعة ، وبطلان كل اتفاق يقوم على ظلم الضعفاء واستغلالهم .

- ٣ -

الاشتراكية بين الشيوعية والرأسمالية

تعتبر هذه النظريات الثلاثة وليدة العصر الحديث ؛ عصر التقدم والعلم وتشابك المصالح والتنافس على التملك والاقتناء . وهى من الناحية اللغوية تعتبر مصادر صناعية ، كما تقدم الكلام بشىء من التفصيل عن ذلك حينما تحدثنا عن لفظ الاشتراكية . ولا نجد الحاجة هنا إلى الإطالة فى موضوع الصلة بين هذه الألفاظ أو الأصوات وماتدل عليه من معانى مختلفة . ويكفى الطالب ما عرفه من ذلك عند حديثنا عن لفظ الاشتراكية .

والحق أن هذا المصدر الصناعى قد سد فراغا كبيراً فى اللغة العربية وفى غيرها من اللغات الأجنبية الحديثة ، فاستطاع أن يعبر عن كثير من المعانى التى لم تكن معروفة فى الماضى والتى تعتبر وليدة التطور والتقدم الاجتماعى ، وما يستلزمه ذلك من نمو اللغة واتساعها وتفتح عبقريتها وإمكانياتها فى خلق الألفاظ وتقبل الكلمات الأجنبية وصنع الصيغ المختلفة وتحوير التراكيب القديمة التقليدية وصقلها . ولايكاد يخفى على واحد منا مدى انتشار استعمال صيغة المصدر الصناعى فى اللغة العربية للتعبير عن المذاهب السياسية ، والنظريات العلمية ، والمبادىء الاقتصادية ، حتى لقد أصبحت

بعض المؤسسات أو الجمعيات أو المحال تعرف بمجموعة من الأسماء ليست فى الواقع سوى عدد من المصادر الصناعية ، مما يثير نوعا من التندر أو التفكه فى بعض الأحيان ، مثل الجمعية الصناعية الوطنية الاستهلاكية ، ومثل الجمعية التعاونية الاقتصادية ، ومثل الجمعية المركزية الاقتصادية ؛ ومثل الجمعية الزراعية التعاونية ، ومثل المؤسسة الاقتصادية الوطنية التعاونية ، وهكذا انتشرت هذه الطريقة أو هذا الأسلوب فى تسمية المؤسسات التجارية ومحال البيع ودور المنتجات الصناعية حتى أصبحت تصور « موضة » العصر .

إن هذه المصطلحات الثلاثة ـ الاشتراكية والشيوعية والرأسمالية ـ تصور أهم النظريات الاقتصادية والمذاهب السياسية التى تحكم عالم اليوم ، وتتحكم فى أقدار ومصير المجتمعات الإنسانية إلى حد كبير .

ومن أجل ذلك كان أكبر قدر من النشاط الفكرى فى الأجهزة الإدارية للدول منصبا على الشؤن الاقتصادية انتاجا واستهلاكا . ومن أجل ذلك أيضا وجدت كليات ومعاهد خاصة للدراسات الاقتصادية والملاءمة بين ما تنتجه الدولة وما تحتاج اليه من ذلك الانتاج . ان اقتصاديات الدولة هى عصب الحياة فيها ، وهى مصدر سعادتها ان أحسنت استغلالها واستثمارها ، كما هى مصدر شقائها ان أساءت التصرف فى مالديها من الموارد الاقتصادية :

هذا ومن غير المشكوك فيه أن الجانب الاقتصادى فى الدولة هو الأساس لكل جوانب التقدم والتطور المادى والعلمى والفكرى والفنى ؛ ولايمكن لأية دولة أن تتقدم فى هذه المجالات إلا إذا كانت لديها وفرة من الموارد الاقتصادية ، يستوى فى ذلك الدول فى العالم القديم والدول فى العالم الحديث ، غير أن التقدم فى العالم الحديث بالنسبة لهذه الميادين المختلفة يعتمد على الموارد الاقتصادية اعتمادا أقوى وأشد منـــه بالنسبة للدول فى العالم القديم . ولـكى تـكون لدينا صورة واضحة عن أهمية الموارد الاقتصادية فى الشعوب والأمم يكفى أن ندرس الظروف والملابسات وأن نتعمق فى تحليل الأسباب التى اشتعلت من أجلها نيران الحروب بين الأمم فى الماضى ، والتى شقيت من جرائها الإنسانية ، وضاعت من أجلها أرواح الآلاف بل الملايين من بنى الإنسان ؛ نقول ، لـكى تتضح أمامنا صورة أهمية الموارد الاقتصادية فى الأمم يـكفى أن ندرس ، بدقة وعمق ، أسباب الحروب بين الدول فى الماضى وفى الحاضر كذلك لنستخلص من هذه الدراسة فى النهاية النتيجة الحتمية ؛ وهى أن الاقتصـاد عصب الدول وسر الحيـــاة والتقدم فى الشعوب . وفرته تحفز الى التطور والتقدم ، وانعدامه يضيق الآفاق ويكبل العقول ويقيد الجهود ، والتنافس بين الدول من أجله يفسد الألفة ويقطـع الروابط ويشعل نيران الحروب . ان الاقتصاد ــ كعامل أساسى فى تطور الأمم وتقدم الشعوب ــ يثير التنافس ويلهب الرغبة فى السعى وراءه ، وفى التمسك بأسبابه ، وفى العمل على

استحواذ أكبر قدر ممكن منه . ولقد كانت مظاهر التنافس الاقتصادى بين الدول فى العصور الماضية خفية مستترة لايكاد يحس بها الا نفر قليل ؛ اما مظاهر التنافس الاقتصادى بين الدول فى العصر الحديث فهى عنيفة أشد العنف ، قوية إلى أبعد حد ، لايكاد يجهلها أحد من الناس ، كما أن أحدا من الناس لايكاد يجهل أن هذا التنافس فى ميدان الاقتصاد وفى الرغبة فى الاستحواذ على موارده هو الذى أشعل نار الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بين ألمانيا من ناحية والحلفاء من ناحية أخرى ، وهو الذى أشعل نار الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ بين ألمانيا من ناحية ونفس الحلفاء الغربيين من ناحية اخرى ، وهو نفسه الذى جعل الحلفاء الغربيين يكسبون هذين الحربين ضد ألمانيا .

ثم ماذا يجرى حولنا الآن ؟ وما هذه الحروب المحلية التى تدور رحاها فى كل من آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية ؟ تلك الحروب التى تدمر دون هوادة والتى تهلك دون رحمة ؟ أليست الرغبة الظالمة فى الحفاظ على موارد المواد الأولية فى البلاد النامية بهذه القارات التى تحرك الفتن والضغائن وتثير النقاش والجدل ثم تشعل نار هذه الحروب بين الدول ، اما لإبقاء السيطرة على تلك الموارد ، واما لقطع طريق الوصول اليها أمام دولة أخرى ظهرت على مسرح التنافس ؟ وأليست الرغبة الظالمة أيضا فى الحفاظ على أسواق البلاد النامية لكى يوزع الإنتاج الصناعى الفائض ، نقول أليست الرغبة الظالمة فى ذلك هى التى تراها تقطع الروابط بين الدول الكبرى ، وتزعزع الأمن فى الدول الصغرى ، وتعرض السلام العالمى الى أشد أنواع الأزمات ؟

الواقع أن الذى يجرى أمامنـــا فى كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خصومات وخلافات ومشاحنات وثورات وردود فعل لهذه الثورات تتردد أصداءها فى كثير من بلاد العالم ، وكذلك مايجرى هناك من حروب ربما لم تعرف الإنسانية أبشع منها ولا أفظع من أهوالها ؛ نقول ، إن الذى يجرى أمامنا فى هذه البلاد ليس له من سبب أساسى سوى القضايا أو الموارد الاقتصادية .

بهذا القدر من البيان وبتلك الشواهد والأحداث تتضح أهمية المسائل الاقتصادية ، ومعالم الدور الذى يلعبه الاقتصـاد فى رخاء الشعوب وفى شقائها وفى تقدم الأمم وفى انتكاسها ، فى سلام العالم وزعزعته .

ومن أجل ذلك ينبغى ألا نستكثر هذه العنـاية الكبيرة التى توجهها الدول الى دراسة المسائل الاقتصادية ، كما ينبغى ألا نستكثر أيضا هذه المجهودات العنيفة المتواصلة التى ترصد من قبـــل الباحثين ورجال القانون بالنسبة للنظريات الاقتصادية ، وما يتصل بها من قضايا ، ومشاكل ، وصعوبات .

لقد تمخض العصر الحديث عن نظريات ثلاثة تحكم الموارد الاقتصادية وتتحكم فى مستقبل الدول وأقدار الأمم وشكل الحكومات ، هـذه النظريات الثلاثة هى : الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية .

وليس من شك فى أن هـذه النظريات الثلاثة لها بذور فى أعماق الماضى من حياة الشعوب والجماعات ؛ ولن يصعب على الدارس أبداً أن

يهتدى إليها ، ويعثر على آثارها ممثلة فى سلوك القبائل والطوائف والجماعات الإنسانية ؛ غير أن ذلك كله ظل قائما دون أن توجد له تسمية علمية أو اصطلاحية حتى العصر الحديث، حيث تعقدت مسائل الحياة ، وتنوعت أمورها ، وتشابكت قضاياها ، وحيث جرت الموارد الاقتصادية أنواعا من المنافسات والخلافات والخصومات بين الأفراد وبين الطبقات وبين الدول ؛ مما أخرج هذه النظريات الاقتصادية الثلاثة ـ الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية ـ من دائرة البحث النظرى والدراسات الفلسفية إلى حيز الوجود ، إلى حيز التجربة والتطبيق ، الى حيز الصواب والخطأ .

اذا كنا قد وعينا ماذكر سلفا عن نظرية الاشتراكية : متى تنشأ وأين تمارس وكيف تتطور ، نقول ، اذا كنا قد وعينا ماذكر سلفا عن نظرية الاشتراكية فإن ذلك يهدينا الى التعرف على ظروف كل من الرأسمالية والشيوعية .

وعلى هذا يمكن القاء الضوء على حقيقة كل من هاتين النظريتين الاقتصاديتين باعتبارهما ظاهرتين اجتماعيتين تنشآن مبكرتين فى المجتمعات الانسانية ، دون أن نأخذ فى اعتبارنا أنواع الحدود والتعاريف التى رسمتها المناهج العلمية والفلسفة الاقتصادية فى العصر الحديث .

ان الرأسمالية ليست فى حقيقة أمرها سوى الاستجابة التلقائية لغريزة طبيعية فى الانسان ، تلك هى غريزة حب التملك ، التى يمكن ملاحظتها لدى الأطفال ، ثم الميل الى التسلط بواسطة ماهو مملوك ، ويظهر ذلك

بعد الوصول الى درجة من النضج العقلى ، وأخيراً يتعود الانسان على التنازل والبذل والعطاء .

أما الشيوعية فهى على العكس من ذلك تماما ؛ ولا يستطيع الانسان أن يتصورها ممثلة مطبقة الا فى بعض الملكيات أوفى بعض الميادين الضيقة المحددة ؛ اذ لايمكن أن يتصور الانسان شيوعية مطلقة فى كل ما يمتلك البهم الا فى عالم مثالى لم يوجد بعد .

قد يمكن أن نتصور شيوعية مطلقة فى بعض الأشياء كمالكية الصحراء لسكانها من البدو ، وكمالكية الماء المتجمع من الأمطار لسكان البادية ، وكمالكية الكلأ المباح أو حيوان الصيد لأهل الصحراء ؛ غير أننا فى نفس الوقت الذى نلاحظ فيه وجود الشيوعية المطلقة فى هذه الأشياء لدى رجال البدو وسكان الصحراء نلاحظ أن كل واحد من هؤلاء السكان يتمتع بملكيته الخاصة بالنسبة لملبسه ، ومأواه ، وسائمته ، وسلاحه للصيد ، أو للدفاع عن نفسه .

هناك فيلسوف وحيد ـ فيما نعلم ـ قد حاول تطبيق الشيوعية المطلقة فى دائرة ضيقة ، ويبدو أنه حقق نجاحا فى ذلك ؛ هذا الفيلسوف هو فيثاغورس ، فقد عرف عنه أنه ، بعد تجوله الطويل الذى دام نحوا من عشرين سنة فى جامعات ومعاهد المصريين والبابليين للتزود من العلم وجمع المعرفة ، تقول انه بعد هذا التجوال الطويل عاد الى اليونان حيث أنشأ مدرسة لتعليم النشء من اليونانيين ؛ وفيها وضع نظاما فريداً من نوعه ؛ اذ أنه كان يقبل فى مدرسته أطفال الطبقات جميعاً من الارستقراطيين

والشعبيين ومن بينهم من متوسطي الثروة ، وكان ذلك بلا أدنى تمييز . ومن عادته أنه يستقبل التلاميذ جميعا بنفسه فى كل صباح ويأخذ ما يحمله كل تلميذ معه من المأكل والنقود ثم يجمع ذلك كله فى صندوق خاص قد أعده لهذا الغرض . وفى فترة الراحة أو بعد الدروس الأولى يوزع ما جمعه بين التلاميذ بالتساوى دون مراعاة لأى اعتبار آخر ؛ وكان هدفه من وراء ذلك هو إزالة الفوارق الشكلية بين التلاميذ ، وتعويدهم على نوع من المساواة فى الأمور المادية ، مما يرهف حسهم ويرقق طباعهم ، ويخلق فيهم نوعا من المودة والرحمة لبنى الإنسان .

ان الرأسمالية - كما ذكرنا منذ قليل - استجابة لغريزة التملك والتسلط فى الإنسان ، ثم يجيء التعود على التنازل ؛ فإذا كان هذا التنازل استجابة لنداء عاطفى أو روحى أو لعادة مألوفة أو لتقليد موروث فهو عبارة عن الاشتراكية أو الشيوعية فى أبسط صورهما وفى أول مرحلة من مراحل حياتها ؛ غير أنها يختلفان بعد ذلك فى تطورهما مع مضى الزمن ؛ فالشيوعية فى مفهومها المطلق أقرب ما تكون الى نظام اقتصادى مثالى لانعتقد أن الانسانية قد وصلت من الرقى الروحى والعقلى والانسانى الى درجة تسمح بممارسته وتطبيقه .

أما الاشتراكية فهى - فى مفهومها المطلق أيضا - أقرب ما تكون الى نظام اقتصادى واقعى يمكن للدول المختلفة أن تمارسه وتطبقه فى حدود الظروف الخاصة لكل دولة ، دون أن تعرض نفسها للوقوع فى خطأ محو الغريزة الانسانية فى التملك ، ودون أن تعرض نفسها كذلك

للوقوع فى خطأ التمسك بالمثالية البعيدة التحقيق، أو البعيـــدة عن العالم الواقعى الذى نعيش فيه جميعا .

ان كل واحدة من هاتين النظريتين الاقتصاديتين يمكن أن تشكل أو تصور بصور لاتكاد تنتهى . والسبب فى ذلك ـ كما ذكرنا سلفا ـ هو اختلاف الظروف والملابسات لكل دولة من حيث الغنى والفقر ، ومن حيث التقدم والتخلف .

فقد تكون الاشتراكية فى ممارستها وتطبيقها قريبة جدا من نظرية الرأسمالية ، حتى ليخيل الى الناس أو الى كثير منهم ، على الأقل ، أنها صورة منها وربما وجدوا من غير المعقول أن يطلقوا عليها فى هذه الصورة اسم الاشتراكية . ولعل أوضح مثال لذلك هو موقف فرنسا فى العصر الحاضر ؛ فهى تسمى نفسها بلدا اشتراكيا ، وتبيح فى نفس الوقت الملكية الخاصة للأفراد فى نوع البيوت والعمارات فى حدود تسعة وتسعين بيتا يمكن للفرد أن يقتنيها ويستغلها ويستفيد منها ؛ فى حين أن هناك من لا يملك حجرة واحدة ، بل موطىء قدم يعيش فيه .

وقد تتلاشى الحدود وتتراخى القيود بالنسبة لنظرية الاشتراكية ، بحيث تقترب جدا من نظرية الشيوعية ، فيخالها الناس صورة من صورها ، ويسمون الدول التى تمارسها فى هذه الصورة بالدول الشيوعية . وهذا هو ما تردده الدول الغربية الآن على دول شرق أوروبا ؛ فنسمعها تقول من وقت لآخر عن هذه الدول : البلاد الشيوعية ، أو بلاد المعسكر الشيوعى ، أو المعسكر الشيوعى ، أو الشيوعيون باختصار وإيجاز .

وكذلك الشأن بالنسبة للشيوعية إذا ما وضعت فى مواجهة الاشتراكية ؛ فقد تتخذ صورة قريبة جدا منهـا حتى ليتخيلها بعض الناس إحدى صورها ومثال ذلك الشيوعية التى نراها الآن ممارسة ومطبقة فى بعض الشعوب المعروفة بعراقتها فى النظم الشيوعية مثل روسيـا ، حيث يوجد فيها الآن الملكية المحدودة الخاصة للأفراد .

وقد تتخذ النظرية الشيوعية صورة قريبة جدا ، أو الى حد ما ، من المثالية فى بعض مظاهرها أو سماتها ، فتبتعد بذلك عن الاشتراكية بمقدار كبير .

وتصورنا لكل من الاشتراكية والشيوعية بهذا الشكل يوضح الى حد كبير اختلاف وجهات النظر بالنسبة للدول التى تمارس أنظمة اقتصادية مختلفة ؛ فهناك من الدول من تسمى نفسها اشتراكية ويسميها الآخرون شيوعيه ؛ وهناك من الدول من تسمى نفسها اشتراكية ويسميها الآخرون رأسمالية . وهكذا اختلفت مدلولات هاتين النظريتين الاقتصاديتين باختلاف تصور الفرد أو الجماعة أو الدول لكل منها .

ان الذى يعنينا أن نركز عليه ونعرفه الآن ، بعد هـذا العرض لتلك النظريات الاقتصادية ، هو أن هذه النظريات الثلاثة تنشأ تلقائيا ، ثم تمارس بصورة أو بأخرى فى حياة الجماعات والشعوب والأمم ، وأنها استمرت تمارس فى الحيـاة العملية بأشكال مختلفة حتى العصر الحديث ، أى عصر النهضة وما جلبته هـذه النهضة من مشاكل وتعقيـدات اجتماعية ؛ وكانت الموارد الاقتصادية عصبها الأصيل . عندئذ اتجهت أنظار الباحثين والدارسين

ـ تلبية للظروف الاقتصادية ـ إلى بلورة هــذه النظريات وتفهمها وتحليلها ووضع صيغها ومناهجها ومدلولاتها ومحاولة تطبيقها بقدر ماتسمح به ظروف كل دولة أو كل شعب ؛ كما يعنينا كذلك أن نعرف هنا أيضا أن الاشتراكية مهما تعددت صورها وابتعدت الفوارق بين أشكالها فهى فى الحقيقة النظام الاقتصادى الأكثر واقعية وملاءمة للدول فى هـذا العصر الحديث ، حيث التنافس فى مظاهر الرقى والتقدم ، وفى الاستزادة من العلم والمعرفة ، وحيث التطاحن للحصول على الضروريات الحيوية ، وحيث الخروج من عصر كان يمثل تمثيلا صادقا الرأسمالية المفرطة الجشعة الظالمة .

الاشتراكية إذن هى عبارة عن رد الفعل الطبيعى للرأسمالية ، التى كانت سائدة فى العصور الوسطى ، والتى كان ينعم بها طبقة واحدة من الطبقات المكونة للمجتمع ، ويشقى بها عدد من الطبقــات لايعلم عدد أفرادها إلا الله ؛ كما أنها عبارة عن نوع من العلاج لخطر التورط فى طلب الشيوعية المطلقة ، التى كان يمكن أن تعتبر هى أيضـا بدورها رد فعل منتظر لتلك الرأسمالية المستحكمة .

من كل ما تقدم بيانه يتضح مكان الاشتراكية بين الشيوعية والرأسمالية ؛ فهى بمثابة الوسط منهما ، وخير الأمور ـ كما يقولون ـ الوسط .

- ٤ -

ما هو المجتمع الاشتراكى ؟

ذكرنا فيما مضى كثيرا من القضايا المتصلة بالاشتراكية ، ونشأتها ، وتطورها ، ومكانتها بين الشيوعية والرأسمالية ، ويمكن أن يفهم من ذلك ضمنا بعض معالم المجتمع الاشتراكى ، غير أن حديثنا الآن يتجه مباشرة إلى هذا المجتمع ، وما يمتاز به إذا ما قورن بالمجتمع الرأسمالى أو المجتمع الشيوعى . ان المجتمع الاشتراكى هو واحد من المجتمعات الثلاثة التى تتقاسم دول العالم فى العصر الحاضر ؛ وهى المجتمع الرأسمالى ، والمجتمع الشيوعى ، والمجتمع الاشتراكى .

لم يكن لهذه التسمية وجود فى العصور القديمة ؛ وانما وجدت فى العصر الحديث ، وهى فى الواقع نتيجة للنهضة الصناعية والثورة الاقتصادية فى العالم الغربى ؛ تلك الثورة التى قلبت أنظمة الحكم فى العالم وأنظمة الطبقات فى المجتمعات ، وأحدثت تغييرات شاملة فى مسائل الاقتصاد وموارده وقضاياه .

ومن أجل ذلك انتشرت بين الناس نسبة الدول الى هذه النظم الثلاثة ؛ واختفى تبعا لذلك أمر نسبتها الى أسماء أخرى كانت متداولة معروفة حتى أوائل النهضة الحديثة ، نقول ، انتشرت نسبة الدول الى هذه النظم الاقتصادية الثلاثة لدرجة أنها كادت تطغى على أية نسبة أخرى . وأصبحنا فى معرض الحديث عن الدول ، سواء أكان ذلك من الجانب الاقتصادى أو السياسى ، لا نكاد نسمع عن الدول أو المجتمعات سوى

دولة اشتراكية أو مجتمع اشتراكى ، ودوله شيوعية أو مجتمع شيوعى ، ودوله رأسمالية أو مجتمع رأسمالى ، بينما كانت النسبة السائدة قديما فى التعرف على الدول وذكر الفوارق بينها هى النسبة الى نوع الحكم الذى يخضع له الشعب أو المجتمع ؛ فكانوا يقولون مثلا دوله ديموقراطية ، ودوله ديكتاتورية ، ودوله ملكية ، ودولة برلمانية أو دستورية .

ان انتقال الناس من نسبة الدول لنوع الحكم الذى كان سائدا فى العصور القديمة والوسطى الى نسبتها للنظم الاقتصادية التى سادت فى العصر الحديث يدل على أمرين :

الأمر الأول عبارة عن الدور الهام والخطير الذي أصبح الاقتصاد يلعبه فى مقدرات الدول ومصائر الشعوب .

الأمر الثانى عبارة عن أن أنظمة الحكم السابقة أصبحت لا تساير الزمن ، ولا تتمشى مع الظروف الاجتماعية ومتطلبات الحياة فى هذا العصر الحديث ؛ كما أصبح من الضرورى لهذه الدول أن تحدث تغييرا فى أنظمتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإلا فستكون معرضة للبقاء فى طور التخلف وفى حوزة الغير وتحت سلطانه .

إن المجتمع الاشتراكي - كما نتصوره وكما ينبغى أن يكون - عبارة عن مجتمع يحس فيه المرء إحساسا قويا بما يشبه التكامل بين أفراده وطبقاته ، بمعنى أنه لا يوجد أولا ينبغى أن يوجد فيه من لا عمل له ومن لا فائدة للآخرين من ورائه ، كما لا ينبغى أن يوجد فيه من

عوامل الفرقة ما يمزق أوصاله ويهـــدم بنيانه . وهو فى نفس الوقت أيضا عبـارة عن مجتمــــع تتلاشى فيه المتناقضات ، وتذوب الفوارق بين الطبقات وتتقارب المستويات ، بحيث لا يوجد أولا ينبغى أن يوجد فيه من يعمل تحت رحمة الغير ؛ اللهم إلا أن يكون هذا الغير حاكما من الحـكام ، أو وليا من أوليـــاء الامر ، أو رئيسا من الرؤساء الذين يخضعون جميعا لقانون واحد ويعملون جميعا لهدف مشترك واحد ويعتبرون أنفسهم جميعا منتمين الى مجتمع واحد ، بحيث يكون الحـاكم والمحكوم ، الرئيس والمرؤوس ، الصغير والـكبير ، خاضعين جميعا لسلطة واحدة هى سلطة القانون ، وبحيث يؤدى كل واحد عمله أو واجبه ، لا خوفا ممن هو فوقه ، ولـكن رغبة فى تطور المجتمع وتحقيق أهداف الأمة واسعاد الوطن ، وبحيث يعتبر كل فرد فيه الملـكية العامة بمثابة ملـكية له يحافظ عليها ويحسن رعايتها ولا يسىء إليها ويمنع الآخرين من العبث بها ، كما لا ينبغى أيضا أن يوجد فيه من يعيش كالطفيليات ، عالة على الآخرين ، يختفى منه أو يكاد يختفى منه العاطل والمتسول ومن فى حكمهما من الاعضاء الخبيثة فى جسم المجتمع .

وهنا نذكر واقعة عشناها فى عاصمة اليونان ، وهى تدل بوضوح على مدلول المجتمع الاشتراكى كما يتصوره الناس فى اليونان ، وكما ينبغى أن نتصوره نحن فى بلدنا ، نقول ، إننا نذكر هذه الواقعـة التى تـدل على مفهوم المجتمع الاشتراكى ، كما تدل بوضوح أيضا على مدى التناقض بين هذا المدلول الاشتراكى ووجود متسولين فى هذا المجتمع :

لقد جمعتنا الظروف مع أحد اليونانيين فى ميناء بيريه ، وكان ذلك فى سنة ١٩٥٩ م ، كما كان هذا الصديق اليونانى ممن قضوا شبابهم فى مصر فتثقفوا فيها ، ثم ذهبوا لإتمام دراساتهم فى فرنسا وفى سويسره ، ثم عادوا إلى مصر مرة أخرى ليعملوا فيها كقضاة فى القضاء المختلط أو كمحامين أمام قضائه ؛ وبعد أن ألغى القضاء المختلط فى مصر عاد ليقضى بقية حياته فى أرض آبائه وأجداده كما يقول ؛ والمغتربون من اليونانيين حريصون جدا على العودة إلى بلادهم بعد أن يصلوا الى مرحلة من السن لا يستطيعون فيها العمل ولا الكسب من جديد .

وبعد جولة فى شوارع الميناء وزيارة لبعض آثارها وتأملات فى ماضيها وفى موقعها وفى ظروفها أردنا العودة الى أثينا فى قطار يغوص مرة تحت الارض فيسير بعض الوقت فى سراديب ، ويطفو مرة أخرى فوق الارض فيسير بعض الوقت فى الهواء الطلق وفى وسط المزارع وأشجار الزيتون ؛ وفى احدى المحطات ـ ونحن فى طريق العودة ـ دخل القطار سائل يمد يده الى من فيه ؛ وأدركت أن وجوده فى القطار قد أحدث شبه مفاجأة لمن فيه من اليونانيين . ولاحظت أن أغلب من يمد إليهم يده لا يكتفى بأن يرفض ما يطلبه من « دريخمات » بل يوجه اليه بعض عبارات العتب واللوم والتقريع والاستنكار . والرجل يمضى فى عمله متنقلا من مكان الى آخر فى عربة القطار حتى وصل الى المكان الذى يجمعنى أنا وصاحبى ، ومد يده نحوى ، فأعطيته بسرعة ما طلب ؛ وكان ذلك لاعتبارات عديدة فى نفسى لعل بعضها لم يخطر

ولن يخطر فى بال الآخرين ، منها الاشفاق على هذا الانسان ومنها الاعتراف بالجميل للبلد الأجنبي الذى أعيش فيه والذى أجد من أهله خالص الود وعظيم الرعاية وصادق الكرم وحسن المعاشرة ، ومنها الحفاظ على شيء من ماء وجه وهذا الإنسان الذى قوبل بالرفض والتقريع من مواطنيه أكثر من مرة . ولم يكد الرجل يجمع فى جيبه ما أعطيته له ، ويمد يده إلى صاحبي ، حتى إنفجر فيه بصورة غير منتظرة منه وهو الهادىء الطبع الدمث الأخلاق ، المحسن لمن أساء ، الانسان بمعنى الكلمة ، المنطق مع نفسه ومع غيره فى مختلف الظروف والمناسبات ، الصريح فى قولة الحق سواء أكانت له أم عليه ، نقول ، لقد انفجر هذا الصديق بصورة غير منتظرة ، واشتد الغضب بصاحبي حتى ظننت أنه سيلقى به من القطار عند أول محطة تمر بها ، وأدركت من حديثه مع الرجل ما يأتى :ـ

أولا ـ ليس من حقه أن يمد يده إلى الناس ، فذلك عمل مشين بالنسبة للانسان ، وبالنسبة المجتمع الذى يعيش فيه ذلك الإنسان ، ويضاف إلى ذلك أن القوانين فى الدولة تحرم ذلك وتعاقب عليه .

ثانيا ـ ان الدولة منذ أن أقرت أنواعا من الضمانات للطبقات العاملة والفقيرة ، ومنذ أن فرضت أنواعا من الضرائب التصاعدية على رؤس الأموال ، قد أصبحت تعيش فى ظل نظام اشتراكى ، وتبعا لذلك قد أخذت على نفسها أن تهيء العمل للعاطلين ، وأن تكفل الضرورى للمحتاجين ، وأن تمنع من المجتمع اليونانى مظاهر التسول .

ثالثا ـ أنه هو نفسه يشعر بشيء من الضيق وبكثير من الحرج حينما يرى مواطنا له يمد يده لمن يساوى ولمن لا يساوى ، وبصفة خاصة لغير اليونانيين .

وانتظرت فى حيرة من هذا الموقف حتى نزل الرجل فى إحدى المحطات ونحن فى طريقنا إلى أثينا وحتى هدأت عاصفة الغضب لدى صاحبى . وفى سبيل البحث عن « تاكسى » لكى نصل إلى سفارة الجمهورية العربية المتحدة أبديت لصاحبى بعض الملاحظات على موقفه من ذلك الرجل ، فلم يجد بدا من أن يشرح وجهة نظره ، ويفيض فى بيان أنه يتنافى تماما وجود عاطلين ومتسولين فى نظام اشتراكى ؛ ففى هذا النظام تتحمل الدولة الكفاف لهؤلاء مادامت تتقاضى ما تطلبه من الضرائب على أنواع رءوس الأموال المختلفة ، ومادامت تحبذ النظام الاشتراكى وتدافع عنه وتقوى دعائمه ، فمن واجبها أن تتحمل مسئولية هؤلاء ليكونوا تحت رحمة القانون بدل أن كانوا فيما مضى تحت رحمة الأفراد الاقطاعيين والأغنياء . وضرب لى صاحبى أمثلة عديدة من صنيع الحكومة اليونانية فى هذا الميدان ؛ وكان أبرزها اهتمام الدولة ببناء المدارس والمستشفيات وبإنشاء المدن الصغيرة والقرى لإيواء الوافدين من اليونانيين الذين طردهم الأتراك من آسيا الصغرى ، ومن هنا اتضح بجلاء مفهوم النظام الاشتراكى ، أو بمعنى آخر اتضح المفهوم الذى ينبغى أن يكون عليه النظام الاشتراكى ، والذى ينبغى أن يعيش فيه المجتمع الإشتراكى .

فى المجتمع الاشتراكى كذلك تزداد الثقة بين الأفراد ، وفى هذا ضمان

أمن وطمأنينة ، وتنهار أسباب الخوف من سطو فئة من الناس لا تخشى القانون ولا تحترم شيئا من الروابط الاجتماعية أو الانسانية ، وتعمل بوحى من رغبتها فى الايذاء ، ومن احساسها بالحرمان وبالظلم أمام الفوارق المادية بين الطبقات .

وهنا نتذكر أيضا قصة سمعناها منذ ما يقرب من عشرين سنة ، وأدركنا منها المفهوم الواضح للنظام الاشتراكى أو للمجتمع الاشتراكى ، وكلما استعرضنا فصولها وتذكرنا ظروفها تمثلت فى ذهننا صورة هذا النظام وذلك المجتمع .

لقد سمعنا هذه القصة فى سنة ١٩٤٧ ، وكان ذلك فى مدينة ـ رين ـ عاصمة مقاطعة بريطانيا فى فرنسا حيث كنا مدعوين فى أمسية لتناول الشاى عند والد زميل لنا فى كلية الآداب من جامعة ـ رين ـ وكانت هذه الدعوة بمناسبة عودة هذا الوالد من رحلة قام بها مع السيدة حرمه فى عربته الخاصة فى ألمانيا وتشكوسلوفاكيا وبولندا وفينلنده . وكان عدد المدعوين نحوا من عشرة أشخاص ليس بينهم أجنبى سوى سيدة ألمانية قضت الحرب على أولادها وعلى ممتلكاتها ماعدا متجر تديره بنفسها فى منطقة بافاريا ؛ وقد جاءت الى ـ رين ـ لزيارة مقبرة زوجها الألمانى الذى كان مع جيش الاحتلال الألمانى فى ـ رين ـ ، والذى قتله أفراد الدفاع عن فرنسا الحرة فى سنة ١٩٤٤ ، والذى دفن فى مقابر هذه المدينة ، نقول ، لم يكن من بين المدعوين فى تلك الأمسية سوى هذه السيدة الألمانية وسواى .

وفى أثناء تناول الشاى وبعده قص علينا صاحب الدعوة جانبا من

مشاهداته وانطباعاته أثناء رحلته ؛ وكان هذا الداعى أيضـا بدوره من المحامين الفرنسيين الذين يتمتعون فى منطقة بريطانيـــا بشىء من السمعة الطيبة والاتزان وحسن المعاملة ، وكنا جميعا تنصت إلى حديثه فى شوق، متمنين الاستزادة من عرض تلك الصورة الغريبة والمشاهدات الجميلة فيما زاره من البلاد . وبقينا نتتبعه حتى وصل بنا فى حديثه إلى عاصمة فينلنده الواقعة فى شمال بولندا شرق بحر البلطيق . وهنا يذكر صاحبنا أنه وصل إلى العاصمة الفينلندية فى المساء ؛ ولم تكن له معرفة سابقة بهذه المدينة الهادئة ذات الشوارع الفسيحة ، كما لم تكن له معرفة بلغة أهلها : وكان كل شىء فى هذه المدينة غريبا بالنسبة له ، ولكنه كان قد احتاط للامر فعرف سلفا عنوان فندق يأوى إليه ويقيم فيه ليالى اقامته فى العاصمة .

وبعد جولة فى المدينة اهتدى الى الفندق ، وبعد تناول العشاء حبب الى نفسه أن يخرج الى المدينة مرة أخرى لينظر معالمها فى الليل ويرى أشجارها وحدائقها وهى تتلألأ تحت أشعـــة الأضواء الكثيرة . وكان من أهداف خروجه أيضـاً أن يبحث عن « جراج » يضع فيه عربته بعد أن عرف أن الفندق لايضم « جراجا » للعربات ، ولم يلاحظ صاحبنا فى تجواله أثراً « لجراج » . وفى ميدان فسيح تتوسطه حديقة وتتناثر من حوله بعض العربات فكر صاحبنـا أنه لابد يوجد « جراج » حول هـذا الميدان ، فأخذ يطوف حول الحديقة مرة وأخرى وثالثة دون أن يلمح شيئا يدل أو يشير الى وجود « جراج » . وهنـا صمم على سؤال جنـــدى البوليس الموكل بهذا الميدان ؛ وكان الجندى نفسه قد لاحظ شيئا غريبا بالنسبة لهذه العربة : مميزاتها فرنسية ، ودورانهـا ثلاث دورات متتالية

حول حديقة الميدان . ولحسن الحظ كان الجندى يعرف قليلا من اللغة الفرنسية . ولم يكد صاحبنا يهتدى الى مكان الجندى حتى أوقف العربة وحياه فى تردد بالفرنسية ؛ وكم كانت دهشته حينما رد الجندى التحية بنفس اللغة الفرنسية ، وعندئذ دار بينهما هذا الحديث :

- هل تريد شيئا سيدى ؟ لقد رأيتك تطوف ثلاثا بهذا الميدان .

- اننى أبحث عن « جراج » بعد أن لم أجده فى الفندق الذى نزلت فيه .

- ولمـــاذا ؟

- لأننى أريد أن أضع العربة فيه حتى الصباح .
وعندئذ لاح ظل ابتسامة على شفتى الجندى وقال :

- لايوجد فى المدينة جراج - كما تنتظر - ياسيدى ، ولك أن تترك عربتك فى هـذا المـكان أو فى أى مكان آخر من المدينة ثم تجىء وقتما تريد فى الغد لتجد عربتك كما تركتها .

حينئـــذ ، كما يقول صاحبنا عن نفسه ، اعترته أفـكار وهواجس وخيالات متشابكة ومتناقضة ، ووجد من المحرج والمخجل ألا يستجيب الى قوله أو أن يظهر بمظهر من يشك أو من لايثق أو من يتهم بالخيانة أهل هذا البلد .

وأمام هـــذا العرض اللطيف أظهر صاحبنا هدوءا مفتعلا وثباتا

مصطنعا ، وقال فى نفسه : لأترك العربة وحظها حتى ولو لم أجدها فى الغد .

ترك صاحبنا العربة فى العراء بعد أن أغلق أبوابها وعاد الى الفندق وهو فى حيرة وشك مما صنع . ونام على أحر من الجمر ينتظر الصباح بلهفة لكى يرى ماصار اليه أمر العربة ، كما بقى جزءا من الليل يضرب أخماسا فى أسداس مع زوجته بشأن ترك العربة فى ميدان عام بدون أدنى رعاية أو رقابة .

وفى الصباح الباكر ، وقبل تناول طعام الافطار ذهب لايلوى على شىء حتى وصل إلى الميدان المعهود ؛ وهناك وجد العربة فى مكانها كما تركها لم ينقص منها شىء وكأن لم تمسسها يد ، فأخذها وعاد بها إلى الفندق وهو لا يكاد يصدق مايرى ؛ وبعد تناول طعام الافطار جلس مع زوجته يتبادلان بعض الخواطر بمناسبة قصة العربة ؛ واشترك معها فى الحديث بعض رواد الفندق ، وبقدر ما كان صاحبنا معجبا ومزهوا بتوفير الأمان فى هذه المدينة للممتلكات الخاصة وعدم العبث بحقوق الأفراد كان الرواد الآخرون فى الفندق يبدو عليهم الهدوء واللامبالاة ؛ وكأن المسألة طبيعية جدا لا عجب ولا استغراب فيها ؛ وفهم صاحبنا من موقفهم وحديثهم وملاحظاتهم أن ما حدث لعربته أمر طبيعى جدا فى بلد يعيش أهله تحت ظل نظام اشتراكى تسهر الدولة فيه على تقريب الفوارق بين الطبقات ، وتوفير الضمانات لمن هم فى حاجة الى تلك الضمانات والحفاظ على سلطة القانون والدقة فى تنفيذه .

والأهم من ذلك كله هو أن صاحبنا بعد أن انتهى من قصته وملابساتها قال : إننى على ضوء ما حدث للعربة وما سمعته من تعليقات بعض رواد الفندق وما اتضح فى ذهنى من مفهوم المجتمع الاشتراكى والنظام الاشتراكى رجعت بذاكرتى إلى المجتمع الفرنسى ، وتخيلت ما يحدث عندنا أحيانا من اعتداءات على الملكيات الخاصة ، ومن قضايا ترفع إلى القضاء بسبب ذلك فقلت فى نفسى : « متى أرى فرنسا فى مثل هذا النظام الاشتراكى ، ومتى أرى الفرنسيين يستجيبون تماما إلى ما تستجيب له المجتمعات الاشتراكية الأخرى ؟ » .

وهنا بعد الملاحظة الأخيرة من صاحبنا تنبهنا بصورة غير معتادة ، وكأننا نستيقظ من حلم ، فاستيقظت فى ذاكرتنا صور عديدة ومرئيات متباعدة ، ومر فى خيالنا ما يشبه الشريط السينمائى الملىء بتلك الصور وبهذه المرئيات : ذكرنا المجتمع المصرى الذى غادرناه فى سنة ١٩٣٨ لطلب العلم فى فرنسا ؛ وذكرنا ما كنا نراه يجرى فى هذا المجتمع من أحداث يصور كل منها مأساة اجتماعية ؛ وما كان يعوز هذا المجتمع من أبسط أنواع الضمانات التى تحفظ على الانسان كرامته كانسان وتحفظ على الفرد حقه فى التمتع بما يمتلك ، ثم ذكرنا بعض الظواهر التى نراها فى فرنسا فتستهوينا وتكون موضع أمنية نرجو أمثالها فى مجتمعنا المصرى ، هذه الظواهر التى تعتبر أثرا من آثار النظم الاشتراكية فى المجتمع ، وكان من هذه الظواهر التى نراها يوميا تقريبا وتسترعى انتباهنا بشكل غير عادى ظاهرة بائعى الصحف والمجلات على أسوار حديقة « لوكسمبورج » فى باريس ، أو فى الميدان العام بمدينة ـ رين ـ حيث يضع بائع الصحف

كومة صحفه منظمة ومرتبة على السور أو على الارض ويضع بجانبها منديله وفيه بعض قطع من النقود - فرنكات وسنتيمات - ثم ينصرف فى بعض الأحيان تاركا منديله وصحفه إلى أمانة الجمهور ، وحسن رعايتهم، لكى يشترى ما يلزمه من خضروات وفاكهة أو طعام .

وكان يلذ لنا أن نراقب صنيع الجمهور فى تلك الاحيان ، فكنا نرى الافراد يمرون على الكومة من الصحف وكل واحد يتخير الصحيفة التى يعتاد قراءتها ، ثم يضع يده فى جيبه ليخرج ثمنها ويلقى به فى المنديل ، ويمضى لشأنه . وقد يحتاج المشترى الى كسور من النقود فيخرج ورقة « بنكنوت » ويجرى عملية حسابية يأخذ من المنديل ما يستحق ويترك الورقة حيث ينبغى أن تترك من المنديل ، وكان يحدث أن تنفد الصحف قبل أن يجىء البائع ويبقى المنديل وما يحتويه من نقود فى مأمن من العبث حتى يجمعه صاحبه .

ذكرنا ذلك كله ثم قارناه بما سمعنـــاه من قصة صاحبنا فى مدينة - هيلسنكى - عاصمة فنلنده . وأدركنا ما هنالك من تفاوت بين النظام الاشتراكى فى فرنسا والنظام الاشتراكى فى فنلنـــده ، ثم ما بين هذين النظامين من ناحية وبين النظام الرأسمالى فى مصر قبل الحرب العالميـــة الثانية من ناحية أخرى .

وعندئذ انصرفت الى ذكرياتى وقلت فى نفسى : إن صاحبنا يتمنى أن يرى فرنسا ومجتمعها بنفس الصورة التى رأى عليها فينلنده ومجتمعها ؛

أما نحن فكم تتمنى أن نرى مصر ومجتمعها على نفس الصورة التى كنا نرى عليها فرنسا ومجتمعها !!! » .

هذه هى بعض المعالم التى تصور المجتمع الاشتراكى أو التى ينبغى أن يكون عليها المجتمع الاشتراكى . ويمكن أن يضاف الى ذلك أيضا أن المجتمع الاشتراكى يستنكر الحروب الظالمة ضد الشعوب ، ويرى فيها عملا منافيا لا يصدر إلا عن دولة اقطاعية ولا يبرره إلا الرأسماليون ؛ إذ لا توجد وسيلة أخرى أفضل من وسيلة الحرب لخدمة مصالح الاقطاعيين والرأسماليين ، فيهـــا ينبسط نفوذهم ويزداد ثراؤهم ويحصلون على ما يملأ جشعهم .

ولعل السبب فى استنكار الحروب من جانب المجتمع الاشتراكى هو أن أسباب الحروب قد انهارت دعائمها أو ينبغى أن تنهار فيه دعائمها ، وكثيرا ما سمعنا وقرأنا الاستنكار صارخا لبعض الكتاب الفرنسيين ولكثير من المثقفين منهم لسياسة الحرب التى كانت تشنها فرنسا ضد الجزائريين ، وكذلك للحرب التى تورطت فيها فرنسا أثناء الاعتداء على السويس . ولم يكن ذلك من جانب أولئك الكتاب وهؤلاء المثقفين إلا لاعتقادهم بوجود منافاة وتناقض بين هذه الحروب المشتعلة وبين الحكومة الفرنسية التى كانت تزعم لنفسها إذ ذاك سياسة اشتراكية ، وتدعى أنها حكومة اشتراكية فى دولة اشتراكية .

فى المجتمع الاشتراكى تنعدم أو تكاد تنعدم الاحقاد والضغائن ، كما ينعدم الجشع الظالم والأنانية المفرطة ؛ وعندئذ لا توجد الحاجة الملحة

الى اشباع الاهواء العابثة ؛ الاهواء الى القهر والى الغلبة والى التملك بلا حدود والى الافراط والمغالاة بغير ما زواجر ولا روادع .

وبعد ، فلسنا ندعى ولا ينبغى أن ندعى أننا أحطنا بكل سمات المجتمع الاشتراكى فى هذا الفصل ، فهناك تفصيلات ودقائق داخل الصورة التى رسمناها أو حاولنا رسمها عنه ، بل هناك زوايا وجوانب كان يمكن أن نتناولها وأن نلقى عليها أضواء من التحليل والدرس ليكون الحديث وافيا عن هذا الموضوع ، ولكننا فى الحقيقة اكتفينا بتخطيط المعالم الواضحة ، وبابراز السمات العريضة ، للنظام الاشتراكى أو المجتمع الاشتراكى ، ونترك هذه التفصيلات وتلك الدقائق الى وعى الطالب والى ذكاء القارىء ليتمرس على الاستنباط أو على الاستنتاج ، فذلك أفضل له ، وأعم فائدة بالنسبة لملكاته ومداركه .

— ٥ —

الاشتراكية مذهب من المذاهب السياسية

من الفصول السابقة نستطيع أن ندرك فى وضوح أن الاشتراكية كانت فيما مضى عبارة عن عملية فطرية تمارسها الشعوب القديمة اختياريا دون أن تتبع منهجا محددا ، أو دون أن تفكر فى وضع نظرية لها أو تخطيط لأبعادها . وكانت هذه الاشتراكية باعتبارها عملية فطرية تسير جنبا الى جنب مع الرأسمالية التى كانت تمارس بدورها استجابة لغريزة الاستيلاء والتملك فى الانسان .

ولم تمارس الشعوب الفطرية القديمة - فيما نعلم - سوى هاتين الظاهرتين فى قضايا الاقتصاد ، أو بمعنى آخر فى قضايا التملك والانفاق . وكان كل ما يتصل بهذه القضايا يسير ببساطة وبغير تكلف . واستمرت هذه الشعوب القديمة فى عصورها التاريخية المتباعدة تدين بهاتين النظريتين - الاشتراكية والرأسمالية - وتعمل بهما تلقائيا تلبية لغريزتين فطريتين فى طفولة المجتمعات الإنسانية : نقول ، استمرت الشعوب القديمة فى عصورها التاريخية تعمل بهاتين النظريتين وفقا لنزعات طبيعية فى الانسان مع شىء من التفاوت بين تلك الشعوب فى درجة تمسك كل منها وفى درجة تطبيقها حتى بزغت شمس النهضة الصناعية فى الغرب ، فانقلبت بواسطتها جميع الموازين الاقتصادية فى العالم ، كما انقلبت بواسطتها أيضا أغلب المعايير السياسية .

وليس من شك فى أن هذه النهضـــة الصناعية كانت بمثابة ثورة عارمة فى المجتمعات الغربية تغيرت من أجلهـا وجهات النظر الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية فى نفس الوقت ، وأصبح ، من المتعذر ، إن لم يـكن من المستحيل ، ممارسة الحياة الاقتصـادية أو الاجتماعية كما كانت تـمارس من قبل . ومن آثار هذه النهضة الصناعية أن انقسم العالم الى مجموعتين كبيرتين : احداهما تـمارس النهضة الصناعيـــة وتساير تقدمها وجميع مستلزماتهـــا من ثقافة علمية وعملية وفنية ومن بحث متواصل من أسواق لتصريف الانتاج الصناعى المتواصل .

أما المجموعة الاخرى فقد اتخذت موقفا سلبيا أمام هذه النهضة ، فلم يـكن بد لدول المجموعة الأولى من أن تستغل هذا الموقف السلبي وتجىء لاكتشافها واستعمارها واستغلال مواردها الطبيعية لتصنيعها ، ثم جلب الانتاج الصناعى لتوزيعه فيها .

إن مشكلة الاستعمار إذن وما جرته على العالم من ويلات لم يمكن التخلص منها حتى الوقت الحاضر ، نقـــول ، إن مشـكلة الاستعمار وما جرته على العالم من ويلات تعتبر نتيجة طبيعية للنهضة الصناعية فى الغرب : رءوس أموال استغلت فى انشاء دور للصناعة على اختلاف أنواعها ، ثم انتاج صناعى يزداد باستمرار ويغل أموالا طائلة على أصحاب رءوسها ، وأخيرا تنافس بين البلاد الصناعية الناشئة إذ ذاك ؛ كل هذا دفع أهـل تلك البلاد للبحث عن موارد للمواد الأولية لتموين مصانعها ، وعن أسواق فى بلاد جديدة لتوزيع هذا الانتاج الصناعى ؛ تلك كانت حالة الشعوب

الغربية الحديثة العهد بالنهضة الصناعية ؛ كما كانت تلك أيضا حالة الشعوب السلبية أو المتخلفة فى كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية على حد سواء .

إن هذه الاعتبارات مجتمعة مضافا اليها اعتبارات أخرى من شأن السياسيين والاقتصاديين بيانها والافاضة فيها ، نقول ، إن هذه الاعتبارات مضافا إليهـــا اعتبارات أخرى قد غيرت من نظرة الناس الى الموارد الاقتصادية ، كما جعلت من هذه الموارد الاقتصادية عاملا هاما يتحكم فى أقدار الشعوب ومصائرها .

ونتيجة لهذه النهضة الصناعية وجدت فرص عديدة للفكر الانسانى لكى يتدخل فى جميع الميادين الاجتماعية والحيوية ويصطنع لشعوب الغرب ماعرف بالنهضة الحديثة التى تدخل فى ميدان العلم ، وفى ميدان الفن ، وفى ميدان الأدب وفى ميدان الفلسفة ، وكان نصيب الميدان الاقتصادى من ذلك النشاط الفكرى يتلاءم تمـــاما مع أهمية الموارد الاقتصادية التى صورناها منذ قليل . فوجدت دراسات اقتصادية وتخصص فى هـــذه الدراسات عدد غير قليل من علماء الاقتصاد وعلماء القانون وعلماء السياسة ، ثم تمخضت هذه الدراسات عن خلق نظريات جديدة فى الاقتصاد وفى موارده وفى ادارته وفى حسن الاقامة عليه وفى العمل على تنميته . وهكذا وجدت فى المجتمع الغربى نظرية الرأسمالية ونظرية الاشتراكية وكذلك نظرية الشيوعية . ولقد كان طبيعيا جدا أن يكون مدلول هـذه النظريات الاقتصادية فى بادىء الأمر غامضا الى حد ما ، كما كانت درجة

تطبيقها نسبية الى حد كبير ؛ غير أن هذا الغموض أخذ يتضح أمره مع مضى الزمن ؛ أما مسألة النسبية فلا نزال نحس بأصدائها وبآثارها حتى الوقت الحاضر .

استمرت هذه النظريات الاقتصادية تتغلغل فى جسم الادارات الحكومية، وتحقق لنفسها مع هذا التغلغل كسبا معنويا ، حتى أصبح نوع الحكومات لايخضع لنظام المصطلحات القديمة التى ألفها الناس فيما مضى ، وإنما يخضع لنوع النظام الاقتصادى الذى تمارسه وتسير عليه الدولة . أصبحنا لا نكاد نسمع عن تسمية الدول سوى ما هو مألوف سماعه بالنسبة لهذه النظريات الاقتصادية المتداولة حتى ولو أبقت بعض الدول على الأنظمة القديمة فى الحكم . إننـــا نسمع مثلا الصين الشيوعية ويوجوسلافيا الاشتراكية والولايات المتحدة الرأسمالية ؛ كما نسمع كذلك اليونان دولة اشتراكية بالرغم من أن نظام الحكم فيها ملكى ، وفرنسا بلد اشتراكى بالرغم من أن نظام الحكم فيها جمهورى ؛ حتى انجلترا وهى من أعرق البلاد الملكية فى الوقت الحاضر لا تعدم أن نسمع عنها من حين لآخر أنها دولة اشتراكية . وهكذا أصبح النظام الاقتصادى هو المميز الهام لنوع الدولة ولنوع الحكم فيها . ومن بين هذه النظريات الاقتصادية الثلاثة : الاشتراكية والرأسمالية والشيوعيـــة ــ استـأثرت الاشتراكية بأكبر نصيب من اهتمام الدول .

ومن أجل ذلك فقد تبنى هذه النظرية عدد غير قليل من الشعوب ، وبصفة خاصة الشعوب النامية والحديثة العهد بالاستقلال ؛ وذلك لأنها

وجدت فى هـــذا النظـام الاشتراكى حلولا متعددة لـكثير من مشاكلهـا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا . ولم يـكن من الممكن لها أن تعيش مع النظام الرأسمالى الذى ورثته من المستعمرين ، والذى عمل الاستعمار على غرسه فى المجتمـــع ليكون ركيزة له يتسلط بواسطته على الطبقات النشيطة الـكادحة ، كما يبقى بواسطته أيضا على نفوذه السياسى والاقتصادى فى هذه الشعوب ولم يقف أمر الاهتمام بالنظام الاشتراكى عنـــد حد الدول النامية فقط ، بل تعداها إلى كثير من الدول القديمـــة التى كانت تعرف وتدين بأنظمة حكومية واقتصادية أخرى مثـــل فرنسا وانجلترا وايطاليا وبلاد شمال أوروبا وروسيا وبلغاريا ورومانيا واليونان وأسبانيا، إذ أن هذه الدول كانت فى جملتها من البلاد الملـكية العريقة التى يسود فيها نظام الرأسمالية . ولـكنها بجـــاراة منها للشعوب الأخرى وللاهتمام العالمى بالنظرية الاشتراكية - ، نقول ، ولـكنها أمام الاهتمام العـــالمى بالنظام الاشتراكى استطاعت أن تتحول كليا أو جزئيا إلى هذا النظام الاشتراكى ، وأصبحت تدعى لنفسها هذا النظام بالرغم من أن كثيرا منها لايزال يدين بالملـكية ، ولا يزال يمارس أنظمة اقتصادية هى أبعد كثيرا من النظم الاشتراكية ، وأقرب كثيرا إلى النظم الرأسمالية .

إن النظام الاشتراكى بما يقدمه من حلول لمشاكل المجتمع ، وما يهيئه من فرص لمسايرة التقدم المنشود فى العصر الحديث ، وبما ينتظر منه من خلق نوع من المساواة والـكفاية والعدل بين أفراد المجتمع أو بما يوجده من رغبة فى العمل المنتج والنشاط الخلاق بين هؤلاء الأفراد ، نقول أن النظام الاشتراكى بما يقدمه من ذلك كله قد أصبح غاية من غايات الأمم

وأملا من آمال الشعوب . ولما تأكدت فى المجتمعات هذه الأهمية لذلك النظام انضوى تحت لوائه عدد كبير من الأمم ، واتجهت إليه طاقات خلاقة من جانب الأفراد ، وبذل فى التعرف على جوانبه ومزاياه وآثاره جهد كبير . وكان ذلك فيما نعلم ، بمثابة رد فعل للرأسمالية التى كانت سائدة فى المجتمعات الانسانية من قبل ، وفى أثناء النهضة الصناعية الحديثة فى العالم الغربى .

هذه الرأسمالية ، التى كانت تغلب عليها الفردية ، كما يغلب عليها الاستغلال ، قد أصبح الفرد فى ظلها بمثابة آلة تعمل ، وليس لهذا العمل من هدف سوى الانتاج الذى لا يعود كسبه على العامل ولا على المجتمع ، بل على صاحب رأس المال . ونتيجة لذلك غلبت صفة الأنانية الجشعة على المجتمعات ، وأصبح المرء فى تلك المجتمعات يحس بغربته وضآلته وتفاهته مادام كل شىء فى هذه المجتمعات يقدر بقيمته المالية أو بمقدار ما يمتلكه من مال . وتحولت الأشياء فى هذه المجتمعات الى سلعة تباع وتشترى حتى الفن والأدب .

لقد كان رد الفعل القوى لهذا النظام الرأسمالى متمثلا بصورة واضحة فى النظام الاشتراكى ؛ ولذلك لم يكن غريبا أن يعم هذا النظام ويسود أجزاء كبيرة من العالم ؛ كما لم يكن غريبا أيضا أن يصبح مذهبا من المذاهب السياسية تدين به الدول وتتمسك بمبادئه الأمم ، بل انه تعدى الجانب السياسى الى جوانب أخرى متعددة من الشؤن الاجتماعية . لقد أصبح مذهبا من المذاهب الأدبية ، وغدونا نسمع عن

الأدب الاشتراكى ، أو عن الاشتراكية فى الأدب ؛ وأصبح مذهبـا فى الفن ، وغدونا نسمع عن الاشتراكية فى الفن ، أو عن الفن الاشتراكى . وهكذا تغلغلت الاشتراكية فى ميادين المعرفة الإنسانية مما يدل بشكل واضح على مدى تقبل المجتمعات لهذا النظام ، ومدى ما يقدمه هذا النظام للمجتمعـات الإنسـانية من فرص لاستغلال المواهب والملكات ، ومن فرص أخرى للعمل ، والكسب ، والإنتاج . ولولا ماسنذكره فى فصول لاحقة من هذا البحث من تطلع الشعوب الى اعتناق المذهب الاشتراكى ومن تنبؤات تتصل بمستقبل هـذا المبـدأ الاشتراكى فى المجتمعات الإنسانية ، نقول ، لولا ما سنذكره من ذلك فى فصول لاحقة لأطلنا بعض الشىء فى هذا الفصل .

— ٦ —

الاشتراكية غاية تتطلع اليها جميع الشعوب بمـا فى ذلك الشعوب الرأسمالية

على ضوء ما تقدم فى الفصول السـابقة من هذا البحث نستطيع أن نسجل بايجاز هنا هذه الحقائق :

اولا - إن النظام الاشتراكى ، إذا ما قورن بالنظامين الاقتصاديين الآخرين - الرأسمالية والشيوعية - يمثل النظام الوسط بينهما ؛ بمعنى أنه هو النظام الذى لا يصور تفريطا ولا افراطا وانما يصـــور أمرا وسطا بينهما ، أو بعبارة أخرى يصور الاعتدال .

ثانيا - إن النظام الاشتراكى ، إذا ما نظرنا بعمق الى نشـــأته الطبيعية والى مراحل تطوره فى المجتمعـات الإنسانية والى صلتـه بـكل من العقل والعاطفة فى الإنسـان ، نقـول ، ان النظام الاشتراكى اذا ما لوحظ فيه ذلك كله يعتبر استجابة لضرورة اجتماعية ألجأ اليها دوافع غريزة فطرية فى الإنسان ، هى غريزة التملك والاستيلاء ، أو بمعـــنى آخر يعتبر رد فعل لهذه الغريزة المبـكرة فى حياة الأفراد والجماعات .

ثالثا - ان النظـام الاشتراكى بـما قدمه من فرص للمجهود المبدع الخلاق فى الإنسـان ، وبـما أحدثه من تغيير جذرى شامل فى طبقـات

المجتمع الواحد ، أو فى سلوك بعض الشعوب بالنسبة للبعض الآخر منها ، وبما أوجده من مفاهيم جديدة فى ميدان السياسة والاقتصاد والفن والأدب والعلم لتنظيم شئون الأفراد والهيئات والجماعات ، نقول ، إن النظام الاشتراكى بما قدمه من ذلك كله يعتبر أهم الأنظمة الاقتصادية ملائمة للتطور العالمى ، كما يعتبر أعمق تلك الأنظمة الاقتصادية أثراً وأكثرها فعالية وواقعية .

رابعا ـ إن النظام الاشتراكى بحكم علاجه للازمات الاقتصادية التى كانت تخنق الأكثرية الساحقة من أفراد الشعب وهيئاته ، وبحكم محاولته تذويب الفوارق بين الطبقات ، وفرض نوع من المساواة بين الأفراد ، وبحكم ما يرمى إليه من تحسين الصلات بين الأفراد أو بين الهيئات ، ومن استغلال كل طاقة من طاقات الناس مع اختلاف ثقافاتهم وأعمالهم وأفكارهم ، ومن رفع المستوى الاجتماعى وإزالة مظاهر البؤس والعوز والألم والشقاء ، نقول ، إن النظام الاشتراكى بحكم مايرمى اليه من ذلك كله يعتبر المثل الأعلى للأنظمة الاقتصادية الأخرى ، والهدف المنشود بالنسبة لأكثرية الشعوب منذ وجدت الدراسات النظرية والفلسفية المتصلة بقضايا الاقتصاد ، ومنذ بدأ بعض هذه الشعوب فى ممارسة هذه المبادىء النظرية عمليا ، ومحاولة تطبيقها بقدر ماتسمح ظروف كل شعب بالنسبة لهذا التطبيق .

إن هذه الاعتبارات الأربعة ـ ومن المؤكد أن هناك اعتبارات أخرى يمكن السير وراءها والكشف عنها بعد الدراسة والتحليل والتعمق ـ ، نقول ، إن هذه الاعتبارات الأربعة بالنسبة للنظام الاشتراكى قد جعلته

من هذا النظام أملا وغاية يتطلع اليها شعوب العالم ، لافرق فى ذلك بين الشعوب الحديثة والشعوب القديمة ، كما لافرق فى ذلك أيضا بين الشعوب النامية والشعوب المتقدمة .

إننا نعترف سلفا بأننا لم نعش فى ظل نظام اقتصادى شيوعى ، ولم نحس بآثار هذا النظام عمليا أو واقعيا حتى نستطيع أن نكون فكرة واضحة مجسمة لتطبيقه ولآثار هذا التطبيق ، ولكننا مع ذلك درسناه وقرأنا عنه وعرفنا بعض المحاولات التى أرادها ونفذها القدماء لتصوير هذا النظام وتطبيقه ، مثل المحاولة التى طبقها الفيلسوف اليونانى فيثاغورس بين تلاميذ مدرسته ، ومثل المحاولة النظرية التى وضعها الفيلسوف أفلاطون فى كتابه المشهور - ريبوبليكا - ، أى الجمهورية ، حيث تصور نظاما مثاليا لحياة شعب ، توزع الأعمال فيه على الأفراد كل فى ميدان تخصصه ووفقا لطاقاته وإمكانياته ، ثم تدفع الاجور متناسبة مع العمل والجهد والإنتاج . وعرفت هذه المحاولة بجمهورية أفلاطون ؛ وهى لم يطبق حتى الآن ، والناس لايزالون يضربون بها المثل حتى الوقت الحاضر .

ان فهمنا وتصورنا لهذا النظام الشيوعى يجعلنا نصدر عليه حكما نظريا ، حكم من قرأ وفهم وفكر ووعى ، لاحكم من عاش فيه ، ومارسه ، وتصارع مع تجاربه ، ولكنه مع ذلك حكم نثق فيه ونطمئن اليه .

إن النظام الشيوعى يصور فى تقديرنا نظاما مثاليا يتلائم مع عالم مثالى يعيش فى كوكب آخر غير كوكبنا الارضى الذى نعيش عليه .

وما نظن أن فيثاغورس حينما طبق هذا النظام الشيوعى بين تلاميذ مدرسته فى هذا الاطار الضيق المحدود قد استطاع أن ينفذ هـذا النظام بدقة كما ينبغى أن نتصوره ؛ فهو قد نفذه فى هذا الجمع الصغير فى فترة محددة من الوقت ، وهى فترة الوجود فى المدرسة ؛ كما استطاع أن ينفذه أيضا فى مظهرين اثنين لا ثالث لهما من مظاهر التملك : هما مظهر الإنفاق ومظهر الغذاء أو الطعام ! وكم فى حيـــاة الفرد أو الجماعة من مظاهر للتملك !!

ولم يحدث كذلك أن اليونانيين فى تاريخهم الطويل قد استطـاعوا أو حاولوا تطبيق نظام الحكم الذى تخيله أو تصوره فيلسوفهم الكبير أفلاطون، وبقى هذا النظام ـ كما يقول الناس ـ مكتوبا على الورق فقط .

النظام الشيوعى المثالى إذن لم يوجد فى عالمنا هــــذا كما نراه وكما نفهمه وكما نتصور مشاكله ، وأبعاده ، وأموره ، وقضاياه . وإذا كان الناس يحدثوننا عن نظام شيوعى قد وجد أو لايزال موجودا فى بعض البلاد فإن ذلك لا يعدو أن يكون فى تصورنا نوعا من النظـام الاشتراكى المتطرف إلى حد ما ، وبنسبة ما .

ونتيجة لهذا التصور بالنسبة للنظام الشيوعى نستطيع أن نحدد الموقف بين الشيوعيه والاشتراكية ؛ فالشيوعية أمر لا وجود له وليس فى الإمكان وجوده ؛ بينما الاشتراكية أمر نعيش فيه ، ونحس به ، ونلمس آثاره ونتائجه .

الشيوعيه نظام فى الخيال وفى عالم تجريدى ، بينما الاشتراكية نظـام حقيقى وفى عالم واقعى . ومن أجل ذلك نرى أنه لا مجـال للمقـارنة

بين الشيوعية وآثارها فى المجتمع الإنسانى وبين الاشتراكية وآثارها ، فضلا عن ذكر مميزات الاشتراكية بالنسبة للشيوعية .

وعلى ضوء هاتين الصورتين لكل من الشيوعية كما رسمناها ، والاشتراكية كما وضحنا معالمها ندرك أنه لا يوجد أو لا يكاد يوجد من بين الشعوب من يجنح أو ينتظر أو يعمل على تحقيق النظام الشيوعى وممارسته وتطبيقه ، اللهم إلا إذا فهم من النظام الشيوعى نوع من الاشتراكية المتطرفة إلى حد ما . ومن الظواهر التى تزيدنا اقتناعا بأن الشيوعية ليست النظام المرغوب فيه والمتطلع اليه هو أن بعض الشعوب التى أسست لنفسها نظاما شيوعيا ـ كما قيل عنها وكما قالت عن نفسها ـ ونظاما اشتراكيا متطرفا كما تتصوره ـ ؛ نقول ، إن من الظواهر التى تزيدنا اقتناعا بأن الشيوعية ليست النظام المتطلع إليه ، هو أن بعض الشعوب الشيوعية قد غيرت من مبادئها الشيوعية ، وعدلت إلى مبادىء اشتراكية ؛ ومثال ذلك ماحدث فى روسيا ، إذ أنها فى أول الأمر قد ألغت الملكية الخاصة ، وجعلت الدولة تتحكم فى جميع الملكيات ، ومنذ سنوات عدلت عن هذا النظام ، وأباحت للافراد أنواعا من الملكيات الخاصة .

ولعل الجدير بالملاحظة هنا أننا فيما ذكرناه عن النظام الشيوعى من أنه ليس هو النظام المرغوب فيه لانقصد بذلك أنه نظام لاخير فيه أو أنه نظام يجىء بنتائج سيئة ؛ بل الأمر على عكس ذلك تماما ؛ فهو نظام كله خير وكله سمو وكله إنسانية ؛ وهو نظام ـ كما يقول عنه

الفرنسيون - من المثالية فى الخـــير وفى الانسانية وفى السمو بحيث لايتحقق ولا تدركه أمانى البشر . نظام - كما سبقت الاشـــارة منذ قليل - لا يتلاءم مع عالمنا فى مداركه وفى تصرفاته وفى واقعه .

أما النظام الرأسمالى فقد عشنـاه ، ولمسنا آثاره ، فضلا عن قراءتنا عنه ودراستنا له وتفكيرنا فى مبادئه وفى أبعـاد نتـائجه . وعلى ذلك فسيكون الحـكم عليه من واقع ممارسته وتجاربه .

لقد كان النظام الرأسمالى هو النظام السائد فى خلال العصور التاريخية، ولدى الدول التى يحدثنا عنها التاريخ منذ القدم ، حتى عصر النهضة الصناعية فى الغرب ، حيث تغيرت مفاهيم الأشيـاء بعد هذه النهضة وانبثقت أنظمة جديدة تعالج قضـــايا الاقتصاد على ضوء الثورة الصناعية وخلق موارد جديدة للثروة الفردية والجماعية على حد سواء .

وكان هذا النظـام يتجاوب بمجـاوبة صادقة مع عقلية وتفـكير تلك العصور حيث كان الناس أقرب عهد إلى تقديس الـكثير من الأشياء ، وإلى احترام الـكثير من المبادىء إحتراما يتجاوز فى بعض الأحيان حدود المعقول ؛ كما كانوا أيضا أميل إلى الاستكانة والإذعان أمام ما يتصورونه لا طـــاقة لهم به ، وإلى الخوف والرهبة مما يتوهمونه أمرا من أمور الغيب ؛ ومن شأن ذلك كله أن يضعف شخصية الفرد ويفقده الثقة إلى حد بعيد ويقلل من تفـكيره المستقل ومن ثباته على الأرض التى يعيش عليهـا ، وعند ذلك يبحث هـذا الفرد عن قوة مادية أو معنوية ليلقى بنفسه بين أحضانها ويسلم زمام أموره اليها لـكى يستريح ، ولـكى يزعم

لنفسه الراحة على حساب ذلك . هذا التصور وتلك العقلية وذلك الفهم المصحوب بكثير من القصور جعل الناس ينتظمون فى مجموعتين اثنتين ، احداهما مصدر قوة مادية أو روحيه أو معنوية ؛ والأخرى فارغة من هذه وتلك ؛ إحداهما تتصور لنفسها نفوذا وإمكانيات أكثر مما تستحق؛ والأخرى تقدر فى نفسها ضعفا واستكانة واحتياجا أكثر من الحقيقة والواقع ؛ احداهما تمادى فى استغلال الناس وابتذاذ نشاطهم وامكانياتهم، والأخرى تمادى فى الاستسلام وفى التزلف وفى الإرضاء ، ولو كان ذلك على حساب الكرامة الإنسانية ، والاستقلال الشخصى ، والعمل المصيرى .

لقد كانت هذه السمات من أبرز السمات فى المجتمعـــات القديمة ، كما كان النظام الرأسمالى أبرز الانظمة الاقتصادية السائدة فى تلك المجتمعات . ولم يكن من المنتظر أن يتغير هذا النظـــام مادامت هذه المجتمعات فى عصورها المتتالية تفكر بعقلية واحدة ، وتتصرف بلون واحد من السلوك، وتعيش بأساليب جد متشابهة ، وتخضع لنظـام اقتصادى واحد هو نتيجة لموارد اقتصادية تقليدية لا تتغير ولا تتبدل . وظل أمر هذه المجتمعات وأمر هذا النظام الاقتصادى كما كان حتى زمن النهضة الصناعية فى الغرب حيث تغير كل شىء تقريبا فى العالم الغربى ؛ تغيرت الموارد الاقتصادية وغدا أهمهـــا فى الماضى أقل شأنا اذا ما قيس بالموارد الصناعية الجديدة ؛ وتغير أسلوب الحياة نتيجة للانتاج الصناعى الذى لم يكن له وجود فى الماضى ؛ وتغير تفكير الإنسان بالنسبة لمكانة الإنسان وعمل الإنسان وكسب الإنسان ومصير الإنسان ؛ فانفتحت بذلك ميـــادين مختلفة

لمارسة النشاط العقلى ، ونمت الشخصية الفردية على حســاب الشخصية الجماعيــة .

ولعل أهم نتائج هذا التغيير الشامل هو بروز طبقة اجتماعية جديدة ، هى طبقة البورجوازيين ؛ أو بمعنى آخر هى طبقة متوسطة بين الطبقة التى تكاد تملك كل شىء فى المجتمع ، والطبقة التى لا تكاد تملك شيئا فى نفس المجتمع

لقد كانت الثورة الصناعية فى الواقع أساسا لثورة اقتصادية واجتماعية معا ؛ وبالتالى كانت الثورة الاقتصادية بمثابة الشرارة الأولى التى اندلعت فى حصيد النظم الاقتصادية البالية ، والمسيطرة على موارد الدول ، والمتحكمة فى سير المجتمع .

إن الدراسة الواعية والتحليل العميق لهذه النظم الاقتصادية ولتلك الظروف والتغييرات لا تترك لدينا مجالا للشك فى أن النظام الاشتراكى كان نتيجة مباشرة لهذه الثورة الصناعية ولما أحدثته من تغييرات ؛ كما كان فى نفس الوقت ثمرة من ثمار دراسات واسعة وبحوث عميقة ترمى لتنظيم اقتصاديات الأمم ؛ وذلك بعد أن تبين لهؤلاء الفلاسفة الباحثين وأولئك العلماء الدارسين بما لايدع موطنا للشك أن استقرار الأوضاع واستتباب الأمن وتجنب الكثير من المصادمات وإثارة الأحقاد وتعويق المجهودات وتفرقة الكلمة وزعزعة الصفوف ؛ نقول ، بعــد أن تبين لهؤلاء وأولئك أن ذلك كله لن يتم ولن يتحقق شىء منه إلا بتنظيم شئون الموارد الاقتصادية ، ووضع أسس واضحة تتمثل فيها روح العدالة

والمساواة ، وتجعل التقارب بين الناس أو الطبقات فى المجتمع أمرا ممكنا ، وتفرض على أجهزة الحكم فى الدولة واجبات تضمن العمل للعاطلين والكفاية للمعوزين والعلاج للمرضى ، وتهيئة الفرص للمواهب الإنسانية فى حقل الدرس والبحث والعمل ؛ وذلك لكى يستطيع الفرد ويستطيع معه المجتمع أن ينتفع بما تنتجه هذه المواهب ويستغل ثمرات هذا الإنتاج فى رفع المستوى وتحقيق التقدم فى سائر الميادين : ميدان العلم ، وميدان الأدب ، وميدان الفن .

فى غمرة هذه النشاطات المتصلة بالموارد الاقتصادية والمتصلة بأمور تنظيمها ، وفى ضوء الدراسات المختلفة التى تمت فى هذا الحقل تفتحت عقول رجال الاقتصاد فى بعض الدول الغربية وشاركهم فى ذلك أيضا بعض دول الشرق ؛ نقول ، فى غمرة هذه النشاطات وفى ضوء الدراسات العديدة تفتحت عقول الاقتصاديين على مختلف النظريات الاقتصادية، فأخذت تدرسها ، وتحللها ، وتقارن بعضها بالبعض الآخر ، وتتخير منها ما تراه أقوم وأهم وأصلح . وكانت النتيجة لذلك كله أن برز النظام الاشتراكى على رأس النظم الاقتصادية الاخرى التى كانت موضوعا لتلك الدراسات ؛ أو بعبارة أخرى برز النظام الاشتراكى كبديل للنظام الرأسمالى فى أغلب الدول التى كانت تدين أو بمعنى آخر لا تكاد تعرف من النظم الاقتصادية سوى النظام الرأسمالى ؛ حيث الملكية السادرة ، والطبقية المنغطرسة ، والإقطاعيات المستغلة الظالمة المتجبرة .

لقد ساد النظام الاشتراكى من بين النظم الاقتصادية الأخرى نتيجة دراسة ودراية وتجارب ؛ كما ساد هذا النظام أيضا لما تضمنه من حلول

لعدد غير قليل من المشاكل الاجتماعية التى كانت طبيعية ولا بد منها لمجتمعات تخرج من نظام رأسمالى إقطاعى طبقى لا يقر معنى الإنسانية ولا يعترف بحقوق الفرد ، إلى نظام يعترف بكيان الفرد ، وبقيمة الإنسان ، ويتناسى الفوارق المادية ، ويرعى الفوارق المعنوية ، ويهتم بالمواهب والملكات الإنسانية .

وكما كان هذا النظام الاشتراكى نتيجة للثورة الصناعية وللدراسات التى أقيمت حولها كذلك وجدت - للمرة الأولى وبشكل منظم علمى - محاولة لتطبيق نظام اقتصادى شيوعى أو قريب من النظام الشيوعى كما شرحناه سلفا ، أو كما نتصوره ، أو كما ينبغى أن يكون .

ولعل الذين فكروا فى هذه المحاولة كانوا يريدون ، أو كان يدور فى خلدهم ، أن النظام الشيوعى هو أقرب النظم الاقتصادية ملاءمة لمظاهر التأخر والتخلف ، وأولاها بالسيادة والانتشار فى البلاد المتخلفة ذات النظام الإقطاعى والرأسمالية الزراعية ؛ غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح - فيما نعتقد - لعدد من الاعتبارات ، أهمها :-

أولا - النظام الشيوعى نظام مثالى أو يكاد ؛ ولكى ينجح نظام من هذا القبيل ينبغى أن يدعمه أو يسنده وعى عميق ، وإدراك واسع ، وثقافة عالية ، ومبادىء إنسانية رفيعة . وليس من المعقول أن يتوفر ذلك فى البلاد المتخلفة والمجتمعات المستغلة ؛ تلك المجتمعات التى ربما كانت

كل طاقاتها لاتتجاوز حدود أن تثور على الاوضاع الظـالمة ، وليس من طاقاتها أن تنظم أو تقنن أو تهيمن .

ثانيا - النظام الشيوعى نظام نظرى وليس عمليا ؛ بمعنى أنه نظام يصلح للدرس لا للتطبيق ؛ فقد رأينا أفلاطون فى جمهوريته يرسم نظاما حكوميا مثاليا أشبه بنظـام اقتصادى شيوعى من حيث نبله وسموه فى الفـكرة وفى العبارة وفى الهدف ، ولـكنه مع ذلك لم تتح له فرصة التحقيق والتطبيق حتى العصر الحديث ؛ وقد رأينا فيثاغورس فى محاولة تطبيق نظام شيوعى بين تلاميذ مدرسته لم ينجح إلا فى حدود مايحضره التلاميذ من طعام و « دريهمات » ؛ ولم تعش هذه المحاولة بعد فيثاغورس يوما واحدا ، بل لم تتح لها فرصة أخرى لتحقق مرة ثانية بالرغم من تطاول الزمن .

هناك إعتبارات أخرى يمكن البحث عنها فى دراسة البيئات والمجتمعات والنظم الاقتصادية ؛ غير أننا نترك البحث عن تلك الاعتبارات للدرس المتخصص ، ونـكتفى بما ذكرناه فى هذين الاعتبارين ؛ على أنه مما يطمئن على صدق هذا المنطق ، وسلامة الرأى الخاص بعدم تجاوب النظام الشيوعى مع ظروف المجتمعات الإنسانية وبصفة خاصة فى هذه الظروف الحـالية للمجتمعات المعاصرة ؛ نقول ، على أنه مما يطمئن على صدق هذا المنطق وسلامة الرأى القائل بعدم صلاحية النظام الشيوعى هو مانراه حاليا من عدول بعض الدول التى كانت تدعى لنفسها نظاما شيوعيا عن بعض مبادىء هذا النظام وتبنيها بعض المبادىء الاشتراكية ؛ أو بمعنى آخر تحولها من الشيوعية الى

الاشتراكية ، كما حدث بالنسبة لروسيا ، وقد سبقت الاشارة إلى هذا في غير موضع من فصول هذا البحث .

من هـــذا التحليل وذلك العرض لكل من النظام الرأسمالى ، والنظام الشيوعى ، والنظام الاشتراكى ، ثم من المقارنة التى أجريناها ضمنا فيما بينها ، يتضح للقـــارىء أن النظام الرأسمالى مصدر للجشع والأنانية وللظلم والاستغلال ، كما أنه مصدر لتفتيت الجهود واستنفاذ طاقة كبيرة من الملكات والمواهب فى منافسات داخلية وخارجية تضر أكثر مما تنفع ، وتفسد أكثر مما تصلح ؛ كما يتضح له أيضا أن النظام الشيوعى مثالى أكثر مما يلزم ، نظرى الى درجة بعيدة ، وأنه من أجل ذلك لا يتمشى مع واقع المجتمعات الإنسانية فى هـــذا العصر الذى نعيش فيه ، عصر التنافس والتكالب والتقاتل والتفنن فى وسائل الهلاك والدمار . وكما يتضح أخيرا أن النظام الاشتراكى نظام عملى واقعى ، يخدم أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، ويهيىء أكبر عدد ممكن من الضمانات الاجتماعية ، ويحل أكبر عدد ممكن من المشكلات الاجتماعية ، ويعالج أكبر عدد ممكن من المساوىء والشرور . ولن تجد ساخطا على هـــذا النظام إلا الجشع والانانى والمستغل من الافراد أو من الشعوب . ومن أجل ذلك كله أصبح هذا النظام غاية تتطلع اليها جميع الشعوب بما فى ذلك الشعوب الرأسمالية .

- ٧ -
الاشتراكية فى ميزان النقد

ليس من السهل أبدا بالنسبة لأمر من الأمور أو صفة من الصفات أو حقيقة من الحقائق أن تتجرد من نظرة ناقدة أو من عملية نقدية ، ولقد أدرك الشعراء هذا المعنى فعبر عنه بعضهم فى هذه العبارة - لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى - كما أدرك العوام أيضا نفس المعنى فعبروا عنه فى مثل هذه العبارة - لما لم يجد فى الشمس عيبا قال: ضوؤها يزغلل العيون :

إن عملية النقد فى حد ذاتها تعتبر من الامور المحمودة التى ينبغى أن يشجع عليها ، وأن تحظى بنصيب من التقدير والعناية والاهتمام ، كما ينبغى ان تصفى من الرواسب الشخصية والاهواء الخاصة التى تغير مجراها وتفسد أهدافها وتجعل منها معولا للهدم فقط وسلاحا للفتك لاغير .

وهذه العملية مع ذلك - كما نلمح اتجاهاتهـا ونحس آثارها - قد تكون ضارة مؤذية ، وقد تكون صالحة مفيدة ، وذلك حسب الروح التى تمليها والهوى الذى يسيطر عليها ، فقد تكون ضارة مؤذية حينما ينظر الناقد الى الموضوع نظرة متحيزة ، نظرة متجنية فيغمض العين عما فى هذا الموضوع من محاسن ، ويفتحها فقط على ما يراه فيه من قبح ومساوىء ، قد تكون صالحة مفيدة حينما ينظر الناقد الى الهدف امامه

نظرة موضوعية خالصة ، مجردة عن التجنى والتحيز والهوى ، فيفتح العين على المحاسن وعلى المساوىء فى نفس الوقت ويترجم عما يراه ويحسه بصدق وإخلاص وأمانة ؛ يذكر ما للموضوع وما عليه . وهذا هو النقد البناء كما يقولون .

إن نظرة النقد لا تستلزم بالضرورة أن يجد الناقد مواطن للحسن والجمال ومواطن للقبح والسوء ؛ فقد يكون الجمال منعدما أصالة أو لا وجود له فيقرر الناقد عند ذلك هذا ولا يتردد فى بيانه ؛ وقد يكون القبح متواريا لا أثر له ولا دليل على وجوده ، فينبغى على الناقد فى هذه الحالة أيضا أن يقرر ما يرى ولا يتردد فى بيانه .

هذا وملكة النقد من الملكات المفيدة البنـاءة فى المجتمع لو أحسن تهذيبها وتربيتها ؛ فكم كشفت عن مواطن الضعف فى ميادين العمل والانتـاج ! وكم هدت إلى درجة الصواب ، وأرشدت الى وجهات النفع والصلاح !!

وعملية النقد من العمليات الصعبة المعقدة التى تحتاج الى معرفة واسعة، وادراك عميق ، كما تحتاج الى خيال خصب ، ورؤية نفاذة، وحس مرهف، وتمثل دقيق ، ومقدرة كبيرة على التجرد من الميل والهوى .

ومن أجل ذلك كانت الدراسة النقدية موضع عناية الأمم المتحضرة واهتمام الشعوب المتقدمة ، ورمز الثقـافة الرفيعة فى المجتمعات ، وقد تخصص لهذه العملية عـدد غير قليل من الدارسين فى مختلف الميادين

الأدبية والفنية ، كما ألفت كتب عديدة وخاصة فى ميدان النقد. وللدراسة النقدية قواعد وأسس وشروط لا بد من توفرها لكى تمارس عملية النقد.

بعد هذه اللمحات الموجزه السريعة عن النقد ومكانته من بين الدراسات الأخرى ، نقول ، بعد هذه اللمحات السريعة عن النقد نعود إلى موضوعنا الأساسى ، وهو النظام الاشتراكى فى ميزان النقد .

لقد تقدم الكلام عن النظـــام الاشتراكى فى أكثر من مناسبة ، كما تقدمت الاشارة فى مواضـع مختلفة إلى أن هـذا النظـام ـ إذا ماقيس بغيره من النظم الاقتصادية الأخرى ـ يعتبر أصلح الأنظمة وأكثرها ملاءمة لحياة العصر ولتطور المجتمعات . ولم يكن هذا رأى قلة من الدارسين أو النقاد ، ولـكن هذا النظام الاشتراكى مع ذلك لم يسلم من التعرض للملاحظات المرة والنقد اللاذع من بعض الـكتاب فى الشرق وفى الغرب .

وهؤلاء الـكتاب وإن اختلفت بيئاتهم وتعددت مشاربهم إلا انهم لايكادون يضربون جميعا على وتر واحد ليحدثوا نغمة واحدة ؛ ذلك أنهم يقولون إن النظام الاشتراكى عاجز عن أن يخلق الآثار الفنية الرائعة ويخلد الأعمال التاريخية العظيمة ، ثم إنه لا يساعد على شحذ الهمة وصقل المواهب وإشعال الحماس واستحثاث الملكات الخلاقة فى العلماء والادباء والفنانين . ويستدل هؤلاء النقاد على وجهة نظرهم بما يجدونه فى بطون التاريخ من معارف تشير إلى ذلك ، وبما يرونه من اثار خالدة تسخر من أحداث الزمن ومن كوارث الايام وتثبت فى كل وقت من الاوقات قوة الظروف التى نشأت فيها وعظمة الناس الذين عملوا أو كانوا سببا فى إنشائها . من ذلك الآثار

الخالدة التى لاتزال موضع دهشة وإعجاب وتقدير ممن يشاهدها فى مصر أو فى بلاد اليونان أو فى روما من أهرامات ومسلات ومقابر ومعابد وتماثيل وصنوف متعددة من المسارح وأدوات الزينة وأماكن الرياضة والمصارعة . وكل ذلك لم ينشأ إلا فى عهود كان نظام الرأسمالية يسودها ولم تكن الشعوب فى ذلك الوقت تعرف شيئا من النظم الاشتراكية ؛ ففى مصر الفرعونية كان عهد الملكية والإقطاعيات الدينية حيث كل شىء كان مسخرا للملوك وكبار الشخصيات من رجال الدين والدولة ، وفى بلاد اليونان كان عهد الأرستقراطية وكبار الرأسماليين من التجار ، حيث جميع الموارد الاقتصادية منحصرة بين أيدى هؤلاء وأولئك ، وفى روما كان عهد القياصرة وأصحاب الإقطاعيات الفسيحة من الأراضى الزراعية ، حيث توجه موارد البلد لإرضاء طموح القياصرة وإشباع رغبتهم فى الحصول على كل ما يمكن من أنواع العظمة والمجد والشهرة والتخليد .

ويضيف هؤلاء النقاد إلى هذا المنطق قولهم : إنه لولا أن النظم الرأسمالية كانت تسود فى تلك العصور ، ولولا أن الموارد الاقتصادية والملكات الخلاقة فى المجتمع كانت توجه بكل طاقاتها إلى عملية الإبداع والتأسيس والإنشاء ؛ نقول ، لولا هذا وذاك لما استطاعت تلك العهود أن تترك للأجيال المقبلة هذه الآثار الخالدة ، ولما استطعنا بالتالى أن نقف الآن على معالم ما كان لديهم من سعة فى العلم وفى الفن وفى الأدب ومن غزارة فى المال والجاه والسلطان .

هذا هو جوهر القضية ، وذلك هو منطق أولئك النقاد ؛ منطق ربما

يبدو عليه شيء من سمات القوة والصحة والسلامة ، وربما يستطيع أن يؤثر أو يخدع عقول بعض الناس ؛ غير أنه فى الحقيقة يعتبر منطق من يأخذون بظواهر الأشياء أو يحاولون أن يلبسوا الحق بالباطل ؛ ولو أنهم درسوا هذه القضية درسا عميقا وحللوا جوانبها تحليلا دقيقا وألموا بظروفها وملابساتها المام المدرك الواعى ؛ نقول ، لو أنهم فعلوا ذلك لخرجوا من هذه الدراسة ومن ذلك التحليل بحكم آخر يخالف ما أصدروه من حكم سابق .

صحيح أننا نرى فى آثار تلك العصور ما يشهد بالقوة والمجد والعظمة ونلمح من دراساتها الشاملة المفصلة أنها رمز لدرجة كبيرة من العلم والفن والذوق ، غير أننا لو سألنا أنفسنا بعيدين عن اى اعتبــــار آخر سوى اعتبار الموضوع فى حد ذاته : كيف أنشئت هذه الآثار ؟ وكم كلفت الأمم والشعوب من الثمن ؟ وما هو الكسب أو ماهى الثمرة التى جنتها تلك الشعوب والأمم من هذه الآثار أثناء وبعد إنشائها ؟ هل نستطيع أن نتصور انه بعد الفراغ من إنشــــاء هذه المعالم الخالدة العظيمة قد ارتفع مستوى الحياة بين طبقات تلك الشعوب ؟

هل من الممكن ان يكون اولئك الذين ساهموا فى إنشاء تلك الاثار وعملوا بمجهودهم البدنى والعقلى قد كوفئوا ماديا أو أدبيا بما يستحقون أو بما يتساوى مع ما قدموه من تضحيات وما بذلوه من مجهود ؟

هل من الممكن أن نتصور أنه كانت هنـاك عدالة اجتماعية تحد من

طغيان الطغاة وتوقف سطوة المتسيطر وتكبح جماح الظلم الواقع من الحكام على المحكومين ؟

هل من الممكن أن نتصور أنه كانت فى تلك العصور وفى أثناء تنفيذ هذه الآثار العظيمة أقل أنواع الضمانات التى تكفل ضروريات الحياة وتخفف من ويلات الآلام وتقلل من مظاهر الشقاء ؟

كم ضاعت نفوس بشرية فى سبيل إنجاز هذه الآثار ؟ كم ضاعت أموال طائلة فى سبيل القيام بتلك المشروعات ؟ كم ذهبت مجهودات جبارة فى سبيل التخطيط والتنفيذ لهذه المشروعات ؟

إن التاريخ يحدثنا عن صور لا حصر لها من المآسى المؤلمة البشعة التى عاشتها طوائف متعددة من الناس ، والتى كانت تجرح كرامة الإنسانية والتى عانى من ورائها أولئك الذين عملوا على تنفيذ تلك الآثار ؛ كما يحدثنا نفس التاريخ أيضا عن صور لا حصر لها من مظاهر البؤس والتعاسة والشقاء ؛ تلك المظاهر التى كانت تغمر عامة الشعب وتكتنف حياة العامل والصانع والزارع ومن لايملك الضرورى من الحياة .

لقد كانت المجهودات المضنية تفت فى عضد الناس وتسبب إزهاق أرواح العديدين ممن تستحوذ عليهم سلطة الدولة فتسخرهم فى تنفيذ ماتريده هى لاما يريده الشعب من هذه الآثار العظيمة ومن تلك المشروعات الكبيرة ؛

كما كانت الأمراض القاتلة تفتك بأرواح الكثيرين ممن لا حول لهم ولا قوة بالنسبة لوسائل الرزق وموارد الكسب والمال .

لقد كان الكثير من العمال والصناع يساقون إلى العمل سوقا دون أن تكون لهم رغبة فى ذلك ودون أن تكون لهم حرية الاختيار ، ولم يكن هناك من يجرؤ على الرفض أو التقاعس مهما كان سبب هذا أو ذاك ، حتى الجوع ، حتى العرى ، حتى المرض لم يكن واحد من هذه الثلاثة ليشفع لصاحبه أن يتخلى عما فرض عليه من إجهاد وشقاء وسخرة ؛ والويل لمن يتخلف أو لمن يتراخى فى عمـــله مادام فيه رمق من الحيـــاة !!

قد يقال : ولكن الأجيال الحاضرة فى كل من مصر واليونان وروما تجد فى تلك الآثار الخالدة مصدرا لمجدها واعتزازها ؛ وربما وجدت فيها أيضا مصدرا لنفع مادى وكسب اجتماعى ، فهل يشفع ذلك فى التغاضى عما لابس هذه المنجزات من مساوىء ، وفى الاطراء على تلك النظم الرأسمالية والإقطاعية التى تمخضت عن هذه الأعمال ؟

ولكننا نجيب عن ذلك بسرعة فنقول : إن الإنسانية الحقة لا تقبل لنفسها ذلك ، وهى ترفض فى إباء أن يكون مصدر إعزازها شقاء الأفراد وذل العمال وتبرم المحتاجين ، كما ترفض كذلك أن تشيد مجدها على أشلاء الضحايا من أبناء الشعب وتذيع شهرتها وتوسع مكانتها العالمية على صرخات الألم وتأوهات الكادحين . أى مجد ذلك الذى ينهض على أنقاض حرية الفرد وسلامة الشخص وكرامة الإنسان ؟

لقد أتيحت لنـــا فرصة قراءة بعض الكتب التاريخية عن مصر وبابل وفارس والإغريق والروم ، وكانت هذه الكتب بطبيعة الحال لاتساوى فى عمقها ولا فى سعتها قراءة المتخصصـــين فى مادة التاريخ ، وانما كانت فى حدود قراءة الهواة ومن يرغبون فقط فى الإلمام بالقدر الضرورى من الثقافة التاريخية العامة ، ومن التعرف على أهم أحداثه وأكبر قضاياه ، ثم أتيحت لنا بعد ذلك فرصة زيارة عدد من الآثار القديمة فى مصر وفى اليونان وفى ايطاليا ، وكنا أثنـــاء الزيارة لتلك الآثار والوقوف أمام ما تفرضه على الزائر من رهبـــة وروعة ، وجلال ، وما توحى به اليه من مجد وعظمة وتقدير ، نقول ، كنا أثناء الزيارة لتلك الآثار نشعر فى اللحظات الأولى بقدر كبير من الدهشة والإعجاب ، غير أننا لا نلبث طويلا حتى نعود بذاكرتنا الى الماضى نستعرض ما قرأناه فى كتب التاريخ ونتمثل الظروف التى أنشئت فيها هذه الآثار التاريخيـــة والملابسات التى لازمت تنفيذها والوسائل المتعددة التى هيئت أو بذلت فى سبيل هذا التنفيذ ، نقول ، كنا نتمثل ذلك كله فتنهار دعائم المجد والعظمة وتتقلص نظرة الإعجاب والتقدير لتحل محلهـــا نظرة الإشفاق والرحمة ، ويكاد يخيل الينا ونحن نتمثل ذلك أننا نسمع أنين الكادحين وتأوهات المتعبين ووقع السياط تلهب أجسام العاملين ، كما يخيل إلينـا أيضا ونحن نتمثل ذلك أننـا نرى وجوها شاحبة من الجوع والإجهاد ، وأجساما ملفوفة بأسمال بالية نتيجة للفقر والاحتياج ، وهياكل بشرية لايميزهـــا عن الأموات الا الحركة والضجيج .

إن ماقيل عن الآثار القديمة التى ورثناها عن الماضى فى ظل النظم الرأسمالية أو الإقطاعية يمكن أن يقال أيضا عما خلفه ذلك الماضى من عدد غير قليل من الفنون بأنواعها المختلفة : مثل فن الأدب بنوعيه الكبيرين : الشعر والنثر ، وفن النحت ، وفن الرسم حيث كان الملوك أو القياصرة يتنافسون فى هذه الميادين ويرصدون جزءا كبيرا من الأموال لتشجيع هؤلاء الادباء وأولئك الفنانين ؛ كما كانوا يمنحونهم الكثير من الجاه والحظوة والسلطان ، مما كان ينمى ملكاتهم ويفتق مواهبهم فتكون النتيجة أن يسخروا لانتاجهم الفنى كل ما يملكون من طاقات مبدعة خلاقة وأن يجىء إنتاجهم آية رائعة من آيات الفن والهندسة والجمال .

وقد يقول هؤلاء النقاد أيضا أن المجتمعات الإنسانية قد عرفت النظم الاشتراكية أو صورا منها على الاقل منذ القرن الثامن عشر الميلادى ، وأن بعض هذه المجتمعات قد مارست تلك النظم منذ عشرات السنين ومع ذلك لم تستطع هذه المجتمعات الاشتراكية أن تحقق أو تنجز أثراً يضاهى أو يقارب فى عظمته وجلاله تلك الآثار القديمة التى خلفتها النظم الرأسمالية . وقد يمضى هؤلاء فى منطقهم إلى أبعد من ذلك فيقولون :

هل لنا أن نستنتج من ذلك سلامة النظم الرأسمالية وأفضليتها على النظم الاشتراكية ؟

ويمكن الرد على هذا المنطق ببساطة وصراحة بواسطة الملاحظات الآتية :

أولا ـ إن النظم الاشتراكية الحديثة قد ورثت نظما اقتصادية مهلهلة بالية ، كما ورثت كذلك عقليات قد نشأت وترعرعت فى ظل النظم الإقطاعية وأشربت من معارف تلك النظم وثقافتها قدرا كبيرا فتعلقت بها تعلقا شديداً وتمسكت بأذيالها تمسك المستميت وتصورت أو صور لها ألا سعادة ولاتقدم ولا راحة ولا هدوء لها فى ظل النظم الاشتراكية ؛ ونتيجة لذلك أصبح هؤلاء الناس بمثابة عبء ثقيل يتبرم به وينوء بحمله المجتمع الاشتراكى .

ثانيا ـ إن النظم الاشتراكية ترى من واجبها الأول معالجة الأمراض الاجتماعية الموروثة من النظم الرأسمالية كالجهل والفقر والمرض قبل أن تفكر فى أى شىء آخر ؛ وهى تعتبر معالجة هذه الأمراض من الأمور الملحة . ومن أجل ذلك تجتهد النظم الاشتراكية فى تسخير الطاقات البشرية والعلمية والفنية لهذا الواجب الاول صارفة النظر مؤقتا عن المشروعات الكبرى والإنجازات الضخمة .

ثالثا ـ بالرغم من الفترة الزمنية التى عاشتها النظم الاشتراكية فان الجو لم يصف لها تماما ، وهى لاتزال حديثة العهد اذا ما قورنت بالنظم الرأسمالية أو الإقطاعية التى سيطرت على المجتمعات الإنسانية عصوراً طويلة متلاحقة ، مكنت هذه العصور الطويلة من إيجاد ألفة وخلق تفاهم بين الناس وبين هذه المبادىء الرأسمالية حتى بالنسبة للطبقات الشعبية الفقيرة ، والطبيعة البشرية تأنس تماما لما تعهده وتألفه ، وعلى العكس من ذلك تنفر أو تهيب أو تتردد أمام كل جديد ، لان هذا الجديد بمثابة المجهول والناس أعداء لما جهلوا .

رابعا ـ أن النظم الاشتراكية ـ كما نراها ـ لاتزال حتى اليوم تعيش فى صراع مرير مع النظم الرأسمالية أو بمعنى آخر مع أصحـــاب هذه النظم ، فلا يترك هؤلاء لأصحاب المذاهب الاشتراكية هدنة يستجمعون فيها قواتهم حتى تنشب معركتهم مرة ثانية أكثر ضراوة من المعركة السابقة أملا فى تقويض ما بنته تلك النظم الاشتراكية ، وفى اقتلاع هـذه النظم من جـــذورها حتى لا يمتد ظلهـا إلى شعوب أخرى تخضع أو تدين لأصحاب النظم الرأسمالية ؛ وقد تقوم هذه المعارك بين طبقات المجتمع الواحد كما يحدث فى المجتمعات الحديثة العهد بهذه النظم الاشتراكية ؛ وقد تقوم بين المجتمع الاشتراكى والمجتمعات الرأسمالية الأخرى .

وهذا من غير شك يعوق سير المجتمع الاشتراكى ويحرمه من ميزة الاستقرار ؛ تلك الميزة التى تعتبر أمراً ضروريا لنهضته وتقدمه وكثرة إنتاجه ؛ ثم هو بالإضافة إلى ذلك يستنفذ إمكانياته المـادية والمعنوية فيمنعه من مجرد التفكير فى المشروعات الكبيرة والأعمـال الضخمة ، أو من المضى فى تنفيذها إن وجد الفرصة للتفكير فيها .

ومع ذلك فقد استطاعت بعض الدول الاشتراكية ـ بالرغم من قصر الفترة الزمنية لتطبيق النظـام الاشتراكى وبالرغم من الصراع المرير بينها وبين الدول الرأسمالية ، وبالرغم من ضيق الموارد الاقتصادية ؛ نقول ، بالرغم من ذلك كله قد استطاعت بعض الدول الاشتراكية أن تقوم ببعض المشروعات العظيمة والانجـازات الضخمة التى تفوق بكثير الآثار التـاريخية القديمة التى تعتز بهـا النظم الرأسمالية وترى فيهـا رمزاً للمهارة الفنية وعنوانا للقوة المادية ومصدرا للمقارنة والتفضيل . وأفضيلة

مشروعات بعض الدول الاشتراكية على تلك الآثار القديمة تتضح من زاويتين ؛ احداهما من وجهة النظر الإنسانية البحته ، والثانية من وجهة نظر المصلحة العامة بالنسبة لكل طبقات المجتمع ، ولا نشك فى أن مشروع السد العالى فى مصر يجىء على رأس قائمة المشروعات الكبيرة التى فكرت فيها أو أنجزتها بعض المجتمعات الاشتراكية ، كما أننا لا نشك فى أن هذا المشروع بعد انجازه ـ بناء على المعطيات والتنبؤات ـ سيكون أعظم قدراً وأشمل فائدة وأعم نفعا من أى أثر من الآثار الخالدة للنظم الرأسمالية القديمة .

— ٨ —

الاشتراكية سلوك وعمل لا قول وجدل

قد يكون من السهل على بعض الناس أن يلبسوا لباس التقوى وأن يظهروا بمظهر الورع وأن يمسكوا فى أيديهم بالمسابح وأن يجهروا بالدعوة إلى الإصلاح وإلى عمل الخير فى كل مكان يحلون فيه ، وربما دفعهم امعانهم فى الظهور بهذا المظهر إلى أن يصعدوا المنابر يرشدون ويعظون ، يبشرون وينذرون ، يعدون ويتوعدون ، غير أنهم فى الحقيقة والواقع ابعد ما يكونون عن التقوى والورع ، فهم لا يقدمون أى دليل عملى على أنهم يؤمنون بما يقولون أو يعتقدون فى صحة ما يخططون ، وإنما هم يزيفون ويموهون ويراؤون ويخدعون .

وقد يكون من السهل كذلك أن يتغنى بعض الأفراد بمزايا المذهب الاشتراكى وآثاره النافعة فى المجتمعات الإنسانية ثم بما يفرضه هذا المذهب من عدالة بين الهيئات والطبقات وبما يهدف إليه من خير لأكبر عدد من أفراد المجتمع ، ومع ذلك لا يمارس هؤلاء الأفراد مبادىء هذا المذهب، ولا يحاولون تطبيق شىء منها على أنفسهم ، ولا يظهرون فى معاملتهم للغير بمظهر من يعتقد فيما يقول أو يؤمن بما ينصح به .

إن هؤلاء وأولئك ليسوا فى الواقع سوى طائفة من الدجالين المغالطين يقولون بالسنتهم ما ليس فى قلوبهم ، ويخادعون الناس وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون . وما بمثل هذا تخدم المبادىء أو تستقر أسسها فى المجتمعات .

إن الاشتراكية كمبدأ من المبادىء الإنسانية أو كمذهب من المذاهب

الاقتصادية فى حاجة إلى أن يعمق بالدرس الواعى وينمو ويزدهر بالتطبيق الدقيق ، ولن يستقيم أمر الاشتراكيه إلا إذا تجاوزت مرحلة الدراسة النظرية إلى مرحلة الممارسة العملية ، كما أنها لن تثمر الثمر المرجو منها إلا إذا تجاوزت مرحلة النقاش والجدل إلى مرحلة السلوك الشخصى والتطبيق العملى .

إن الاشتراكية بما تقدم لها من مفهوم وبما ينبغى أن تكون عليه من سلوك وتطبيق يمكن أن تكون بمثابة الرقيب وبمعنى آخر بمثابة الرائد بالنسبة لأعمال الأفراد وتصرف الهيئات وسلوك الطبقات . وليس من شك فى أنه حينما يستقر فى أذهان الناس جميعا أن هذه الاشتراكية ليست سوى نوع من الشركة القائمة بين جميع الأفراد فى المجتمع الواحد بالنسبة لأغلب الأمور المادية والمعنوية ، وأن لكل فرد من أفراد هذا المجتمع حصة أو نصيب من هذه الشركة ـ قلت أم كثرت ـ وأن لكل فرد أيضا ـ تمشيا مع ذلك ـ يصبح مسئولا عن حصص أو أنصبة الآخرين فى هذه الشركة ، كما هو مسئول كذلك عن حصته الخاصه يجتهد فى رعايتها وفى الحفاظ عليها وفى العمل على انمائها ، نقول أنه حينما يستقر هذا المفهوم فى أذهان الناس جميعا يصير من الضرورى أن يرتفع الأفراد بتفكيرهم وبتصرفاتهم إلى مستوى هذه المسئولية فيقدروها وينهضوا بأعبائها وفق ما تمليه عليهم ظروفها وملابساتها عند ئذ يتغير مفهوم الملكية العامة لدى الأفراد ، كما يتغير مفهوم كثير من الأمور الأخرى ؛ فبدلا من الاستهانة بشأن هذه الملكية العامة وعدم الرعاية لها وصرف الذهن عن التفكير فى مصيرها يصبح كل فرد يرى فيها نصيبا له ويرى من واجبه أن يتكفل به ويرعاه ، كما يرى من حقه أن يحاسب الآخرين على ما يصدر منهم من تهاون او تصرف منحرف أو استغلال سيء ، وعندئذ ينتقل مدلول

الاشتراكية إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد ويتسع ميدان تطبيقها فيتناول أغلب الأمور وأكثر الأشياء. فالتلميذ فى مدرسته بهذا المفهوم لا يحاول أبدا أن يشوه شيئاً فيها ولا يفسد شيئاً منها ، وكذلك شأن الطالب فى كليته وفى معهده وفى معمله وفى مكتبته ، وكذلك شأن الجميع فى شوارع المدينة وطرق الريف والأماكن والحدائق العامة والملاعب والمتنزهات .

لكى تكون الاشتراكية مثمرة حقا ينبغى أن تنتقل من ميدان القضايا التعليمية والمسائل النظرية إلى حقل التجارب العملية والأمور التطبيقية ، فيشعر الجميع بممارستها ويحس أكبر عدد من الناس بآثارها وفوائدها ، إذ أنها لو بقيت رهن الكتب وحبيسة المدارس والمعاهد والكليات لما أحس بها غير من يقرؤها ولما أدت رسالتها كما هو المرجو منها .

إن الاشتراكية بهذا المفهوم وبذلك السلوك تستطيع أن تلعب دورا إيجابيا فى صقل وتهذيب الشعور الفردى والجماعى وفى خلق روح الألفة والتعاطف بين أفراد المجتمع أولا ثم بين هيئاته وطبقاته ثانيا ، كما أنها تستطيع كذلك أن تؤدى خدمات جليلة إلى الفرد والمجتمع ، إلى الحكام والمحكومين ، إلى العرف والتقليد والقانون ، ثم إنها فوق ذلك كله تستطيع أيضا أن تساهم مساهمة فعالة فى بناء مجتمع على أسس من القوة والترابط والاقتصاد ، مجتمع يحس فيه الفرد بمسئوليته أمام الكل ، وبأن الكل مسئول عن الاعتراف به كإنسان وعن رعايته كعضو عامل فى المجتمع الكبير ترتبط مصالحه بمصالح ذلك المجتمع وتلتقى منافعه مع منافع نفس المجتمع . حينئذ تلوح فى الأفق علامات المجتمع السليم وتبرز مظاهر الدقة والنظام والاقتصاد فى حياة ذلك المجتمع ، دقة ونظام واقتصاد فى الوقت وفى المجهود وفى الأموال ، وحينئذ تتغلب مظاهر الاتحاد والقوة والانسجام على مظاهر

التفرقة والضعف والخلاف ، فينتج عن ذلك من غير شك أن تحترمه وترهبه المجتمعات الأخرى من ناحية ، وأن يمكن من أن يلعب دوره فى السياسة العالمية من ناحية أخرى .

ومن الواجب أن نعترف بأن ممارسة مبدأ من المبادىء أشق بكثير من التعرف عليه ، وأن الفهم النظرى لأمر من الأمور أسهل بكثير من التجربة العملية ، والاشتراكية فى هذا الميدان لاتخرج عن هذه القاعدة ولا تختلف عن غيرها من المبادىء الأخرى : ولكن من الواجب أن نعترف أيضا بأن تكوين المجتمع وسياسته وتثقيفه وتحضره وتطوره وتقدمه لايتم أبدا إلا إذا توفر له الجانب العملى مع الجانب النظرى ، وإلا إذا خرج من دائرة السلبية إلى إطار الإيجابية ، وعلينا إذا كنا مقتنعين بسلامة المبدأ ـ أن نروض أنفسنا على الاستجابة إلى متطلباته ولو احتاج الأمر الى الجهاد النفسى ، فذلك فى الواقع هو الجهاد الأكبر ، وسيكون ذلك من أجل أنفسنا إذا رجحنا جانب العقل والمنطق على جانب الهوى والعاطفة ، ومن أجل مجتمعنا إذا تخففنا من حـــدة هذه الغرائز البشرية ـ الأنانية والأثرة والجشع ـ واعتصمنا بحبل المعانى الإنسانية والقيم الروحية .

الباب الثاني

١ ـ الاشتراكية فى المجتمع العربى قبل الاسلام ٢ ـ الاشتراكية فى الإسلام ٣ ـ الاشتراكية والزكاة ٤ ـ مظاهر الاشتراكية فى العصور الأولى للدولة العربية ٥ ـ الاشتراكية فى مد وجزر مع تقدم وتأخر الدولة العربية ٦ ـ الاشتراكية مظهر من مظاهر الوعى الفكرى والاجتماعى فى العالم العربى ٧ ـ الاشتراكية لدى المجتمع العربى فى العصر الحديث ٨ ـ أهم مميزات التطبيق العربى للاشتراكية ٩ ـ مستقبل الاشتراكية

فى هذا الباب سنحاول قدر الإمكان وفى حـــدود الإطار الذى رسمناه لهذا البحث أن نلقى ضوءا على النظم الاقتصادية بعامة فى المجتمع العربى ، ثم على ما يمكن أن يكون قريب الشبه – من بينها – بالنظم الاشتراكية بوجه خاص . وسنرى فى هـــذا الباب أيضا أن النظام الاشتراكى بمفهومه العملى قد نشأ تلقائيا فى المجتمع العربى قبل أن توجد التشريعات الخاصة المنظمة للشئون الاقتصادية فى هذا المجتمع . وسيتضح من خلال حديثنا عن محتويات هـــذا الباب أن المجتمع العربى لا يكاد يختلف فى شىء عن غيره من المجتمعات الأخرى بالنسبة للروابط الاقتصادية العديدة التى كانت تربط أفراد القبيلة بشيخها أو برئيسها ، ثم تربط بين العشائر والطوائف والقبائل التى كان يتكون منها هذا المجتمع ؛ بل سيتضح كذلك أن هذا المجتمع العربى هو أول مجتمع ، فى التاريخ ، يحاول فى وعى وجدية أن يفرض نوعا من النظم الاشتراكية تستقيم به شئون الأفراد ويتقوى به رصيد بيت المال . وذلك بواسطة التعاليم الإسلامية والقوانين المتصلة بفرضية الزكاة :

إننا لا ننكر أن الأديان السماوية التى سبقت الاسلام قد تناولت هذه المحاولة . ولكنها تركت ممارسة ذلك وتنفيذه إلى الوعى الروحى ، والضمير الإنسانى ، والتربية الدينية . أما الإسلام فكان – إزاء هـــذه المحاولة – واقعيا إلى أبعد حـــد ، إذ أنه وضع ذلك فى شكل ركن من أركان الدين الخمسة ، وترك لسلطان الدولة أو سلطان الوالى مهمة

الإشراف والتنفيذ ، بحيث لاتكون هناك مساومة على الاستجابة ولاخضوع للاهواء النفسية أو الميول الشخصية ؛ وتلك هى الميزة الكبرى التى يمكن أن تبرز أفضلية المجتمع العربى حينما يقارن بغيره من المجتمعات الأخرى فى ميدان النظم الاشتراكية .

— ١ —

الاشتراكية فى المجتمع العربى قبل الاسلام

العرب قبل الإسلام يمثلون مجتمعا قبلياً أقرب إلى البداوة والفطرة منه إلى التمدن والتحضر والاستقرار ؛ ومن طبيعة هذا المجتمع والمجتمعات التى على شاكلته ألا يكون خاضعا لنظام اقتصادى مدروس ولا لنظرية علمية مقننة ، ولا لمنهج سياسى له قوة القانون ؛ وإنما كان يخضع هذا المجتمع لنوع من النظم الفطرية التى تخلقها الظروف الاجتماعية الخاصة. وليس أدل على ذلك من تعدد النظم الاقتصادية وفقا لظروف البيئة بالنسبة لكل مجموعة من السكان . فالنظام الاقتصادى عند البدو الرحل - إن صح أن نسمى ما كان لديهم نظاما اقتصاديا - كانت تغلب عليه الملكية الفردية الخاصة فى أضيق صورها . أما الملكية العامة فلم يكن لها وجود تقريبا إلا فيما كان العرب جميعا يتفقون على أنه مباح للجميع ، فى شبه الجزيرة العربية ، كالمرعى ، والصحراء ، والمياه .

أما القبائل التى كانت تعرف شيئا من الاستقرار والحياة المرتبطة بمناطق خاصة فكانت تعرف الملكية العامة بجانب الملكية الخاصة . وكانت هذه الملكية العامة تتمثل فى ملكية القبيلة أو شيخ القبيلة لمساحات واسعة من الأرض تنبت الكلأ وبعض أشجار الفاكهة وتحتوى على بعض المنابع المائية . وفى مثل هذه الحالة نجد أن الملكية الخاصة

تكاد تذوب فى الملكية العامة ؛ كما أن الشخصية الفردية تكاد تذوب فى الشخصية الجماعية .

وأما الفريق الثالث من طوائف المجتمع العربى فهو عبارة عن القبائل التى استقرت تماما فيما يشبه المدن ، مثل قبيلة قريش فى مكة ، وقبيلتى الأوس والخزرج فى يثرب ، والقبائل التى كانت تسكن فى كل من نجران واليمامة والبحرين . وهنا نجد نظاما اقتصاديا يكاد يصور النظم الإقطاعية أو الرأسمالية إلى حد كبير ؛ إذ أن الاستغلال الزراعى والنشاط التجارى قد سمحا لبعض الأفراد فى هذه القبائل أن يكونوا لأنفسهم ثروات طائلة وأموالا كثيرة .

وبالرغم مما عرف عن هذا المجتمع من كرم النفس العربية ، وسماحة الطبع العربى ، أو التمسك بصفات البذل والجود والعطاء التى تفيض بها كتب السير والأدب والأخبار ؛ نقول ، إنه بالرغم من ذلك كله فإن نظام الاحتكار كان متمثلا تماما عند بعض الأفراد من تلك القبائل المستقرة ؛ وكان واضحا أن المجتمع العربى فى هذه القبائل ينقسم إلى طبقتين متميزتين : إحداهما طبقة الرأسماليين أو الإقطاعيين ، والأخرى طبقة الفقراء أو العاملين عند هؤلاء الأغنياء والمقيمين فى كنفهم .

ولقد بلغ من أمر الأغنياء أنهم كانوا يستطيعون تجريد حملة حربية من أموالهم الخاصة ؛ كما بلغ من أمر الفقراء والمعوزين أنهم لايجدون قوت يومهم ؛ وحدث مرارا أن رب الأسرة الفقيرة كان يذهب إلى الصحراء على رأس أسرته وينصب خيمة يقيم فيها أفراد الأسرة

جميعا بلا طعـــام ولا شراب حتى يموت الجميع جوعا ؛ وتلك كانت وسيلتهم للتخلص من ذلة السؤال .

هذه هى الصورة العامة والعرض السريع للنظم الاقتصادية التى كانت موجودة فى المجتمع العربى قبل الإسلام . وهذه الصورة كما نراها عبارة عن مجموعة من النظم قد فرضتها ظروف البيئة وظروف الحياة فى مجتمع قبلى يمارس حياة من لون خاص .

واستمرت هـذه النظم الاقتصادية تمارس لدى العرب وتتغلغل فى أوساطهم غير خاضعة لنظرية سياسية ولا لمبدأ قانونى يقتنع به الجميع أو يمكن فرضه على سائر أفراد المجتمع حتى جاءت الدعوة الإسلامية بمبادئها وتشريعاتها فهزت الأنظمة التقليدية الموروثة هزا عنيفا ، وقضت بالمنطق والحكمة والإقناع على الكثير منها ، وأخـــذت لأول مرة فى تاريخ العرب تنظم شؤون الحيـاة ، وتهيء المجتمع العربى نفسيا وعقليـا واقتصاديا لحياة جديدة وسلوك جديد لم يكن للعرب عهد بها من قبل . وبقدر ما تضاءلت النظم الاجتماعية فى شبه الجزيرة العربية ، وتغيرت موارد الرزق ووسائل الكسب بواسطة الدعوة الإسلامية ظهرت آفاق عديدة وبرزت آماد واسعة لإعمال الفكر ، وسن القوانين وتهذيب النفس ، وتربية المجتمع ، وتطوير وسائل الحياه ؛ فبينما كنا نرى التجارة وتربية الماشية أهم الموارد الاقتصادية لدى العرب قبل الإسلام أصبحنا لانكاد نرى أثرا لذلك بعد الدعوة الإسلامية ، حتى ضج بعض رؤساء العرب بالشكوى من جراء مظاهر إهمال التجارة بعد أن شغل العرب بموارد الكسب الجديدة بعد الإسلام .

والسؤال الذى يفرض نفسه علينا الآن ، بعد عرضنا للحياة الاقتصادية لدى العرب قبل الإسلام ، هو هل يمكن تصور نظام اشتراكى عند العرب قبل الإسلام ؟ ويمكن أن يضاف إلى هذا السؤال سؤال آخر لا بد منه لكى تتضح الرؤية أمام من يتصدى لمعالجة هذا الموضوع ؛ هذا السؤال هو : ما مدى الصلة بين مظاهر الاشتراكية فى المجتمع العربى قبل الاسلام - إن كانت قد وجدت - وبين مدلول الاشتراكية كما نفهمها اليوم .

والجواب عن هذين السؤالين . وعلى ما يمكن أن يتفرع عنهما من أسئلة أخرى يكمن فيما يأتى :-

أولا - إن أحد الموارد الهامة للحياة لدى العرب ، وهو المرعى بالنسبة للماشية ، يصور مظهراً من مظاهر النظام الاشتراكى ؛ فالبدو المتنقلون كانوا يطلقون سائمتهم للرعى ، حيث يوجد الكلأ أو العشب ، فى الصحراء المترامية الأطراف ، دون أن تكون هناك معالم حدود ملكيات خاصة يرعاها الأفراد ، ودون أن تكون هناك سلطة تستغل لنفسها هذه المراعى عن طريق المقاسمة ، أو التأجير ، أو فرض أنواع من الضرائب والمكوس . على أن هذا المظهر ، أو ممارسة هذا الحق لم يكن قاصراً على البدو والرحل وعلى المساحات الفسيحة من الصحراء ، وإنما كان يتعدى ذلك إلى الملكيات الخاصة للقبائل بحسب العرف والتقاليد ؛ فقد كان عدد من القبائل يقيم إقامة مستديمة أو شبه مستديمة فى أماكن خاصة ؛ وقد جرى العرف عند العرب أن يفترضوا ما يحيط بالقبيلة من مساحات وأعشاب ومنابع للمياه بمثابة ملكية خاصة للقبيلة لا يستغلها غير

أفرادها ، ولا يرعى كلأها غير سائمتها ، ولا ينتفع بشيء منها بغير رضاها ؛ ومع ذلك فقد كانت هذه المساحات بما تحتويه من ماء ومرعى بمثابة الشيء المشاع والملكية العامة بين أفراد القبيلة ؛ وعلى هذا فإن مظهر الاشتراكية هنا واضح أيضا بين أفراد القبيلة الواحدة ، كما كان واضحا بين أفراد القبائل الرحل أو البدو المتنقلين .

ثانياً - إن العربي بحكم حياته فى بيئة صحراوية قليلة الموارد وقاسية الطبيعة والحياة ، وبحكم تقليده وحرصه على الصفات الموروثة من آبائه وأجداده ، وبحكم ما استقر عليه العرف فى هذا المجتمع العربى من كسب الشهرة الأدبية والمكانة الإجتماعيـــة من وراء التمسك ببعض الخصال ؛ نقول ، إن العربى بحكم ذلك كله كان يتسم ببعض الخصال التى تجعل منه اشتراكيا فى مجتمعه ؛ مثل الكرم والسخاء وحب البـــذل والعطاء إلى درجة أنه يؤثر الجار والمحتاج والضيف على نفسه وعلى أولاده وعلى أهل بيته ، وإلى درجة أنه كان يشعل النار ليلا خارج خيمته ليبصرها من بعيد من يضل الطريق ومن هو فى حاجة إلى الرعاية والمأوى ، ومن يطلب الغذاء والشراب . والأدب الجاهلى ملىء بالحديث عن هذه الخصال وعن آثارها لدى القبائل ، والجماعات ، والأفراد . كانت هـذه الصفات تنمو فى المجتمع العربى تلقائيا ؛ كما كانت آثارها تصدر عمن يتصف بها ، تلقائيا كذلك ، وكانت الصورة التى تبرز للعربى فى أذهـان من يدرسون حياته ويلمون بطبائعه وبصفات بيئته ومجتمعه ، نقول ، كانت الصورة التى تبرز للعربى فى أذهان من يلمون بجوانب حيـاته هى أنه رجل لا يملك شيئا لنفسه وأن مافى يده لغيره وأن أمواله الخاصة بمثابة الشيء المشاع

بين الناس ؛ وهذا من غير شك مظهر من مظاهر الاشتراكية الفطرية التلقائية التى لا تحتاج فى الاستجابة إليها إلى قوة القانون أو سلطان الدولة .

ثالثاً - إن العربى بما جبل عليه من صفات وبما نشأ عليه من تربية اجتماعية كان لا يعفى نفسه من المسئولية الأدبية أو الاجتماعية أمام ذوى الحاجة من جيرانه أو مواطنيه .

وتحت هذه المسئولية كان يرى لزاما عليه ، فى كثير من الأحيان ، أن يدفع ضائقة من ينتمون اليه ، ولو بصلة الجوار ، وأن يمدهم بما هم فى حاجة اليه ، مقتنعا بأن هذا من الأمور التى تفرضها عليه النخوة أو الشهامة أو المروءة أو الالتزام الجماعى . وقد يتمادى العربى فى تصوره لهذا الالتزام الجماعى حتى يدعو غيره من القادرين للقيام بعمل جماعى أو للمساهمة فى خلق ما يشبه جمعية تعاونية أو ضمانا اجتماعيا لسد حاجة من تضيق أبواب الرزق فى وجهه . وكان العربى يصنع ذلك بوحى من تصوره وتقديره للظروف الاجتماعية التى تحيط به ، دون أن تكون له دراية بالاشتراكية أو بقضاياها كما يفهمها الناس فى العصر الحديث .

وأمامنا قصة تروى فى عدد من الكتب ، وترى مدى تمسك العربى بالحيلولة بين الضائقة المالية وبين بنى جنسه ؛ كما ترى أيضا مدى تصوره لمعنى الالتزام الجماعى :

يروى « أن أسد بن هاشم بن عبد مناف كان له ، وهو فى حداثة

سنه ، صديق من بنى مخزوم يحبه ويلعب معه ؛ فجاءه هذا الصديق فى يوم من الأيام ، وشكاله مجاعة أصابت أسرته ، وخشى أن يكون مآل أسرته الهلاك ، كما كانت عادة قريش إذ ذاك ، حين تصيب واحدا منهم مخمصة ، فيخرج هو وأسرته ، ويضرب على الكل خباء يبقون فيه حتى يموتوا جميعا .

ولما سمع أسد هذه الشكاية من صديقه دخل باكيا على أمه ، وقص عليها ما سمعه ، فأرسلت إلى أسرة صديق ولدها بدقيق وشحم ، فعاشوا منه أياما ، ثم لم تجد الأسرة المخزومية ما تسد به رمقها ، بعد أن نفذ الدقيق والشحم ، فجاء صديق أسد مرة أخرى شاكيا ، ستعطفا متوسلا ، فقام هاشم فى قريش خطيبا ، ودعاهم جميعا إلى الاشتراك فى أعمال التجارة ، وتقسيم الربح على كل الأفراد ، حتى يمكن معالجة هذه العادة العربية الجاهلية » (١) .

أليس هذا مظهراً آخر من مظاهر الاشتراكية العملية التلقائية لدى العرب فى العصور السابقة على الدعوة الاسلامية ؟ .

هذه الأمور الثلاثة تقدم صورة واضحة المعالم عن الاشتراكية لدى العرب فى العصور السابقة على الإسلام . غير أن هذه الاشتراكية لم تكن من النوع الذى نفهمه ونتصوره فى الوقت الحاضر ، بمعنى أنها لم تكن تقوم على أسس علمية ولم تكن تحتاج فى ممارستها وتطبيقها إلى قوة القانون

---

(١) أنظر كتابنا « صور ملهمة من واقع المجتمع العربى » ص ٥٥ - ٥٦ من الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٧ م .

وسلطان الدولة ؛ وإنما كانت تنشأ كضرورة اجتماعية وتمارس بوحى من العرف والتقاليد ، وبدافع من الرضا والاختيار .

وبقيت هذه الأنظمة الاقتصادية تنظم حياة العرب حتى جاءت الدعوة الإسلامية فهزت المجتمع العربي هزاً عنيفاً وغيرت الكثير من سلوكه وعاداته وتصرفاته وحاولت بكل الوسائل المشروعة الفاضلة أن تنقله من عزلته النسبية إلى مصاف الدول الكبرى

— ١ —

الاشتراكية فى الإسلام

جاءت الدعوة الإسلامية فأخذت ـ لأول مرة فى تاريخ العرب ـ تنظم شؤن الحياة وتضع الكثير من المبادىء الروحية والخلقية والسياسية والاقتصادية . والذى يعنينا من كل ذلك إنما هو النظام الاقتصادى ؛ وإن كنا نعتقد أن ماطرأ على هذه النظم إنما هو حلقة فى سلسلة التغيرات الكبرى التى شملت المجتمع العربى كله فأسقطت من النظم القديمة فيه ما لا يصلح للبقاء وأضافت إلى الصالح مبادىء جديدة تنظم صلات المرء مع خالقه ، ثم مع أفراد اسرته ، ثم مع مواطنيه ، ثم مع الإنسانية كلها فى إطارها العريض وفى آفاقها الواسعة .

جاء الإسلام إذن فلم يجد فى المجتمع العربى نظاما اقتصاديا موحدا ؛ كما أنه لم يجد كذلك مبادىء محدده ولا أسسا تقوم عليها هذه النظم الاقتصادية المتعددة بتعدد البيئات العربية نظرا لطبيعة ظروف الحياة فى هذه البيئات .

ولما كانت النظم الاقتصادية فى المجتمعات الإنسانية بمثابة العصب الرئيسى للحياة ، والمنظم الكبير للصلات الضرورية بين طبقات المجتمع والمظهر الهام للتربية الروحية ، والتهذيب النفسى والمعانى الإنسانية ؛ نقول، لما كانت النظم الاقتصادية فى المجتمعات الإنسانية بهذه الدرجة من

الأهمية ، فقد أولاها الإسلام عناية خاصة ، ومنحها قدراً كبيرا من الرعاية والتنظيم ؛ من ذلك أنه ابتكر نظاما اقتصاديا لم يكن معروفا من قبل فى شبه الجزيرة العربية ؛ ويتمثل هذا النظام فى أنواع متعددة من الديات وفى أنواع متعددة من الكفارات ، وفى أنواع متعددة من الزكاه . وكل ذلك - من غير شك - يهدف إلى إخراج جزء من المال الخاص الى المصابين فى أحوال الديات أو الى الفقراء والمساكين فى أحوال الكفارة والزكاه . ولقد كانت هذه الأموال تصل إلى أيدى من يستحقونها طورا بطريق مباشر وطورا آخر بواسطة بيت المال . ولما كان الإسلام خاتم الأديان السماوية ، ودينا للإنسانية كلها فقد جعل من الأسس التشريعية فيه الاجتهاد وإجماع علماء الأمة ؛ وذلك لكى يساير التطور فى كل زمان وفى كل مكان وفى كل مجتمع ولكى يبرهن عمليا على أنه وسع كل مبدأ صالح فى الأديان السابقة ، وعلى أن فيه من المرونة ما يؤكد انه دين الحاضر ودين المستقبل . نقول ، لما كان الإسلام هكذا فقد تعرضت هذه الأنواع لكثير من التعديلات على مر العصور تمشيا مع تغير الأوضاع الزمانية والمكانية والاجتماعية ، ثم مع تغير الأوضاع بالنسبة لنظرة الناس إلى الملكية أو رأس المال ؛ ففى السنوات الأولى من نزول الدعوة الاسلامية كانت الملكية الخاصة أو رأس المال تتمثل فى النقود السائلة وفى المواشى وفى المحصولات الزراعية . ولكن حينما انتقل العرب فاتحين إلى البلاد الأجنبية وجدوا ظروف المعيشة مختلفة عما كان مألوفا لديهم فى شبه الجزيرة العربية . ومظاهر الملكية الخاصة أو رأس المال مغايرة إلى حد كبير لما كان يتعارف عليه

العرب قبل الاسلام : اختفت أو كادت تختفى ظاهرة التملك للماشية ؛ برزت ظواهر أخرى للتملك والثراء ، ولعل أهم هذه الظواهر ما كان يتمثل فى ملكية دور السكنى وما تغله من إيجار ، وفى ملكية الأراضى الزراعية وما تغله من محاصيل مختلفة . وأما الكسب من طريق التجارة فقد تضاءل بدوره بالنسبه للعرب ، وانتقلت ممارسته إلى أيدى الأجانب الذين قبلوا العيش كرعايا للدولة الإسلامية .

أما العرب فقد اتسعت أمامهم أعمال الدولة ومهام إدارتها تاركين شؤن التجارة لغيرهم ممن كان يعيش فى كنفهم ؛ فكانوا يجمعون الخراج بأنواعه المختلفة ، وكذلك الشأن بالنسبة للزكاة بأنواعها المتعددة ؛ وذلك بعد أن يحولوها الى أموال سائلة ليسهل توزيعها على المستحقين . هكذا كان يصنع عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما يجيئه الولاة على المواطن المفتوحة ومعهم هذه الأموال المجموعة فيقوم بتوزيعها . وبجانب هذا كان يوجد مورد آخر من الموارد المالية هو الكفارات والديات التى كانت تفرض على من يرتكب جرما فى حق الواجبات الدينية أو فى حق الأفراد كالحنث فى اليمين ، والفطر فى شهر رمضان ، وقتل الذميين ومن قد دخلوا فى عهد مع المسلمين .

كل هذا أيضا كان يوجه الى بيت المال ليوزع على أصحاب الحق فيه ؛ وليس من شك فى أن الإسلام قد وضع هـــذا المظهر الاشتراكى موضع الاهتمام ؛ وليس أدل على ذلك من أنه جعل الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة : شهادة ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة

وايتاء الزكاة وصوم رمضـــان وحج بيت الله الحرام لمن أستطاع إليه سبيلا .

وفى ضوء ذلك نستطيع أن نقرر فى يسر ولسهولة أن الدعوة الإسلامية قد جاءت لتأسيس اشتراكية واضحة المعالم فى المجتمع العربى فغيرت بذلك كثيرا من نظمه الاقتصادية البدائية ، وأوجدت نوعا من التعاطف والتراحم بين الأفراد ، وأنقذت كرامة الانسان وخلصته من قيود الشكر والاعتراف بالجميل نحو المتفضلين بأموالهم على ذوى الحـــاجة والفقراء والمساكين .

هذه الأسس الاشتراكية ـ سواء ماكان منها متصلا بالأمور المادية أم بالأمور المعنوية ـ تبدو واضحة فى كثير من تعاليم الديانة الإسلامية ومبادئها . ويكاد المرء يشم رائحتها تسرى بين هذه التعاليم إن تعذر عليه لمسها أو الإمساك بها . فهناك كثير من الأمور المأثورة فى الآداب والتعاليم الاسلامية ـ قولا وعملا ـ تدعو إلى التعاطف والتعـــاون والتساند والتراحم بين الأفراد لكى تسود الألفة وتصفو النفوس وتنتظم شؤن المجتمع .

من ذلك ما جاء فى بعض أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص ؛ ومن أن المسلمين فيما بينهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تألم له سائر الأعضاء ؛ ومن أن جبريل عليه السلام قد أكثر من الوصاية بالجار حتى ظن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه سيورثه .

هذه الأحاديث وأمثالها مما نطالعه فى المجموعات الكبيرة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ترينا إلى أى مدى كانت التعاليم الدينية تحرص أشد الحرص على أن تربط بين الأفراد فى المجتمع الواحد برباط الألفة والمودة وأن تجعل منهم أسرة واحده يرحم فيهم الكبير الصغير ، ويحترم الصغير الكبير ؛ يمد الغنى معونته الى الفقير ، ويأخذ القوى بيد الضعيف ، ويتعاون الجميع فيما بينهم مما يؤدى حتما الى تلاشى الفوارق وتقارب الطبقات .

وهذه كلها أمور تعتبر الدعائم الكبرى التى تقوم عليها الاشتراكية .

وهل يتوقع إنسان من النظام الاشتراكى نتائج أخرى غير ما هدفت إليه هذه التعاليم الإسلامية ؟ ؟

— ٣ —

الاشتراكية والزكاة

تبين لنا من الفصل السابق أن الإسلام قد اهتم اهتماما شديداً بتطوير النظام الاقتصادى الذى كان سائدا فى شبه الجزيرة العربية قبل الدعوة ـ إن ساغ لنا أن نسمى ما كان العرب يتعارفون عليه نظاما اقتصاديا ـ كما رأينا كذلك أنه قد استن لذلك مبادىء ـ على غير مثال سابق ـ لتقويم هذا النظام، وتهذيبه وجعله أعمق أثراً وأكثر ملاءمة لتقدير الإنسان وكرامة الإنسان؛ ورأينا بعد ذلك أن الإسلام قد وقف من الأنظمة الاقتصادية موقفا يدل على وعى وإدراك بقيمة الاقتصاد فى المجتمعات الإنسانية، كما أنه وقف من ذلك موقفا صريحا محدداً، فقضى على بعض أنواع المعاملة التى تهدر كرامة الإنسان وتجعله تحت رحمة الطائفة الموسرة حينما تمد له يد المعونة متعالية متفضلة، أو التى تجعل من أمواله هدفا للاستغلال أو عرضة للضياع الكامل؛ ونعنى بذلك دمة المرابين. ولقد عمل الإسلام على خلق أنظمة اقتصادية جديدة توضح معالم الطريق لنوع من العدالة والمساواة والحفاظ على كرامة الإنسان.

قد يقال إن بعض المجتمعات القديمة قد مارس بعض الأنظمة الاشتراكية، مثل ما جاء فى قوانين حمورابى، فى الدولة البابلية، حيث وجد ما يشبه تأميم الطب، فكان من واجب كل طبيب أن يعالج عدداً من المرضى الفقراء مجانا، غير أن الاشتراكية لدى البابليين لم تتعد هذا المظهر ولم تحاول تنظيم الاقتصاد فى المجتمع.

أما الأنظمة الاشتراكية فى المجتمع الإسلامى فقـد شملت أنواع الـكفارات ، وأنواع الديات وأنواع الزكاه . أما الديات والـكفارات فقد تناولتها كتب الفقه بالبيـان والشرح والتفصيل ؛ وليس لنا أن نعيد فى هذا البحث ما ذكرته المطولات عنها ؛ غير أننا نود أن نضيف إلى ذلك فقط أن الديات والـكفارات كانت موضع خلاف بين الفقهاء ؛ منهم من كان يرى أن الـكفارات والديات عبارة عن زواجر ؛ بمعنى أن المرتكب لواحدة من هذه الجرائم إذا كفر عنها أو أدى ديتها للمستحق فان ذلك لا يمحو عنه أثر الجريمة ؛ بل يبقى فى نظر هؤلاء الفقهـاء مجرماً حتى يلقى ربه وهناك يكون العقاب أو بمعنى آخر هناك يكون أمره بيد الله : إن شاء عاقبـه وإن شاء عفا عنه . وكل ما يترتب على أداء الدية أو الـكفارة إنما يـكون ذلك بمثابة العظة والزجر للآخرين لـكيلا يقعوا فى مثل هذه الجرائم .

ومنهم من كان يرى أن هذه الديات والـكفارات انما هى جوابر ؛ بمعنى أن تأديتها تخلصه تماماً من آثار الجريمة ؛ فلا يبقى عليـه حساب ولا عقاب ، عما أرتـكب ، بين يدى الله يوم القيامة ؛ ومن الأمور الموجبة للكفارات والديات ، هى الحنث فى اليمين ، والفطر بلا عذر فى صوم رمضان وارتـكاب الأمور المنهى عنها فى أثناء الإحرام لحج بيت الله ، وقتل الذمى أو من هو داخل فى عهد مع المسلمين ؛ من ذلك نرى أن بعض هذه الجرائم داخل فى حدود الله ، وبعضها داخل فى حدود الإنسان .

وأما الزكاة فهى عبـارة عن أنواع متعددة كذلك ؛ فهناك زكاة

الماشية ، وزكاة الفطر ، وزكاة المحاصيل الزراعية ، وزكاة الأمـــوال السائلة ، وزكاة عروض التجاره ؛ وهذه الزكاة هى التى تهمنا هنا بصفة خاصة ؛ إذ أنها موقوته بمواسم محددة لادخل للإنسان فيها ، ومفروضة على أهم الممتلكات .

ولقد أفاضت كتب الفقه فى تفصيل الزكاة من كل نوع من أنواع الممتلكات ؛ وكل ما يتصل بمقادير الزكاة من هذه الأنواع ، وبشروط وجوبها على المسلم مبسوط فى كتب الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة : الحنفى ، والمالكى والشافعى ، والحنبلى .

ولا يعنينا من ذلك سوى الحديث عن الزكاة كمبدأ اقتصادى جديد وعن صلة هذا المبدأ بقضية الاشتراكية ومساهمته فى خلق نوع من التنظيم الاقتصادى بين الأغنياء والفقراء .

وعلى ضوء ذلك نقول : إن النظرة الواقعية والتحليلية لهذا النظام الاقتصادى الجديد فى المجتمع العربى ترينا أمورا هامة وتكشف لنا عن الحقائق الآتيه :

أولا ـ إن هذا النظام فى صورته التى فرض عليها وفى محاولته أن يجعل للفقراء نصيبا فىأموال الأغنياء لا يخرج أبدا عن أن يكون صورة من صور النظم الاشتراكية التى أخذ بعض المجتمعات الإنسانية يطبقها فى نهاية العصور الوسطى لدى الغرب ؛ فقد تأسس منذ نشأة الدولة العربية بيت مال يتحمل مسؤليات شعبية كبيرة ، ويقوم بدور المشرف العام

على الأجهزة المختلفة التى تنظم شئون الاقتصاد فى المجتمع أستيلاء وصرفا وتوزيعاً ، كما يقوم بدور الرقيب اليقظ الذى يحد من جشع الأغنياء فى جمع المال ، ومن سيطرتهم على الموارد الاقتصادية ، ومن تماديهم فى استغلال الفقراء؛ وذلك عن طريق الاستيلاء على قدر معلوم من ثروات الموسرين يزيد أو ينقص نسبياً وفقاً لما يملكه كل واحد من هؤلاء الأغنياء ثم ينفق جزء منه على ذوى الحاجة والمعوزين ، ثم ينفق الجزء الباقى على المشروعات المفيدة والمصالح العامة التى يعود نفعها على جميع طبقات الشعب لافرق فى ذلك بين الأغنياء والفقراء .

ثانياً - إن نظام الزكاة وتطبيقه قد غير تماما مفهوم المعاونة أو المساعدة التى كانت تعطى بدون مقابل من الأغنياء إلى الفقراء ؛ فبعد أن كان هذا الغنى أو ذاك يمد يده إلى المعوز أو المحتاج بدافع من طبيعة الكرم ، أو بحافز العطاء نظير خدمة يؤديها الفقير أو نظير اعتراف بالجميل ، أو نظير سمعة تعرف له ، أو نظير شهرة تذاع عنه وتتردد أصداؤها فى آفاق المجتمع ؛ نقول ، بعد أن كان الغنى يعطى نظير واحد من هذه الأسباب أصبح يؤدى ما فرضه الله عليه من الزكاة احتساباً لوجهه وامتثالا لأوامر دينه نظير كسب من الله فى الحياة الدنيا وثواب أو جزاء منه فى الحياة الآخره ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه بعد أن كان الفقير أو المحتاج يأخذ ما يجود به القادر أو الغنى بقلب كسير وإحساس مرير وشعور بثقل الدين وبالتنازل عن شيء من إنسانيته وحريته وكرامته أصبح يأخذ هذا العون وتلك المساعدة وكأنه حق له أو نصيب منحه الله أياه أو أعطاه له بيت المال

دون أن يحس بشيء من الضعة أو المهانة ، ودون أن يتنازل عن شيء من إنسانيته وحريته وكرامته ، دون أن يشعر بشيء من ثقـــل الدين ومرارة التفضل ومسئولية الاعتراف بالجميل لغير الله . ولعلنا ندرك من خلال ذلك جانبا من جوانب الحكمة فى فرضية الزكاة .

ثالثا ـ ان المقادير المالية التى كانت تجمع من فريضة الزكاة كانت تصبح ملـكا لبيت المال فى مفهوم الأفـراد ومفهوم الجماعات ؛ وما كان ملـكا لبيت المال فهو ملك للناس جميعـا تُسد منه حوائج المعوزين ، وتنفذ بواسطة مشاريع النفع والخير فى مجتمع قدر له أن يوحد بعد تفرق وأن يجتمع بعد تشتت ، وأن ينظم بعد فوضى ، وأن يخرج من إطار عزلته النسبية الى مستوى المجتمعات المنظمـة المتحضرة ، والشعوب المتمدينة المثقفة .

ولم يـكن فى الإمكان مطلقاً ، كما أنه لن يـكون فى الإمكان أبدا ـ إذا استمرت المجتمعات تمارس سيرها الحالى ـ أن تقوم الملـكية الخاصة أو الملـكية الفردية بهذه المسئوليات العامة أو الأعباء الجماعية . وليس فى الإمكان كذلك أن يصل المجتمع الفطرى المتفرق المشتت إلى درجة التنظيم والتقدم دون أن يـكون للدولة فيه مورد ثابت تنفذ منه مشاريعها وتعتمد عليه فى إدارة دفة أجهزتها الحكومية .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقرر أنه لولا الزكاة وحصيلة ما يتجمع منها لما وصل المجتمع العربى فى فترة انتقاله الأولى الى ما وصل اليه

من إرسال السرايا والرسل تحمل رسائل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى رؤساء القبائل العربية فى وسط شبه الجزيرة وأطرافها ، وإلى سكان اليمن وإلى حكام مصر والشام ؛ ومن بعث الغزوات إلى الشمال الغربى من الجزيرة العربية ؛ ومن إعداد الجيوش وشراء ما يلزمها من الأسلحة والدواب والمؤن ثم تسييرها الى العراق وفارس وباكستان والهنـــد شرقا ، والى الأردن وفلسطين وسوريا وآسيا الصغرى ثم الى مصر والى شمال أفريقيا غربا ؛ ومن اعداد طائفة من المثقفين فى تعاليم الدين الإسلامى لكى تذهب الى المواطن المتعددة النائية أمـــلا فى نشر التعاليم الدينية وتبليغ رسالة الرسول عليه الصلاة والسلام .

من كل ذلك نستنتج أن فرضية الزكاة فى الاسلام كانت بمثابة ثورة على النظام الاقتصادى فى المجتمع العربى باعدت بين ماضيه وحاضره ، وقربت بين أفراده وطبقاته ؛ كما نستنتج أيضاً أنها أوجدت فى المجتمع العربى لأول مرة فى التاريخ نظاماً اقتصاديا يعتبر بحق واحداً من النظم الاشتراكية ؛ والزكاة فى هـذا الإطار وبمدلولها المتقدم قد ساهمت الى حد كبير فى الاعتراف بالإنسان وفى تحريره من بعض مسئولياته الاجتماعية ، وقد خلقت نوعا من الإخاء الروحى والترابط الاجتماعى بين أفراد المجتمع .

وربما يخطر ببال القارىء بعد إلمامه بظروف المجتمع العربى قبل الإسلام اقتصاديا واجتماعيا ، وبعد إلمامه بفرضية الزكاة وحكمة مشروعيتها ؛

نقول ، ربما يخطر ببال القارىء بعد ذلك كله : سؤال أو أكثر يتصل بهذا الموضوع ويحتاج إلى إجابة صادقة صريحة :

إن الآثار القديمة من المعرفة والأدب والتاريخ تبين لنا أن العرب فى العصر الجاهلى لم يألفوا نظاما اقتصاديا له نظرة الشمول بحيث يدخل فى حسابه كل طبقات المجتمع ، فلا يترك الغنى يثرى إلى مالا نهاية دون أن يكون ملتزما بأداء قدر مما يملكه إلى بيت المال أو إلى المحتاجين فى مجتمعه ، ولا يترك الفقير يزداد فقرا إلى مالا نهاية حتى يصل إلى درجة البؤس والشقاء والضعف والهلاك دون أن يكون له ضمان فى المجتمع يكفل له الضرورى من العيش وبقاء الحياه .

ويبدو أن السؤال الملح هنا هو :

كيف استقبل العرب ، وهم فى هذا الوضع الذى صورناه منذ قليل ، هذا النظام الاقتصادى الجديد ؟

الواقع أن النفوس البشرية قد فطرت على الطمأنينة والارتياح لكل ماهو مألوف ، وعلى النفرة والعزوف ، إلى حد ما ، من كل ما هو غريب أو جديد . ونحن لو أخذنا فى الاعتبار أن هذا الجديد ينطوى على شيء من معنى القسر والضغط والإلزام ، مما يتنافى مع الطبيعة البشرية بشكل عام ، ومع الطبيعة العربية بشكل خاص ؛ نقول ، لو أخذنا ذلك فى الاعتبار لأدركنا مدى ما يمكن أن يكون عليه

موقف العرب بالنسبة لهذا النظام الجديد . وبجانب ذلك يوجد اعتبار آخر ، له وزنه ، وينبغى أن يدخل بدوره فى الحساب ؛ ذلك أن الثقة التامة فى مبدأ ما ، والرضا بسلامة ذلك المبدأ ، والإيمان بجديته وصلاحيته كل ذلك يحمل المرء على أن يذعن ، وهو راض ، لهذا المبدأ ، ويتغاضى عما يمكن أن يكون فيه من جوانب مظلمه ومنفره .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقرر ، ونحن مطمئنون ، أن العرب فى مواجهة هذا النظام الاقتصادى الجديد ، كان لهم موقفان بارزان .

الموقف الأول ـ وهو موقف الأكثرية ـ يصور الموضع بالنسبة لأولئك الذين آمنوا بالدين الجديد عن رضا واقتناع ، وأذعنوا عن طيب خاطر لما يفرضه هذا الدين الجديد من مبادىء وأوامر ونواهى مقتنعين بسلامة وصلاحية كل شىء فيه .

والموقف الثانى ـ وهو موقف الأقلية ـ يصور الوضع بالنسبة لفريق من العرب آمنوا بأفواههم ولكن لم يدخل الإيمان قلوبهم .

ومن أجل ذلك وجدنا أنه لم يكد الرسول صلى الله عليه وسلم ينتقل إلى جوار ربه حتى خرج أفراد هذا الفريق الثانى على الدين الجديد وبرموا بواجباته وشقوا عصا الطاعة ؛ فتمردوا على جباية الزكاة واشهروا العصيان على أول خليفة يتسلم زمام الأمور بعد الرسول عليه الصلاة والسلام . لقد دفع هذا العصيان ذلك الخليفة الى أن يقول قولته المأثورة : « والله لو منعونى عقال بعير مما كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه » .

وكانت الردة ؛ وكانت الحرب الداخلية بين المؤمنين والمرتدين ؛ تلك الحرب التى كانت بمثابة مدرسة عسكرية مارس العرب فيها كثيرا من التجارب الحربية قبل أن يشتبكوا جديا فى القتال مع جيوش أكبر امبراطوريتين فى العالم إذ ذاك : الإمبراطورية الرومانية ، والإمبراطورية الفارسية . وبالرغم من انتصار المؤمنين فى حروب الردة إلا أن هذا النصر قد كلفهم كثيرا من الضحايا ؛ ومن بين هؤلاء الضحايا يوجد عدد كبير من قراء القرآن ؛ الأمر الذى جعل الخليفة إذ ذاك يفكر فى جمع القرآن والحفاظ عليه بدلا من الإبقاء عليه محفوظا فى صدور الرجال .

- ٤ -

مظاهر الاشتراكية فى العصور الأولى للدولة العربية

لقد أرسى الإسلام مظــــاهر الاشتراكية فى المجتمع العربى بواسطة ماجاء فى هذا الدين من مبادىء ، وما جرى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصائح ووصايا ، وما جرى على يده من أعمال ؛ وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بالسنن القولية والعملية .

إن روح الإسلام تدعو إلى تقوية الروابط بين أفراد المجتمع الإنسانى بحيث يكون بينهم من الألفة والمودة والرحمة ما يجعل منهم مجتمعا متعاطفا كالبنيان المرصوص إذا اشتكى منه عضو تألم له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ، وإذا انقطعت أسباب الحياة عن فرد منه أسرعت إلى نجدته ومعاونته وشد أزره بقية الأفراد الأخرى ؛ كما أن الفكرة العامة ، التى يخرج بها المرء من معرفته بتعاليم الإسلام وفهمه لفلسفة الإســـلام وتدبره فى شرائعه وقوانينه ومبادئه وسننه توحى بالاعتراف بكيان الفرد مهما كانت مكانته الاجتماعية ، وبالتقارب بين الطبقات فيما يتصل بالأمور المادية ، والمساواة بين المسلمين فيما يتصل بالأمور الروحية والمعنوية ، ومد يد العون إلى من لا يستطيع أن يجد أسباب الرزق . كل هـــذا يمكن أن يستنتج بسهولة من الإلمام بحقيقة الإسلام وفهم ما جاء به الإسلام .

ولعل من أهم ما نلاحظه بالنسبة لهذه القضية هو أن الإســـلام كدين يدعو إلى التعاطف والتواد والرحمة والمعاونة لم يترك أمر ذلك إلى الضمير الإنسانى فقط أو الى الأهواء والميول الشخصية ولـكنه نظم هـذه المعاونه وأحاطها بكثير من المفـاهيم والقواعد والشروط ؛ فجعـل جانبا منها خاضعا لضمير الإنسان وتقواه ورغبته فى إرضاء الله والتقرب إليه بالأعمال الخيرة الصالحة ؛ وهـذا الجانب من المعـاونة لم توضع له حدود ولا أوقات ولا مقاييس فإذا فعل المؤمن شيئا من ذلك أثيب عليه وإن لم يفعـل لم يحاسب عليه ، وجعـل الجانب الآخر خاضعـا لإلزام دينى ، أو بمعنى آخر جعله فرضا من الفروض الإسلامية ، بحيث يـكون ثواب المؤمن فى ذلك لاعلى تأدية الفرض فى حد ذاته ، ولـكن على امتثاله ، وإطاعته لأوامر الله فى تأدية ما عليه من فروض وواجبات ، وبحيث يـكون المؤمن آثما ومستحقا للعقاب إذا هو لم يؤد ما عليه من واجبات . ومع ما فى هذا الدين من حض على التصدق ، وتشجيع على العطاء ، ودعوة إلى عمل الخير والأخذ بيد الفقراء والمحتاجين فإنه لم يـكن سلبيا أمام من يستحق هذه الصدقة وذلك العطاء بمعنى انه لم يدع هؤلاء المستحقين للصدقة الى البطالة والاستكانة والاكتفاء بما ضمنه لهم من عطـاء ؛ ولـكنه فى نفس الوقت دعاهم بطريق غـير مباشر إلى العمل والـكسب والاستغناء عن مد اليد إلى الغير ، وأرشدهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن « اليد العليا خير من اليد السفلى » ؛ أى أن اليد المعطية خير من اليد الآخذه وأن المتصدق أفضل عند الله من المتصدق عليه .

ومن ناحية أخرى ، ولكيلا يستغل المتصدقون من تصدقوا عليهم استغلالا ماديا أو أدبيا تنبههم هذا الدين الإسلامى إلى ما ينبغى عمله بعد التصدق ومع المتصدق عليهم ؛ فجاء فى القرآن « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى » ؛ وجاء فى الأحاديث النبوية ما يشير إلى أن خير المتصدقين من يعطى فى خفاء بحيث لا تعلم يساره ما صنعت يمينه .

إن ذلك كله يعتبر ، بدون شك ، من أعظم سمات الإسلام ؛ إذ أنه فى هذا الميدان راعى ما يأتى :

أولا ـ أقام من ضمير الإنسان رقيبا على نفسه وحكما على أفعاله .

ثانياً ـ لم يرض للفقراء والمحتاجين الاستمرار فى هذا الوضع الذليل وحثهم على العمل والكسب .

ثالثاً ـ يدعو الأغنياء الى إخفاء صدقاتهم وعدم اتباعها بما يفسدها من المن أو الأذى .

رابعاً ـ يساهم فى تحرير الإنسان من مسئولياته الاجتماعية أمام أخيه الإنسان ، ويخلق فى نفس الوقت نوعا من الإخاء الاجتماعى والألفة الروحية والترابط القوى بين أفراد المجتمع .

والآن ، بعد بيان أهم مظاهر الاشتراكية فى الاسلام ممثلة فى أنواع من الزكاة والديات والكفارات ، نقول ، انه بعد بيان هذه المظاهر الاشتراكية يعنينا جداً أن نتعرف على الطريقة التى كان يتبعها بيت المال فى توزيع ماجمع

فيه من أموال نتيجة لعدد من الموارد ، لعل أهمها فى السنوات الأولى مورد الزكاة ، نقول ، إنه يعنينا الآن أن نتعرف على الطريقة التى كان يتبعها بيت المال فى توزيع حصيلة الموارد المالية بعد قيامه بالمسئوليات العامة والمشاريع الإدارية التى يعود نفعها على كل الطبقات سواء فى ذلك من كان غنيا قادراً أم فقيراً معدما .

الواقع أنه لم يرد فى ذلك نص دينى صريح يحدد بالضبط نصيب الفرد أو نصيب الطبقة أو نصيب النوع . وفى مثل هذه الحالة يلعب الاجتهاد دورا هاما فى الأمور المسكوت عنها أو التى تجد فى حياة المجتمع نتيجة التطور الزمنى أو المكانى أو الاجتماعى . وهذا فى الحقيقة ميزة كبرى من ميزات الإسلام التى جعلت منه دين البشرية كلها ودين الأجيال المستقبلة والدين الصالح لكل زمان ومكان .

فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يوزع ما فى بيت المال بطريقة تتلاءم مع ظروف الدعوة الجديدة وما يلزمها من تأليف قلوب الناس ومن ضرورة نشرها وحمايتها .

وأبو بكر رضى الله عنه ـ وهو أول خليفة للمسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ كان يوزع مايبقى فى بيت المال بطريقة أخرى يمكن أن نتبين فيها مظاهر التحرى والاجتهاد .

وحينما جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه أخذ يوزع هذه الأموال بطريقة تخالف الطريقتين السابقتين . وهنا أيضا ، فى طريقة عمر . يمكن

أن نتبين كثيراً من مظاهر الاجتهاد العقلى وتحكيم الرأى فيما يبدو غير مساير لظروف المجتمع وتطور ضرورياته الحيوية .

ويظهر أن عمر رضى الله عنه قد سار فى طريق الاجتهاد شوطا بعيداً ، مما لفت أنظار الناس وحرك الدوافع لديهم ليسألوا ويتساءلوا عن الأسباب فى صنيع عمر وفى مخالفته لما كان يصنع كل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر رضى الله عنه ؛ وبصفة خاصة حينما رأوه يفرق بين المهاجرين والأنصار فى العطاء من بيت المال . وكان عمر يدافع عن وجهة نظره مجيبا على سؤال السائلين فيقول : « لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » ، ولقد صحب اختلاف العطاء اختلاف ظروف الحياة وظروف المجتمع ، وظروف الموارد التى كانت تجبى منها الأموال فى مختلف الأقطار .

ففى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم كانت الأموال ، التى تجبى ، قليله ، وكانت كلها تقريبا تنفق على المصالح العامة كبعث الوفود لتبليغ الرسالة ونشر الدعوة وتحفيظ القرآن وشرح ما فيه من مبادىء وأحكام ؛ كما كانت تنفق أيضا على إعداد السرايا ومواساة المنكوبين وتموين المحاربين .

وفى خلافة أبى بكر رضى الله عنه تغيرت ظروف المجتمع وظروف الحياة وزادت الأموال بشكل لم يسبق له مثيل ؛ فأخذ أبو بكر رضى الله عنه ينفق منها ما تحتاجه الدولة ، ثم يوزع الباقى منها على المسلمين

بالتساوى لا فرق بين رجل وامرأة ، ولا بين مهاجر وأنصارى ، ولا بين من أسلم قبل الفتح ومن أسلم بعده .

وفى خلافة عمر رضى الله عنه كثرت الفتوح وتعددت الموارد واتسعت حصيلة بيت المال بصورة لم تخطر ببال الناس من قبل ؛ فوضع الخليفة الدواوين وسجل فيها الأسماء وأحصى بذلك طوائف المسلمين مفضلا بعضها على بعض فى العطاء . وكان أساس عمر رضى الله عنه فى هذا التفضيل هو الأسبقية فى الإسلام والقرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعلى ذلك فقد جعل لعائشة ١٢ ألف درهم فى السنة ، ولسائر أزواج الرسول عليه الصلاة والسلام ١٠ آلاف درهم ؛ وجعل لعلى بن أبى طالب كرم الله وجهه ٥ آلاف ، ولولديه الحسن والحسين ٥ آلاف لكل منهما ، ولكل من المهاجرين الأول ٥ آلاف ؛ ولكل من الأنصار ٤ آلاف ؛ وجعل لكل من هاجر قبل الفتح ٣ آلاف ، ولمن أسلم بعد الفتح ألفين ؛ وهكذا حتى الطفل الرضيع واللقيط كان لكل منهما حظه أو نصيبه من بيت المال .

من ذلك نرى أن طريقة عمر بن الخطاب جديدة على الناس ، ومخالفة لما ألفوه فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفى عهد أبى بكر رضى الله عنه ؛ وكان ذلك لاعتبارات رآها هو ولم يرها غيره . ومضى الخليفة عمر فى تنفيذ ما رآه دون نظر إلى اعتراضات المعترضين أو استفهام السائلين . ولعل من أشهر الاعتراضات التى صادفها الخليفة ذلك الاعتراض الذى وجهه إليه ابنه عبد الله حينما وجد أن عطاءه ثلاثة آلاف وعطاء أسامة بن زيد - وهو مولى - أربعة آلاف ، فقال عبد الله

لوالده : « فرضت لى فى ثلاثة آلاف ، وفرضت لأسامة فى أربعة آلاف وقد شهدت ما لم يشهد أسامة » فقال عمر رضى الله عنه : « زدته لأنه كان أحب الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيك » ومن هذه الاعتراضات المشهورة أيضا ما قاله محمد بن عبد الله بن جحش حينما وجد أن عطاء عمر بن أبى سلمة أربعة آلاف : « لم تفضل عمر علينا فقد هاجر آباؤنا وشهدوا بدراً » فقال عمر رضى الله عنه : « أفضله لمكانه من النبى صلى الله عليه وسلم » .

ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أن عمر رضى الله عنه كان يسوى فى العطاء بين أفراد الطبقة الواحدة من طبقات المجتمع إذ ذاك ؛ فكان لا يفرق بين عربى صريح ، وحليف ، ومولى .

وهكذا بقيت مظاهر الاشتراكية ممثلة فى الزكاة والكفارات والديات ومطبقة فى العصور الأولى للدولة الإسلامية حتى أواخر أيام الخلفاء الراشدين دون تغييرات هامة أو كبيرة فى نظام جمع هذه الأموال (١) .

أما فى نظام توزيعها فقد رأينا أنها خضعت لوجهات نظر مختلفة ؛ فكان أبو بكر رضى الله عنه يوزعها بطريقة تكاد تشبه طريقة الرسول

---

(١) أنظر الفصل الخاص بالدولة العربية فى كتابنا : صور ملهمة من واقع المجتمع العربى . طبعة سنة ١٩٦٧ .

صلى الله عليه وسلم ، وكان عمر رضى الله عنه يوزعها بطريقة تخالف الطريقتين السابقتين ، إذ أنه أدخــل نظاما جديدا على أسس لم تكن موضع اعتبار فى الماضى ، مما أدى إلى فتح باب الاجتهاد على مصراعيه أمام الخليفة ولم يخرج عثمان كثيرا على نظام عمر بن الخطاب . وسنرى فى الفصل التالى كيف سارت الأمور فى عصر الدولة العباسيـة بالنسبـة لهذه الموارد المالية .

— ٥ —

الاشتراكية فى مد وجزر مع تقدم وتأخر الدولة العربية

رأينا فى الفصول السابقة من هذا الباب كيف كانت بذور الاشتراكية موجودة فعلا وبصورة غامضة وغير محـــددة فى المجتمع العربى قبل الإسلام ، رأينا كذلك كيف نظر الإسلام إلى الموارد الاقتصادية فى المجتمع العربى وكيف وضع لهذه الموارد بالنسبة للفرد والمجتمع نظاما دقيقا محكما وعلى غير مثال سابق ؛ ورأينا أخيرا كيف تعرض هذا النظام فى بعض جوانبه إلى شيء من التعـديل والتطور خلال السنوات الأولى ؛ الأمر الذى أظهر عمليا أن موضوع الاجتهاد مبدأ مقرر من المبادىء الأساسية فى الشريعة الإسلامية . وسنرى فى هذا الفصل كيف سارت الأمور الاقتصادية وما يتصل بهـا فى الدولة الإسلاميـة أيام الأمويين والعباسيين ومن جاء بعدهم .

الواقع أن الدولة الإسلامية تعرضت لتقلبات هامة ومرت بأحـداث كبيرة ، ومن أجل ذلك تغيرت فيهـا مظاهر الحياة ؛ فقضى على أمور كانت مألوفة من قبل وجدت أمور لم يكن لها وجود من قبل :

جاءت الفتوح العربية بموارد للرزق جديدة لاتـكاد تحصى ، وخرج العرب من البيئة الصحراوية المحدودة ذات الموارد الضيقة والعيش الخشن

الى مساحات من الأرض واسعة ذات أنهار ووديان وسهول ، خيرها غزير ، ونعمها متعدده ، ومعارفها متنوعة ، ومصالحها متشابكة . وتبعا لذلك كان لابد للعرب من مسايرة هـــذا اللون الجديد من الحياة ومن التمشى مع الظروف الزمانية والمكانية والعقلية فى هذه البلاد المفتوحة ومع مجتمعاتها الجديدة وحالفهم فى ذلك توفيق عظيم ، وذلك بسبب مافطروا عليه من ذكاء وبعد نظر ، وما عرف عنهم من المرونة العقلية والقدرة على إيجاد الحلول لما أشكل من الأمور .

سارت الدولة الإسلامية إذن على العمل بتلك المظاهر الاشتراكية ؛ ولم يكن أولياء الأمور فى عصر الدولة الأموية بعيدى عهد عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، وخلفائه الراشدين ؛ وكانت المبادىء الإسلامية لا تزال يانعة غضة ، ومنها تلك المظاهر الاشتراكية التى نزلت نصا والتى فهمت من الروح العامة فى الدين الإسلامى .

غير أن العمل بتلك التعاليم الاشتراكية لم يكن يسير على وتيرة واحدة ؛ وإنما تعرض ـ كما أشرنا إلى ذلك من قبل ـ لما يشبه المد والجزر على مر العصور . من ذلك ما صنعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما أضاف الى بيت المال موردا آخر من الموارد الاقتصادية يساهم بنصيب فى تنمية المظاهر الاشتراكية ؛ ذلك أنه كان يصادر أو يقاسم بعض الولاة عـــلى الأمصار ما جمعوه من ثروة سريعة حامت حولها الشبهات ، ولم يعرف أصلها ، ولم يستطع هؤلاء الولاة تبرير وجودها أو بيان سند مشروع لجمعها ، ثم يضيف نتيجة المصادرة أو المقاسمة الى

حصيلة بيت المال من الموارد الأخرى لينفق منه على المشروعات العامة ثم يقسم ما بقى على أصحاب العطاء من بيت المال ؛ وذلك مثل صنيع عمر بن الخطاب مع أبى هريرة حينما كان واليا على البحرين ، وصنيعه مع عمرو بن العاص حينما كان واليا على مصر .

ومن ناحية أخرى نجـــد معاوية بن أبى سفيان يستن سنة جديدة بشأن الديات ؛ ولكنه فى هـذه السنة يسير فى طريق يعاكس طريق عمر بن الخطاب ، الذى رأيناه منذ لحظات ؛ فبينما عمر يضيف إلى بيت المال موردا جديدا للمساهمة فى تنمية المظاهر الاشتراكية ، نرى معاوية يحتجز لنفسه ، كخليفة للمسلمين ، نصيبا من بعض الديات على حساب بيت المال ؛ ومعنى هذا أن معاوية بن أبى سفيان كان — على العكس من عمر بن الخطاب — يعمل على حرمان بيت المال من بعض موارده التى كانت تزيد من إمكانياته على ممارسة المظاهر الاشتراكية .

يروى المؤرخون أن معاوية بن أبى سفيان كان له طبيب نصرانى من أهل الذمة المعاهدين يسمى ابن أثال ؛ وكان معاوية يستخدم هذا الطبيب فى سم أعدائه السياسيين ، فقتل بالسم واحدا من بنى مخزوم فانتقم له أحد أقربائه وقتل الطبيب ، فألزم معاوية بنى مخزوم بديته وقدرها باثنى عشر ألف درهم . أخذ منها لنفسه ستة آلاف ، وترك الباقى لبيت المال . ولم يحدث مثل ذلك قبل معاوية . واستمر الأمر على هـــذا الوضع بالنسبة للخلفاء الأمويين بعد معاوية حتى تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز التقى الورع ، الذى أعاد فى تصرفه وسلوكه سيرة عمر بن

الخطاب فأبطل ماكان يأخــذه الخليفة لنفسه من ديات أهل الذمة والمعاهدين(١) وجعلها كلها لبيت المال .

ويجىء العصر العباسى بما يحمله من تطور سريع وتغييرات عظيمة . تستقر الأوضاع السياسية وتتهيأ الفرص الواسعة للنهضة فى جميع جوانب الحياة علميا ، وفنيا ، وأدبيا ، وبصفة خاصة زراعيا ، وصناعيا . كانت هناك المساحات الشاسعة من الأراضى الزراعية والصالحة للزراعة ؛ كما كانت هناك أيضا الوسائل المتنوعة لرى هذه الأراضى ، منها ماكان يروى بماء المطر . ومنها ماكان يروى بماء العيون ، ومنا ماكان يروى بماء الأنهار وتبعاً لاختلاف وسائل الرى اختلف المجهود الذى كان يقدمه الزراع إلى هذه الأنواع المختلفة من الأراضى الزراعية (٢) .

وفى غمرة هـذا النشاط كان لابد للفقهاء والمشرعين أن يلاحظوا ماجد من فوارق بين طبيعة المحاصيل الزراعية وما تستلزمه من مجهود فى عصر نزول الدعوة الإسلاميــة وفى العصر العباسى ، ثم بين الأراضى الزراعية نفسها فى شبه الجزيرة العربية وفى هذه البلاد الفسيحة التى فتحها الله للمسلمين ، كما كان لابد لهم أيضا أن يفكروا فيما جد من أمور ،

---

(١) أنظر عيون الأنباء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ص ١١٧ .

(٢) أنظر الفصل الخاص بالحضارة الاسلامية فى كتابنا « صور ملهمة من واقع المجتمع العربى» طبعة سنة ١٩٦٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٥ .

وفيما حدث من أوضاع لم يكن لها فيما لديهم من نصوص دينية أحكام صريحة ، وأن يضعوا ـ تحت راية الاجتهاد ـ أحكاما جديدة تتمشى مع الروح العامة للإسلام وتعاليمه ومبادئه .

نشط الفقهاء فى العصر العباسى نشاطا لم يعهد مثله من قبل ؛ ووجد الكثير من المجتهدين الذين لا يكتفون بإيجاد أحكام لما جد من المسائل ؛ وإنما يفترضون مسائل لا وجود لها ويضعون لها الأحكام الملائمة . وهكذا أصبحنا نجد كتب الفقه مليئة بالمسائل الافتراضية وكتبا خاصة تؤلف فى نظام جباية الأموال إلى بيت المال ، مثل كتاب الخراج لأبى يوسف .

وهكذا برز فى ميدان الاجتهاد كثير من الفقهاء والمشرعين ولمعت أسماؤهم بفضل ما أظهروه من معرفة بالدين وأحكامه ، وإدارك لأسرار اللغة ، وفهم لأصول الفقه ، ووعى بطرق القياس والاستنباط ، وبفضل ما عرف عنهم من حسن السيرة والسلوك الطيب فى ميدان العدالة والقضاء ، فكم من واحد منهم رفض أن يتولى مركز القضاء بالرغم من إلحاح أولياء الأمر عليه حيطة وتحرزا وخوفا من أن يحيد ـ ولو بدون قصد ـ فى آرائه وأحكامه !! وكم من واحد أوذى بسبب رفضه تولى منصب القضاء !!!

ونتيجة لذلك كله اتسع فى العصر العباسى ميدان الاجتهاد ، وكثر المجتهدون من أمثال أبى حنيفة النعمان وأبى يوسف ومحمد ، وهم العمد

الثلاثة لمذهب أبى حنيفة ، وتعـــددت المسائل الاجتهادية ، وتعرضت مسائل دينية ، لم يرد بشأنها نص صريح أو لم يكن لوجودها أثر فى المجتمع العربى حين نزول الدعوة الإسلاميـــة ، لتغيير فى الحكم أو لاحكام جديدة .

والذى يعنينا بصفة خاصة هنا هو القاء الضوء على ما أصاب المظاهر الاشتراكية فى الإسلام ممثلة أساسا فى موضوع الزكاة بالنسبة للمحاصيل الزراعيـــة .

الواقع أن هذا الميدان قد تطور بدوره مع مرور الزمن واختلاف الظروف بالنسبة لطبيعة الأرض واختلاف وسائل الرى والصفة التى اكتسبتها الأرض بعد الفتح ؛ فقد كان هناك ما يسمى بأرض الخراج ، وما يسمى بأرض العشر ؛ كما كان هناك أيضا ما يروى من الأرض بماء السماء وما يروى بماء العيون وما يروى بماء الأنهار . وهكذا تعرض المقدار المفروض كحصة للزكاة فى المحاصيل إلى تغييرات متعددة ، إذ أدخل الفقهاء تفصيلات متنوعة بالنسبة لزكاة المحاصيل الزراعية ؛ ففرقوا بين غلة الأرض التى تسقى بسهولة وبدون عناء ، وبين غلة تلك التى تسقى بمجهود وبمشقة ؛ وجعلوا نصيب بيت المال فى الأولى أكثر منه فى الثانية ، كما فرقوا بين غلة الأرض التى تدفع نوعا من الضريبة لبيت المال ، وتلك التى لا تدفع أى نوع من أنواع الضرائب ، فأعفوا الأولى من مقادير الزكاة على محاصيلها ، مكتفين بما هو مفروض عليها من خراج لبيت المال ، وأبقوا على مقادير الزكاة فى غلة الثانية .

وهكذا اتسعت مظاهر الاجتهاد بين الفقهاء فيما يختص بتقدير فروض الزكاة وتوزيعها على المحاصيل الزراعية فى عصر الدولة العباسية ؛ ذلك العصر الذى يعتبر من وجوه كثيرة العصر الذهبى فى حيـــاة الدولة الإسلامية .

ولعل من تتمة القول هنا أن نتحدث عن بعض مظاهر الاشتراكية فى الإسلام ممثلة فى غير أنواع الزكاة . ذلك أن الدولة الإسلامية فى تقدمها وفى مسايرتها للزمن ومقتضيات الظروف المكانية والاجتماعية لم تكتف من مظاهر الاشتراكية فى المجتمع الإسلامى بما فرضته تعاليم الإسلام من أنواع الزكاة فقط ؛ بل إنها لجأت إلى وسائل أخرى تحد من ثراء الموسرين بغير الطرق المشروعة لكى توقف الناس عند حدود الله وتحول بينهم وبين الاستجابة إلى الأنانية الظالمة والجشع المفرط فى جمع المال ، ولكى تضاعف من إمكانياتها المادية لتنهض بما عليها من أعباء مالية فى مواجهة الأفراد وفى مواجهة الجماعات .

من هذه الوسائل مصادرة الثروات الواسعة التى تكونت فجأة ولم يعرف لها مصدر قانونى أو سند مشروع ؛ ومنها مقاسمة الموسرين فى أموالهم حينما تحوم الشبهات حول مصدر هذه الأموال ؛ ومنها أخذ ديات من يقتلون من أهل الذمة والمعاهدين ليتكون من حصيلتها مورد آخر من موارد بيت المال .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن هذه المظاهر الاشتراكية فى تطورها وتقدمها ونموها كانت خاضعة تماما لظروف الدولة الإسلامية نفسها ؛ فهى حينما تكون فى عصر من عصورها الذهبية تمضى جاهدة فى

الرقابة على شؤن المجتمع بيقظة وعدالة ، وفى تنفيذ أحكام الدين بحسم وصرامة ، وترتفع إلى مستوى المسئولية المفروضة عليها بالنسبة لصالح الفرد وصالح الجماعة ؛ وحينئذ تتطور وتنمو المظاهر الاشتراكية كما يفهم من روح الاسلام وتعاليمه .

وحينما تكون فى عصر من عصور الانحطاط والتـــدهور تتلاشى المسئولية العـامة للدولة وتنفك الروابط الاجتماعية وتضعف آثار التعاليم الدينية وتشتد الحوافز إلى العمل على خدمة الأهداف الشخصية والمصالح الذاتية ؛ وحينئذ ينهـار ، ضمن ما ينهـار أيضا ، المظهر الاشتراكى فى الإسلام . ومن هنا يصدق على هذا المظهر ما ذكرناه من قبل وماعنونا به هذا الفصل من أن « الاشتراكية فى مد وجزر مع تقـدم وتأخر الدولة العربية » .

تمضى الأيام وتنهار دعائم القوة فى آخر عصور الدولة العبـاسية ، وتنحل هـذه الدولة إلى دويلات متفرقة متنافسة متحاربة فيتلاشى تبعا لذلك المظهر الاشتراكى كما يتلاشى التمسك بأهداب الدين والحرص على تنفيذ مبادئه وأحكامه ، اللهم إلا الاحتفـاظ بمظهره الخارجى وبشكله الغريب المهلهل . وفى اثناء فترة التدهور هذه تبتعد الحكومات الاسلامية شيئا فشيئا عن مبادىء دينها إلى حد ما . ولقد ساعد على هـذا التباعد تدخل بعض الدول الأجنبية وسيطرتها على مقـدرات الشعوب العربية وانقسام هذه الشعوب فيما بينهـا بسبب الرغبة فى السيطرة أو بسبب نوع من الأنانية ، ثم بسبب الإغارات الأجنبية فى خلال القرن التاسع عشر ؛ تلك الإغارات التى كانت تهدف الى التقليل من نفوذ العثمانيين

من ناحية ، والى اقتسام الشعوب العربية والتحكم فى اقتصادياتها من ناحية أخرى . وذلك مثل الذى حدث أثناء الحملة الفرنسية ، ومثل الصراع البريطانى ضد العثمانيين طورا وضـــد الفرنسيين طورا آخر . وبذلك ضاعت أو كادت تضيع من البلاد العربية معالم الحكم الإسلامى ، وانصرف الناس الى الاستجابة الى كثير من النزعات الخاصة والأهواء الشخصية والميول الدنيوية .

— ٦ —

الاشتراكية مظهر من مظاهر الوعى الفكرى والاجتماعى فى العالم العربى

إن ما ذكرناه فى الفصل السابق يمهد تمهيدا مباشرا للحديث عما ينبغى أن يقال فى هذا الفصل ؛ فقد رأينا أنه كلما قويت الدولة العربية وزاد تمسكها بمبادئها الدينية برزت بشكل واضح المظاهر الاشتراكية . وليس ذلك بغريب ؛ فالمبدأ الاشتراكى فى الإسلام هو أحد الأركان الأساسية التى يقوم عليها البناء الدينى ، وهو فى نفس الوقت الركن الوحيد من بين أركان الإسلام الذى يتناول الجانب الاقتصادى فى المجتمع الإسلامى وينظم الصلات المادية بين أفراد هذا المجتمع . ومن أجل ذلك يمكن أن نعتبر أن هـــذه النظم الاشتراكية فى المجتمع الإسلامى بمثابة « ترمومتر » تقاس به قوة الدولة ودرجتها من التقـــدم والاستقرار السياسى والاجتماعى .

أن من يقرأ تاريخ الدولة العربية أو المجتمع الإسلامى بشىء من الوعى يخرج من هذه القراءة بنتيجة لا تخرج أبدا عن هذا المبدأ المقرر فى عنوان هذا الفصل . فالدولة العربية أو المجتمع الإسلامى كان فى أيامه الأولى ، أى فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين من بعده ، رمزا للقوة ومثالا للمجتمع المنظم المتكامل ، وكان

المبدأ الاشتراكى الممثل فى فرضية الزكاة وفى غيرها من الواجبات التى تستلزم التنازل عن قدر من المال أو من غيره من الأشياء المملوكة إلى الفقراء والمعوزين ومن هم فى حاجة إلى ذلك ، نقول ، كان هذا المبدأ الاشتراكى من أبرز المعالم التى تميز المجتمع الإسلامى فى ذلك الوقت . والسبب فى ذلك - من غير شك - هو الإيمان الصادق العميق بالمبادىء التى فرضها الإسلام على الناس والخضوع الكامل لأوامر هذا الدين ثقة فى صلاحيتها واقتناعا بسلامتها ، والتمسك الشديد بتعاليم هذا الدين ، والعمل على تبليغها ونشرها ليتكون المجتمع المتكامل المتدين العظيم .

لا غرابة إذن أن نجد المبدأ الاشتراكى فى الاسلام مطبقا بحكمة وصرامة وعدالة ؛ ويتجلى ذلك كله فى حروب الردة ؛ تلك الحروب التى قامت بسبب امتناع ثلة من المتمردين عن أداء فريضة الزكاة بعد أن انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه ؛ فثار أبو بكر لهذا التمرد قائلا : « والله لو منعونى عقال بعير مما كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه » ؛ ثم بعث بجيش إلى موطن هؤلاء المرتدين فى قلب الجزيرة العربية ، ولم يعد هذا الجيش إلى المدينة إلا بعد أن انتصر عليهم وأخمد فتنتهم وقضى على هذه الحركة الخبيثة قبل أن يشتد أوارها ويمتد أثرها الى مواطن أخرى من الجزيرة العربية .

هكذا اشتعلت نار أول حرب بين العرب بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، ووقع عدد كبير من الضحايا فى هذه الحرب ،

لا لشىء سوى أن جماعة من العرب ـ لم يكن الإسلام قد تمكن من قلوبهم ـ قد رفضوا أن يؤدوا فريضة الزكاة . وهنا ظهرت حكمة أبى بكر وصرامته فى الحق ؛ كما ظهر بعد نظره ، وسداد رأيه . وهنا ظهرت أيضا أهمية هذا المبدأ الاشتراكى ، وخطورة التقصير فى أداء ما أوجبه على المؤمنين . وظل أمر الحرص على تنفيذ ما يتطلبه المظهر الاشتراكى فى الإسلام على هذه الحالة من اليقظة والرعاية طوال عصر الخلفاء الراشدين . ولعل هذا العصر يعتبر العصر الذهبى الحقيقى للدولة الإسلامية، لا من حيث اتساع رقعة الدولة وتطور سياستها ومعارفها واقتصادياتها ، ولكن من حيث التمسك بأهداب الدين ، والحرص على تنفيذ القوانين الشرعية ، ويقظة الضمير الدينى ، والارتفاع بالمسئولية إلى المستوى الذى يفرض الحيدة والعدالة والمساواة بين جميع الأفراد ؛ وذلك يتمثل فى هذه العبارات المأثورة من هذا العصر : اللهم إن رأيتمونى على حق فأعينونى ، وإن رأيتمونى على باطل فقومونى . اللهم إن أقواكم عندى هو الضعيف حتى آخذله الحق ، وإن أضعفكم عندى هو القوى حتى آخذ الحق منه . إن عصرا يكون هذا دستوره ، وتلك مفاهيمه لابد وأن يكون الوعى فيه على درجة من العمق بحيث تتجاوب مع المستويات الاجتماعية الأخرى .

انقضى عصر الخلفاء الراشدين ، وجاء من بعده عصر الأمويين ، وظلت شئون المجتمع فى جملتها على هذا المنوال ؛ ونقول « فى جملتها » لأن شيئا من التغيير قد حدث وظهرت آثاره فى بعض الجوانب ؛

مثل الجانب السياسى ، الذى استحوذ على كثير من الجهد الفكرى ، واحتكر لنفسه الكثير من الطاقات الإنسانية ؛ والسياسية ـ كما يعرفها الناس ـ لا دين لها ولا مبدأ .

ومثل الجانب الشخصى ؛ أو بمعنى آخر جانب العمل للمصلحة الشخصية ، وربما كان ذلك على حساب المصلحة العامة ولعل مصدر ذلك هو الرغبة ، التى وجدت لدى الأمويين وبدأ بها معاوية نفسه فى احتكار السلطان للنفس أو للأبناء أو لأهل البيت الأقرباء . وهذا مرض اجتماعى إن تفشى قل أن يوجد له علاج .

غير أن هذا أو ذاك لم يكونا من الخطورة بحيث تنتكس أمور الدين ، أو تشوه ملامحه ، أو تطمس معالمه ؛ إذ أن قرب العهد بالعصر الذهبى فى أيام الخلفاء الراشدين قد أبقى على الكثير من هذه المعالم الدينية والمظاهر الاشتراكية ، ومنع الخلفاء الأمويين من التمادى فيما أحدثوه ، ومن أن يقطعوا صلتهم بالماضى قطيعة تامة . ومن حسن الحظ أيضاً أن العصر الأموى لم يكن كله سلسلة من الطغيان السياسى والأثرة المادية والأدبية ، بل كانت هناك فترات من الحكم يتلاشى فيها الطغيان السياسى ، وتختفى الأثرة المادية ويعود الناس بذاكرتهم إلى الماضى القريب ، ويأخذهم الحنين إلى إحياء ذكراه ، وإعلان شعاراته مثل الفترة التى تولى فيها خلافة المسلمين عمر بن عبد العزيز الصالح التقى الورع ، الذى أراد أن يعيد سيرة عمر بن الخطاب ، وحقق هذه الإراده الى درجة كبيرة .

ويجيء العصر العباسي تحت شعار العودة بالأمة إلى العصر الذهبي وتخليص الناس من الطغيان السياسي للأمويين ، ومما عرفوا به من التزمت والتعصب . ويصاحب هذه الرغبة أو هذه الشعارات ازدياد الثروة إلى درجة قل أن يدرك مداها الخيال ، واتساع الرقعة من الأراضى المزروعة مما أدى إلى اجتلاب أنواع من المزروعات لم يكن للبلاد عهد بها من قبل (١) ، وكثرة الإنتاج الزراعى والصناعى والادبى والفنى بشكل لم يسبق له مثيل ، وتعـــدد المصالح وتشابكها مع ما يلزم ذلك من نشاط الفقهاء واتساع باب الاجتهاد . ومحاولة ايجاد حلول لما جد من أمور فى العالم الإسلامى ، وايجاد أحكام لما يمكن أن يجد فى المستقبل القريب أو البعيد ؛ كما يصاحب هذه الرغبة أيضا استقرار سياسى الى حد كبير . واذا كان العباسيون قد ورثوا عن الأمويين شيئا من نظم الحكم الا أن التطور الاجتماعى فى كل ميادين الحياة قد جعلهم يلتزمون بشدة حدود الدين ، ويتعاونون مع الفقهاء والمشرعين بصورة أدق وأشمل مما كان فى العصر الأموى . ويبدو أن السبب فى ذلك كان ظهور طبقة متميزة من المثقفين تعمل فى حقـل الشئون الدينيـة والأمور الفقهيـة ؛ الأمر الذى فرض لها وجودا خاصا ، وكيانا مستقلا ومنحها نوعا من الزعامة والقوة والسلطان ؛ مما جعل أولياء الأمر يخشون الى حد ما معارضتها ويلزمهم بالرجوع اليها — ولو أدبيا — فى كل مايهم أمور الدين ، ويتصل بالاحكام

---

(١) أنظر : مقدمة الفصل الخاص بالحضارة العربية فى كتابنا — صور ماهمة من واقع المجتمع العربى طبعة سنة ١٩٦٧ .

الفقهية والقضايا الشرعية ؛ ولم يكن أمر هذه الطبقة فى ذلك المستوى أثناء حكم الأمويين .

وإن عصرا يتسم بهذه الصفات لجدير بأن يتحقق فيه الوعى ، وتكبر فيه مسئولية الحاكم فى مواجهة المحكومين ، وتتضح حدود الله حتى فيما يشتبه من الأمور . وعندئذ تشتد الرغبة فى طاعة الله وفى التزام حدود الدين فى أمور الدنيا والآخره ، وتقوى الرهبة من الله فى مخالفته وعدم الاستجابة إلى متطلبات الدين .

وفى ضوء معرفتنا بالمجتمع الاسلامى وظروفه المختلفة فى العصر العباسى نستطيع أن نتصور أن أنواعا متعددة من الخراج ، الذى حل محل جزء كبير من الزكاة ، كانت تجبى مع الزكاة إلى بيت المال لينفق منها عن أصحاب الحاجة وعلى تنفيذ المشروعات العامة التى تخدم جميع أفراد المجتمع؛ مثل بناء المساجد والمعاهد والمدارس والبيمارستانات والمكتبات ، ومثل إنشاء الطرق والقيام بحركة الترجمة الواسعة للمعارف الإنسانية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية . ومعنى ذلك أن المظهر الاشتراكى كان من سمات المجتمع العربى فى العصر العباسى ، ومعنى ذلك أيضاً أن هذا المظهر الاشتراكى يلازم الوعى الفكرى والاجتماعى ، ويعتبر أمارة له ودليلا عليه .

وبعد ما يزيد على أربعة قرون تتعرض الدولة العباسية لأحداث خطيرة تقضى على وحدة الدولة وتمزق أوصال المجتمع ، وتفسد كل

شىء فى ميادين الحياة وتعبث بمعالم الثقافة ومقومات الحضارة العربية . وفى غمرة هذا الطوفان من الشر والأذى والفساد تتحول الدولة الإسلامية المترامية الأطراف إلى دويلات صغيرة سرعان ماتدب فيها روح العدله والمنافسة ؛ وفى غمرة هذا الطوفان أيضا سرعان ما تختفى , أو تكاد ، المقومات الحقيقية للدين ، ومن بينها طما المظاهر الاشتراكية ؛ حيث يصبح الوالى أو الحاكم مشغولا ومهتما بسياسته الخاصة ، وبمصالحه الشخصية أكثر من اهتمامه بمصالح الآخرين ومنافع المجتمع .

ويظل أمر المجتمع العربى أو الشعوب الإسلامية على هذا الحال: تتزاحم عليه عوامل الانقسام والتفرقة وتتآمر على جمع صفوفه ووحدة كلمته حوافز التنافس والأنانية والجشع ، ويحول بينه وبين مبادىء الدين أهواء ونزعات وميول ليس من السهل تطويعها أو التغلب عليها ، ويكاد المطلع على حقيقة أمر المجتمع العربى ، أثناء عصور التدهور هذه ، لايرى من معالم الدين إلا غلالة رقيقة لاتكاد تخفى شيئا ، وظلا خفيفا لايكاد يبقى من شىء ، وشكلا مشوها لايكاد يعلن عن حقيقة ، نقول ، يظل أمر المجتمع العربى على هذا الحال حتى يجىء القرن التاسع عشر ، حيث يقع هذا المجتمع فريسة لشعوب الغرب المستعمرة فيتردى فى هوة أعمق من الهوة التى كان فيها ، ويزداد بعده عن ماضيه المجيد ومبادىء دينه القويمة ، ويحاول المستعمرون بكل الوسائل التى كانت فى إمكاناتهم أن يزيدوا من القطيعة بين هذه الشعوب العربية وبين ماضيهم ، ثم بين هذه الشعوب نفسها وبين عروبتهم ، وأن يعملوا جهدهم على إضعاف اللغة العربية وإحلال لغاتهم محلها ، وأن لايدخروا وسعا فى بذر بذور

الشقاق والشر والفساد لا بين هـــذه الشعوب فقط ، بل بين طبقـات الشعب الواحد . وفى ظل ذلك كله ضعفت الروابط بين شعوب المجتمع العربى ، وقل إلى حد كبير الاهتمام بالمبادىء الدينيـة ؛ كما قل الاهتمام بتنفيذ أو بتطبيق تلك المبادىء ؛ وقـد لازم ذلك بطبيعة الحال ضعف الوعى الدينى والروحى والفـكرى وانهيار كثير من المقومات الاجتماعية .

وسنرى فى الفصل التالى كيف تنشط المظاهر الاشتراكية مع يقظة الوعى الفـكرى والاجتماعى .

— ٧ —

الاشتراكية لدى المجتمع العربى فى العصر الحديث

لقد تعاونت فى القرن التاسع عشر عوامل الشر والفساد ووصل تدهور المجتمع العربى أو الشعوب العربية إلى الذروة ؛ حيث ضاعت أو كادت تضيع من البلاد العربية معالم الحكم الإسلامى، وضيق الاستعمار الخناق على أفراد الشعوب العربية ؛ غير أنه لم ينته القرن التاسع عشر حتى كانت هذه الشعوب قد صحت من غفوتها واستيقظت من سباتها فأخذت تقارن بين ماضيها وحاضرها وأصبحت قضية المصير تشغل تفكيرها . حدث ذلك حينما رأت هذه الشعوب العربية الصدام العنيف بين العثمانيين من ناحية، والشعوب الغربية من ناحية أخرى ، وذلك من أجل التحكم فى أقدارها ومصيرها ، ومن أجل التمكن من اقتصادياتها ومن تسيير الأمور فيها : وعندئذ أصبح الناس فى تلك البلاد العربية لايكادون يفكرون فى شىء آخر سوى التخلص من الحكم الأجنبى . وحينما انتشر الوعى بين الشعوب العربية لأسباب عدة لانرى الآن مجالا لذكرها ، نقول ، حينما انتشر الوعى بين هذه الشعوب وتهيأت الفرصة لإيجاد طبقة من المثقفين أو بمعنى آخر من المصلحين الاجتماعيين فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، مثل الاستاذ محمد عبده ، الذى تأثر إلى حد كبير بتعاليم الأستاذ الجليل جمال الدين الأفغانى . ولا ينبغى أن يفوتنا فى هذه المناسبة أن نذكر الدور الإيجابى الذى لعبه جمال الدين الأفغانى .

فى العالم الإسلامى ؛ إذ أدرك بوعيه السليم سبب التفرق فى الكلمة والتخلف فى ميدان التقدم العلمى والأدبى والفنى وحاول جهده أن يصلح من أمور المسلمين داعيا إلى إحياء التعاليم الدينية لكى تتوحد كلمة المسلمين فيمكنهم ، نتيجة لذلك ، التخلص من الحكم الأجنبى .

أما الاستاذ محمد عبده فقد كان ، بالإضافة إلى وطنيته ، غيورا على تعاليم الدين وذا عقلية متفتحة لوسائل النهضة ، وأسباب التقدم ؛ ومن أجل ذلك نادى بالحاجة الملحة الى الإصلاح معتمدا بدوره على المبادىء الدينية ، حيث لا يمكن أن يتم إصلاح اجتماعى بدونها ، كما لا يمكن أن تتخلص هذه الشعوب من الدخلاء مادامت هذه الشعوب الإسلامية تنحرف عن تعاليمها الروحية وتقاليدها القويمة ، وتذوب فى بحار المستعمرين والطامعين والمستغلين . والدور الذى قام به الاستاذ الامام محمد عبده فى مصر لا يقل بحال عن الدور الذى قام به الاستاذ جمال الدين الأفغانى فى العالم الإسلامى .

ومن هؤلاء المصلحين الإجتماعيين أيضا الأستاذ الكواكبى ، الذى درس بدقة ووعى أسباب الضعف والانحلال فى الشعوب الإسلامية (١) ثم حاول أن يجمع كلمة هذه الشعوب تحت راية واحدة ؛ ولعل الأستاذ

---

(١) ـ تظهر أهمية الاستاذ الكواكبى فى أن أحد المستشرقين المعاصرين فى فرنسا اتخذه موضوعا لرسالة حصل بها على الدكتوراه ؛ واسم هذا المستشرق هو : نوربير تابييرو ، ويشغل الآن وظيفة رئيس قسم الدراسات العربية فى كلية الآداب ـ جامعة ليون ؛ وعنوان رسالته : آراء الكواكبى الإصلاحية .

الكواكبي هو الوحيد من بين المصلحين الآخرين الذى نزل باللائمة على الدولة العثمانية دون التواء ولامواربة والذى أشار بصراحة إلى العودة إلى ممارسة المبادىء الاشتراكية فى الإسلام .

أما العثمانيون فلأنهم كانوا يتحملون المسئولية الكبرى فى ظلم سكان البلاد العربية التى كانت واقعة تحت سلطانهم وفى تأخرهم ، وفى طمس الوعى لديهم ، وفى استنزاف كل إمكانياتهم المادية والعقلية ، بحيث أصبح هؤلاء السكان لايعملون إلا ليسدوا جشع هؤلاء الحكام من العثمانيين ، ولا يفكرون إلا فيما يساير أهواءهم وميولهم .

وأما رغبته فى العودة إلى ممارسة المبادىء الاشتراكية فى الإسلام فلأنه أدرك بثقافته الشرقية والغربية وبدراسته حالة المجتمعات الإنسانية أهمية هذه المبادىء بالنسبة للإصلاح الاجتماعى ، وضرورة ممارستها وتطبيقها بصرامة لانقاذ المجتمعات العربية من هذه الورطة التى تردت فيها ، وذلك التدهور الذى وصلت إليه .

نادى الأستاذ الكواكبي بالعمل على الرجوع إلى فرضية الزكاة كنظام اقتصادى محكم يحد من ثراء الموسرين ويضمن العيش الضرورى للمعوزين ، كما نادى أيضا بالعودة إلى العمل بنظام الكفارات لكى يكون فى هذا تخفيف على بيت المال من جهة ، وعلى أصحاب الحاجة من جهة أخرى

ولقد مضى الكواكبي فى هذا الطريق شوطا بعيدا! لأنه كان يؤمن إيمانا صادقا بسلامة هذه المبادىء، ويعتقد اعتقادا جازما أن البلاد العربية لا ينقذها إلا العودة إلى التعاليم الإسلامية التى وصلت بأسلافنا إلى قمة المجد وذروة القوة .

ومن أجل ذلك عمل الأستاذ الكواكبي على تأسيس دولة إسلاميه موحدة على أساس فكرى وروحى ولغوى حتى يتم التعارف والتفاهم وتتحد وسائل التفكير وأساليب الحياة بين الطوائف الإسلامية ، غيرمهتم بالناحية السياسية . ومهد لهـــذه الدولة بالرحلات التى كان يقوم بها فى البلاد العربية ، وبالمؤتمرات التى يشارك فيها ، وبالخطب التى كان يلقيها وبالبحوث التى كان ينشرها ، وبالدراسات التى كان يقوم بها هنا وهناك .

ومما يجدر أن نلاحظه فى منهج اصلاح الأستاذ الكواكبى هو أنه لم يكن ضيق الأفق ولامتزمتا ، يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة شأن المسلمين المستنيرين ، يفترض الخير قبل أن يفترض الشر ، يغلب عليه الأمل ، وقلما يعتريه اليأس ، ومن أجل ذلك لم يزهد فى أن يتصل بالعالم الغربى وأن يدرس نظمه وأوضاعه ، وأن يعرف مظاهر التقدم فيه ، فاهتدى الى كشف أسباب هـــذا التقدم ؛ وبعد ذلك حاول تطبيق كل هذا ـ كنوع من الدراسات المقارنة ـ على ما يعرفه جيدا من المبادىء الإسلامية الحقيقية قبل أن يصيبها ما أصابها فى خلال عصور التدهور والانحلال .

رأى الأستاذ الكواكبى - على ضوء دراسته وإطلاعه ومقارناته - أن إحياء هذه المبادىء الإسلامية والتعاليم الدينية خير وسيلة وأنجعها لعلاج المجتمعات الشرقية المريضة . وعلى ضوء ذلك أحس إحساسا عميقا بفوائد النظم الاشتراكية التى كانت مطبقة فى الغرب آنذاك ؛ كما أحس أيضا بحاجة المجتمعات الشرقية إلى مثل هذه النظم التى تقرب بين الطبقات وترفع من مستوى حياة الكادحين والعاملين . ولكنه بعد المقارنة الدقيقة بين اشتراكية الإسلام واشتراكية المجتمعات الغربية ، وبعد أن اتضحت له الرؤية من هذه المقارنة وجد أن اشتراكيـــة الاسلام أدق وأفضل وأنفع للدولة وللأفراد من النظم الاشتراكية الغربية ؛ تلك الاشتراكيـة التى نبتت فى بيئة تختلف تماما عن البيئات الشرقية ، وفى مجتمع تختلف ظروفه فى كل شىء عن ظروف المجتمعات الشرقية ؛ ومعروف أن بيئة المجتمع وظروفه تكيف مبادئه وقوانينه وطبائعه وعاداته وسلوكه ومنهجه فى الحياة . ومن أجل ذلك يرتكب النقاد شططا حينما يقيسون أمور مجتمع بمقاييس مجتمع آخر تتباين بيئتاهما وتختلف ظروفهما .

ولقد حدد الأستاذ الكواكبى مظاهر الاشتراكية فى الإسلام بالزكاة والكفارة ؛ ومعروف أن الزكاة لها أنواع متعـــددة ، كزكاة الأموال السائلة ، وزكاة المحاصيل الزراعية ، وزكاة الماشية ، وزكاة الفطر من صوم رمضان ، وكذلك الشأن بالنسبة للكفارة ؛ فهناك كفارة الفطر فى رمضان ، وكفارة الحنث فى اليمين ، وكفارة الجرائم المرتكبة فى أيام الحج ، وكفارة الاعتداء على أهـــل الذمة ومن تربطهم عهود مع

المسلمين ؛ وقد اصطلح الفقهاء والمشرعون على تسمية هذا النوع الأخير بالديات .

وبقيت هذه الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعى وإلى الرجوع بالناس إلى المبادىء الاشتراكية فى الإسلام مقصورة على ابداء الرأى والإعلان عنه بالوسائل الممكنة دون أن تسنده قوة مادية أو إجماع شعبى متحمس. والتجارب علمتنا أن الحق مع الضعف يغلبه الباطل مع القوة .

وفى أوائل القرن العشرين تبلورت هذه الدعوة الإصلاحية فى دعوة من نوع جديد ؛ تلك هى الدعوة إلى التخلص من الحكم الأجنبى ومن يمثلونه فى قلب البلاد العربية ، وكان فى هذا دليل على تعمق الوعى والاستفادة بالتجارب . ويبدو أن الدعوة لهذا الهدف قد أوقفت أو أنست مؤقتا فكرة الاشتراكية ومحاولة نشر مبادئها والعمل على تطبيق هذه المبادىء . وكان هذا طبيعيا جداً بعد التجارب القاسية ، الفاشلة التى مرت بها البلاد العربية حينما كان المصلحون يتقدمون فيها بمطالب الاصلاح أو يعلنون عنها بما توفر لهم من وسائل الإعلام ؛ وكان أولياء الأمر يقابلون هذه المطالب إما بالرفض وإما بالمماطلة والتسويف وإما ببذل الوعود السخية بالوفاء والتنفيذ . ولم يكن ذلك منهم الا ستارا تختفى وراءه محاولة شريرة ورغبة خبيثة فى تفويت الفرصة وتضييع الوقت وإخماد نار الحماس فى نفوس الأفراد والجماعات .

واستمرت الشعوب العربية بين المد والجزر أو بين اليأس والرجاء حتى جاءت اليقظة وعمق الوعى واتضحت الرؤية واستقر فى الأذهان أنه

لا سبيل الى الإصلاح الحقيقى إلا بعد التخلص من الحكام الأجانب أو الذين فرضوا على الشعوب العربية فرضا ؛ فاتجهت رغبة الجماهير الى هذا الهدف وعملت كل ما تستطيع لتستبدل الحكم الأجنبى بحكم وطنى عربى .

ولما تم لها ذلك أخذت فى بعض الأقطار تعالج قضايا الإصلاح بكل ما توفر لها من وسائل وامكانيات ؛ والذى يعنينا هنا بالدرجة الاولى هو موضوع الاشتراكية وكيفية التطبيق العربى لها ؛ تلك الاشتراكية التى تمتد جذورها الى فترة نزول الدعوة الإسلامية والى العصور الأولى من حكم الدولة العربية .

ومن أجل ذلك كانت الدعوة الى الاشتراكية فى مجتمعنا العربى لا تستمد أصولها من الأنواع المتعددة للنظم الاشتراكية التى نشأت فى الغرب أو فى الشرق وتحت ظروف اقتصادية واجتماعية خاصة ؛ نقول إن الاشتراكية فى مجتمعنا العربى لا تستمد أصولها من النظم الاشتراكية فى الغرب أو الشرق بالرغم من مناهجها المدروسة ، وأسسها العلمية ، وفلسفتها ذات الأبعاد العميقة ؛ ولكنها تستمد أصولها من المنابع الأولى فى الإسلام ومن الظروف الزمنية والمكانية والاجتماعية فى المجتمع العربى .

ومن أجل ذلك أيضا كان التطبيق الاشتراكى فى مجتمعنا أصيلا فى منهجه ، فريدا فى بابه ، مستمدا من ماضينا ، ومن تعاليمنا ، ومن تقاليدنا ، التى تتميز بكثير من الخصال النبيلة الفاضلة ، كالأخوة والتآلف والتعاطف ، والمحبة المتبادلة ، والترابط الروحى بين أفراد المجتمع .

إن التطبيق الاشتراكى العربى ، الذى رأينا ملامحه فى هذا الإطار البسيط ، لا يمكن أن يكون نتيجة لنظرية فلسفية أو علمية يمليها المنطق أو يتحكم فيها العقل ، وترسم لها المناهج العلمية الدقيقة . ولكن هذا التطبيق العربى ليس فى حقيقة أمره سوى نظرية اقتصـــادية وضرورة اجتماعية تخلقها ظروف المجتمع ، وتتحكم فيها المعانى الإنسانية ، وتمليها المشاعر المرهفة النابعة من الإحساس بالظلم والغبن وعدم المساواة بين أفراد الشعب الواحد ، والتفاوت البعيد بين طبقاته . التطبيق الاشتراكى العربى إذن يهدف إلى استخلاص الحقوق المسلوبة فى الماضى من هذه الطبقات الشعبية لمصلحة فئة من الناس كانت تتحكم ظلما فى مصير المجتمع وتقبض بيدها على مقدرات الأفراد وعلى موارد البلاد .

ولم يكن من السهل الحصول على هذا الهدف ؛ فالشعب العربى فى مصر لم يصل إليه إلا بعـــد محاولات عديدة ومريرة قام بها وقاسى الكثير من أهوالها ؛ وقد تجلى ذلك فى ثورة عرابى سنة ١٨٨٢ ؛ ثم فى ثورة سنة ١٩١٩ ؛ ثم فى ثورة سنة ١٩٣٥ ؛ وأخيراً فى ثورة سنة ١٩٥٢ وكانت هذه الثورة الأخيرة هى الوحيـــدة التى مضت فى الطريق حتى النهاية ، فبعد أن استقرت لها الأمور السياسية أخذت تعمل جاهدة لاحياء المظاهر الاشتراكية بقدر ما تسمح به ظروف المجتمع فلجأت إلى مصادرة بعض الأموال ، التى لم يظهر لملكيتها سند مشروع ، وكانت الثورة فى هذا تقتدى بصنيع عمر بن الخطاب مع بعض ولاته فى مصر والبحرين ، ولجأت إلى عملية التأميم لبعض الممتلكات والمؤسسات التى يجب أن تكون ملكا

للشعب لا للأفراد ؛ وكانت فى ذلك أيضا مقتدية بصنيع بعض الخلفاء الأمويين ، ولجأت أخيرا إلى استصدار القوانين الإصلاحيـــة فى شئون الزراعة ، ولعل أهمها ما استصدرته الجمهورية العربية المتحدة فى سنة ١٩٦١ ، حيث أصبح كل فرد من أفراد المجتمع يشعر بإنسانيته وبمكانته وبشخصيته كفرد صاحب حق فى البلد الذى يعيش فيه ، ومسئول عن كيان هـذا المجتمع وعن المحافظة على حقوقه وعن الدفاع عن حدوده الواسعة وعن العمل الجاد المتواصل لتنمية ثروته وتطوره ثقافيا واجتماعيا حتى يعوض مافاته ويدرك بسرعة ركب الأمم المتحضرة المتقدمة .

وبذلك وضعت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حدا لمظاهر المبالغة ، التى كانت متفشية فى المجتمع ومسلطة على مصائره وأقداره : المبالغـة فى التملك إلى غير ما حدود والمبالغة فى الفقر إلى غير ما حدود ، والمبالغة فى الاستغلال إلى غير ما حدود ، والمبالغة فى البؤس والشقاء الى غير ما حدود ، والمبالغة فى استخـــدام السلطة الى غير ما حدود ، بحيث كان المجتمع العربى فى مصر يبدو وكأنه مجموعة من المتناقضات ؛ طائفة تكاد تملك كل شىء ، وأخرى لا تكاد تملك شيئا ؛ وفئة تتمتع بكل الحقوق ولا تتحمل واجبا واحدا من الواجبات ، وأخرى تحرم حتى من حق الحياة ويفرض عليها كل الواجبات .

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول إن الاشتراكية فى إطارها العام عبارة عن مذهب اقتصادى يعالج المشاكل الاقتصادية فى المجتمـع جاعلا من أهدافه تقديم نوع من الضمانات الاجتماعية للمعوزين والفقراء والعاملين

ثم التقريب الى حد ما بين الطبقات المختلفة فى المجتمع الواحد ، بحيث تختفى الى درجة ما الفوارق الصارخة بين طوائف هذا المجتمع .

ولما كانت ظروف أى مجتمع تختلف عن ظروف مجتمع آخر كان تطبيق هذه النظرية أو هذا المذهب الاشتراكى يختلف فى مجتمع عنه فى مجتمع آخر ؛ وينتج عن ذلك حتما أن التطبيق العربى للاشتراكية يختلف عن تطبيق المجتمعات الأخرى لها .

ولقد رأينا أن التطبيق العربى لهذه الاشتراكية يعتبر امتدادا للمظاهر الاشتراكية التى ظهرت بوادرها فى الإسلام والتى عرفها وطبقها أولياء الأمر من السلف الصالح فى الدولة الإسلامية .

— ٨ —

مميزات الاشتراكية فى تطبيقها العربى

لقد ثبت لدينا الآن بصورة لا تحتمل الشك ، بعد الذى ذكرناه فى الفصول السابقة تلميحا وتصريحا ، أن الاشتراكية فى حد ذاتها عبارة عن نظرية أو مذهب اقتصادى مطاط ، بمعنى أنه لا يلتزم بطريقة صارمة حدودا معينة لا يحيد عنها ، وإنما يمكن أن يتشكل هذا المذهب بأشكال مختلفة ، وصور عديدة وفقا لظروف كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية . وعلى هذا فإن كثيرا من الدول تزعم لنفسها أنها دول اشتراكية ، ولكنها فى مجال التطبيق لا تكاد تتفق دولة مع دولة أخرى . ومن الأمثلة التى تقدمت فى الفصول السابقة نجد أن الاشتراكية فى تطبيقها تمتد وتتسع حتى تأخذ صورة تقترب جدا من الرأسمالية ، وقد تضيق وتنكمش حتى تأخذ صورة أخرى تقترب بها من الشيوعية .

والآن نريد على ضوء هذا أن نبين ما يمكن أن يمتاز به التطبيق العربى لهذا المذهب الاشتراكى .

أولا - إن التطبيق الاشتراكى العربى لم يقم على نظرية فلسفية صاغها فلاسفة المجتمع ، ورسموا لها المعالم والحدود ، ولم يقم كذلك على مبدأ علمى وضعته الطبقة المثقفة بعد دراسة واسعة لشئون المجتمع وتحليل عميق لنفسية الأفراد والأسر ، كما هو الشأن فى المجتمعات الغربية ، التى ثبتت

وطبقت أنواعا مختلفة من النظم الاشتراكية؛ وإنما قام التطبيق الاشتراكى العربى على نوع من الإحساس الإنسانى ، الذى لا يفتقر فى نشأته ولا فى تطوره إلى دراسة عميقة ولا إلى ثقافة واسعة ، وعلى ضرورة أملتها ظروف اجتماعية خاصة يمكن أن تتمثل فى ظلم بعض الطوائف للبعض الآخر ، وفى استغلال بعض الأفراد للبعض الآخر ، وفى ممارسة بعض الفئات استغلال الفئات الأخرى . وإدراك ذلك كله لم يكن فى حاجة أبدا إلى تفكير فلسفى ، ولا إلى دراسة طويلة فإن من كان يعيش فى مجتمعنا العربى قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولديه قليل من الوعى ، وفى ميسوره أن يختلط بالطبقات ، ويختلف اليها فى أوقات الشدة والعسر ليرى ما كانت تعانيه هذه الطبقات فى سبيل الحصول على القوت ، أو فى سبيل تعليم أبنائهم ، أو فى سبيل القيام بأعمال السخرة المفروضة عليهم ، أو فى سبيل التخلص من الديون المتراكمة عليهم ، سواء أكان مصدرها إيجار الأرض التى يزرعونها ، أم أنواع الضرائب الحكومية التى يتحملونها أم ديون البنوك التى ربما لجئوا اليها لتشييع فقيد أو لإنقاذ مريض ، أو لفك عسرة وضيق ؛ نقول . إن من كان على صلة بهذه الطبقات قبل الثورة ولديه قليل من الوعى يستطيع أن يدرك فى غير عناء مدى الضرورة التى تفرضها تلك الظروف المريرة لإيجاد نوع من التطبيق الاشتراكى يضمن الاعتراف بانسانية الفرد ؛ وبمكانته فى المجتمع الذى كان مضيعا فيه ؛ كما يضمن فرض جانب من المساواة فى تهيئة الفرص أمام الناس جميعا لوسائل العيش ووسائل التعليم ووسائل العلاج .

التطبيق الاشتراكى العربى اذن ينبعث من قلب المجتمع، استجابة صادقة

لمتطلبات الأغلبية الساحقة من أفراده ، وبحثا عن الحلول الضرورية لمشاكله الملحة .

وذلك على العكس مما رأيناه ، ومما لا نزال نراه فى المجتمعات الغربية التى تمارس أو تزعم أنها تمارس نوعا من النظم الاشتراكية ؛ تلك النظم التى قامت على نظريات علمية أو فلسفية ، والتى جعلت هدفها الأول والأصيل هو الارتقاء بمستوى طبقة معينة من طبقات الشعب ، كطبقة الصناع فقط فى المجتمعات الصناعية ، أو طبقة الفلاحين فقط فى المجتمعات الزراعية ، صارفة النظر إلى حدما بالنسبة لمقدرات ومستوى المعيشة من أجل الطبقات الأخرى .

ثانياً – إن الظروف التى مهدت السبيل ثم لابست التطبيق الاشتراكى العربى كانت أكثر إلحاحا وأشد قسوة من مثيلاتها فى المجتمعات الاشتراكية الأخرى . إننا لم نر ولم نسمع أن الفئة القادرة الغنية الموسرة فى شعب من الشعوب المنظمة بلغ عددها من القلة إلى نفس الحد الذى كانت عليه هذه الفئة فى مصر ؛ ولم نر ولم نسمع كذلك أن الفئة البائسة الفقيرة الكادحة فى شعب من الشعوب المنظمة بلغ عددها من الكثرة إلى نفس الحد الذى كانت عليه هذه الفئة فى مصر . فهل سمع فى غير مصر أن ½ ٪ من مجموع السكان كانوا يمتلكون وحدهم نصف الموارد الاقتصادية فى البلد ، وأن ٩٩,٥ ٪ من مجموع السكان لم يكونوا يمتلكون إلا النصف الآخر فقط من هذه الموارد الاقتصادية ؟

ومع ذلك لم تحدث فتنة تراق فيها الدماء ، وتزهق فيها الأرواح ، وتتقطع فيها أوصال المجتمع ؛ بل تم كل شيء فى هدوء ؛ وذلك على عكس ما رأيناه فى فرنسا من ثورة الشعب ضد النظام الملكى الإقطاعى ؛ وما رأيناه فى روسيا من ثورة الشعب الروسى ضد النظام القيصرى الإقطاعى ، ثم ما رأيناه فى غير هذين البلدين من محاولات لتغيير النظم الاقتصادية التقليدية بنظم اقتصادية أخرى ؛ ومما يحسن أن نشير إليه هنا هو أن الثورة الروسية مضت فى طريق التغيير الاقتصادى إلى درجة مسرفة تقربه جداً من النظام الشيوعى ؛ وأن الثورة الفرنسية قد التزمت جانب الحذر فاكتفت بنظام اقتصادى يقرب جداً من النظام الرأسمالى .

أما النظام الاشتراكى الذى حاولته ثورة الشعب المصرى فقد التزم الجانب الوسط أو موقف الاعتدال ، بحيث بقيت الملكية الخاصة فى حدود معقولة جداً ، ووجدت الضمانات الكافية لتمليك المحرومين ، وسد حاجة المحتاجين .

ثالثاً — ان التطبيق الاشتراكى العربى يستمد مبادئه ، فى كثير من الأحيان ، من تصرفات السلف الصالح المتفقة مع تعاليم الإسلام ، ومن وحى ما أملته روحه وتعاليمه على الفقهاء والمشرعين ، وعلى الحكام والخلفاء السابقين ؛ فقد ضرب هؤلاء وأولئك أروع الأمثلة الاشتراكية التى تعتبر نماذج فريدة للاقتداء بها والسير على هديها فى خلق ملكية عامة يديرها ويتصرف فى إيرادها بيت المال كمشرف ومهيمن على مصالح الأفراد والجماعات ، وكمسئول عن أمنهم ورخائهم ، وتكافؤ الفرص بينهم ؛

وكذلك فى خلق ملكية خاصة تستحث نشـــاطهم وتشحذ هممهم ، وتستجيب إلى ميـــولهم واهوئهم ، وترضى غرائزهم الطبيعية فى الاستحواذ ، والتملك . والاقتناء . ولنا مثل طيب فيما صنعه الخليفة عمر ابن الخطاب مع بعض الولاة والحكام فى مصر ، وفى البحـــرين ، ثم ما صنعه نفس الخليفة فى تنمية الملكية العامة للدولة ، وذلك حينما أضاف الأراضى الزراعية الشاسعة فى البلاد المفتوحة لحساب بيت المال ، يتولى جمع غلتها أو خراجها ليصلح به شئون الأفراد ، وشئون المجتمع على حد سواء .

ثم لنا مثل طيب آخر فيما صنعه الخليفة الأموى الورع ، عمر بن عبد العزيز ، الذى حاول بكل ما فى إمكانياته أن يحيى سيرة عمر بن الخطاب وأن يسير فى الناس على منواله فى نوع التصرفات الاشتراكية .

ثم لنا مثل طيب آخر فيما صنعه الإمام أبوذر الغفارى حينما أعطاه الخليفة معاوية بن أبى سفيان مبلغا كبيرا من المال قاصدا من ورائه أن يقلل من حماسه للدعوة إلى الاشتراكية الإسلامية ؛ ولكن أباذر لم يخدع ولم يلن فى دعوته ، ولم يرض أن يبيع مبدأه الدينى الاشتراكى بأى ثمن مهما بلغت قيمته ، وأخذ يسرع بتوزيع ماقدمه معاوية من الأموال على الفقراء والمحتاجين فى نفس الليلة التى وصلت إليه فيها هذه الأموال .

ثم لنا مثل طيب آخر فيما صنعه الفقيه الكبير أحمد بن حنبل حينما قدم إليه الخليفة العباسى المتوكل ، هدية مقدارها عشرة آلاف درهم ،

ولكن هذه الهدية ، بدل أن تسره ، قد أزعجته وأقضت مضجعه ؛ وذلك بسبب اعتقـــاده أنه لم يؤد للدولة ، ولا للمجتمع من العمل أو المجهود ما يستحق عليه هذا المبلغ . ولذلك لم يكن منه إلا التصميم على أن يتخلص من هذا المال جميعه ؛ فنهض فى السحر ودعا بأشخاص ، ثم أمرهم بحمل هذه الأموال كلها وتوزيعها بين أبنـــاء المهاجرين والأنصار ، وبين الفقراء عموما حتى ينفذ المبلغ عن آخره .

هذه أمثلة تلقائية من صنيع السلف الصالح ، مستوحاة من نسمات الايمان ومن تعاليم الدين ومن مبادىء الاسلام ؛ نقول ، هذه أمثـــلة تلقائية من صنيع السلف الصالح تبين لنا إلى أى حد تكون أوجه الشبه بين التطبيق الاشتراكى العربى ، وبين التعاليم الإسلامية ؛ تلك التعاليم ، التى كانت منذ صدورها بمثابة المنبع الصافى والمصدر الأصيل ، الذى نرده كلما اتسعت علينا الامور أو أعوزتنا الحاجة إلى تشريعات قانونية وإنسانية لكى نستمد منهـــا بناء مجتمعنا فى تطوره ، ووضع أسس إدارته وتنظيمه .

وعلى العكس من ذلك تماما سائر النظم الاشتراكية الأخرى ، التى تمليها ظروف زمانية ومكانية ، واجتماعية خاصة أو تمليهـــا ملابسات طبقية تمثلت فى أفراد طبقة واحدة من طبقات الشعب ؛ فهى إذن نظم وقتية خاضعة لمبدأ يشبه المد والجزر فى حيـــاة المجتمع ؛ ثم إنها إذا

ما تعرضت لهزة من الهزات الاجتماعية وتقوضت أركانها زال كل أثر لها ، ثم يحل محلها ـ حينما تتاح فرصة لنظام آخر ـ نظام من نوع جديد ، يعتمد على نظريات أخرى وعلى مبادىء مختلفة ، ربما لايكون لها أدنى صلة بالنظم السابقة .

رابعا ـ إن التطبيق الاشتراكى العربى يعتبر من الناحية التاريخية أسبق بكثير من النظم الاشتراكية الأخرى ؛ اذ أننا بينما نجد هذه النظم الاشتراكية وليدة العصر الحديث وثمرة من ثمار التطور الفكرى والصناعى فى المجتمعات الغربية ، نجد التطبيق العربى الاشتراكى وليد القرن السابع الميلادى وربما قبل ذلك ؛ أى أن هذا التطبيق الاشتراكى لدى العرب قد سبق غيره من النظم الاشتراكية الأخرى بما يناهز ألف سنة ؛ وهذا كثير فى حساب النظم الاجتماعية . ثم إن هذا التطبيق الاشتراكى ، مع هذا القدم ، كان يتضمن مع الجانب الاقتصادى جوانب أخرى فكرية وروحية . إذ كثير من شؤون التعليم وأمور العبادة كان يؤدى دون أن يتقاضى المؤمن عليه أجراً ، معلنا ، فى كثير من المناسبات ، أن أجر ذلك على الله ، وجزاءه الأكبر سيكون عنده تعالى فى الحياة الآخرة .

إن اشتراكية التعليم والتثقيف إذن ليست وليدة النظم الاشتراكية الحديثة ، كما أنها ليست جديدة على المجتمع العربى، فقد عرف هذاالنوع من الاشتراكية منذ فجر الدعوة الإسلامية ، ثم مارسه أسلافنا منذ

أقدم العصور ، وقرر الفقهـــاء أنه يحرم تعاطى أجر على مثل هذه الأعمال التى تدخل ضمن شئون التعليم وضمن أداء الوظائف الدينيـة . ولقد كان هذا ـ دون ريب ـ من أهم العوامل فى تربية الروح والخلق ، ثم فى تربية الضمير الإنسانى .

وليس من شك فى أن الاعتماد على الروح ، والضمير الإنسانى يصور قوة هائلة لتطور المجتمع ، ويعتبر ضمانا كبيراً ضد مايمكن أن يطرأ على هذا المجتمع من شرور وفساد .

ومن جهـة أخرى فان فى تنـاول التطبيق الاشتراكى العربى لهذه الجوانب الروحية والخلقية لدليل واضح على سبق التفـكير الاشتراكى فى المجتمع الاسلامى زمنيا ، ثم على نضج هـــذا التفـكير الاشتراكى وتطـــوره .

وقد يسأل بعض الناس فى هذه المناسبة : إذا كان الفـكر الاشتراكى لدى العرب بهذا النضج والرقى وبهذه الصورة التى رسمنا معالمها إلى حد ما ، وإذا كان فى هذا التفـكير الاشتراكى أيضا من الضمانات ما ذكرنا فلم لم تستبق حدوده وتستمر أوضاعه ، ولم لم يمض قدما عبر التاريخ والزمن فى المجتمعات العربية ؟

إن الجواب على ذلك سهل غاية فى السهولة ، بسيط غاية فى البساطة ؛ ثم إنه لايحتاج فى نفس الوقت إلى فلسفة نظرية ، ولا إلى

تحليل فكرى عميق ؛ ذلك أن التباعد أو الانفصال بين المبدأ الاشتراكى والمجتمع العربى ليس مصدره ضعف المبـــدأ أو عدم صلاحيته ؛ وإنما مصدره فساد المجتمع وتحلله وتفككه بحيث لا يجد الأفراد من الوازع الدينى ، ولا من اليقظة الضميرية ، ولا من الحماس الخاتى ما يدفعهم إلى ممارسة المبدأ ، والتمسك به ؛ فكم من المبادىء الجادة القويمة قد انصرف الناس عنها فاكتنفها الإهمـــال ، وبقيت شبه حبيسة دون انتفاع بها ، ولا استخدام لما فيها من إمكانيات وضمانات ؟

وكم من مريض مات والدواء الصالح بجانبه بسبب إهماله وامتناعه عن تعاطى هذا الدواء ؟

إذ ليس هناك تلازم أبداً بين صلاحية المبدأ وصلاحية المجتمع ؛ ولكن هذا التلازم يصير محتما عندما يكون هناك استعداد وممارسة من جانب المجتمع بالنسبة لذلك المبدأ .

خامسا ـ إن التطبيق الاشتراكى العربى يعتبر وليد ثورة فكرية بحتة ، ولم تتدخل فيه عناصر ثورة مادية أو دمويه ؛ وإنما قام هـذا المبدأ الاشتراكى لدى العرب على أساس الدعوة الصادقه والموعظه الحسنه والإقناع العقلى والمنطق السليم ؛ ثم إن هذا المبدأ الاشتراكى لم يكن الوحيد ، الذى قامت من أجله تلك الثورة الفكريه ، بل كان بمثابه

جانب من جوانب منهج عام يتناول جملة من المبادىء الإصلاحية ، التى تهدف أساساً إلى بناء مجتمع صحيح متكامل .

لقد اشتمل هذا المنهج العام على إصلاح العديد من الأمور الروحية والماديه ؛ فقد رأيناه يبطل بعض العادات القديمة التى تفك عرى الصداقة وتقطع روابط الأخوة وتمزق شمل المجتمع الإسلامى ؛ وذلك مثل عادة وأد البنات مخافة العار ، وقتل الأولاد مخافة الفقر ، ولعب الميسر مخافة الضياع والخسران وفساد الخلق، وشرب الخمر لتسلم الأجسام وتصح العقول ؛ ومثل عادة الأنانية الجشعة ، التى تفرق بين المرء وإخوانه ، وتقوى أسس الفردية ، وتثبت دعائم الانعزالية ، وتشل أوصال الرحم والقرابة .

ورأيناه كذلك ـ بواسطة تعاليمه ـ ينفذ إلى الروح فيرقفها ويهذبها ويصفيها ثم يسمو بها إلى عالم علوى متجرد من النزعات المادية والمتع الوقتية الوضيعة : عالم تحكمه الألفة وتسوده الرحمة والمودة ، عالم تصغر فيه الدنيا بكل مافيها ، وتكبر فيه الآخرة بعظمة ما انطوت عليه ، وجلال مايبرز فيه من أنماط الحكمة والدقة والعدالة والمساواة .

ولعل أبلغ دروس هذا التهذيب الروحى والتربية الخلقية هو ماتمثل فى الاعتراف بوحدانية الخالق وتصديق رسالة محمد عليه الصلاة

والسلام ورسالة من سبقه من المرسلين ؛ كما يتمثل أيضا فى مشروعية الصلاة ، التى تنزع المرء من شؤن الدنيا وأسبابها وتجعله يعيش بعقله وروحه مع العالم العلوى خمس مرات فى كل يوم وليلة .

بهذا وبغيره أيضا ، مما قد يطول ذكره وتفصله تتضح معالم التطبيق الاشتراكى فى المجتمع العربى من حيث نشأته وتطوره ومدى مسايرته للظروف الزمانية والاجتماعية ؛ كما تتضح كذلك ميزات هـذا التطبيق الاشتراكى لدى العرب عن غيره من أنواع التطبيق الاشتراكى لدى الشعوب الأخرى .

— ٩ —

مستقبل الاشتراكية

ليس من غير المألوف أن يتنبأ الكتاب والعلماء بما يجيء به الغد إذا توفر لهم من أسباب الحاضر ومقدمات النتائج ما يمكنهم من إصدار بعض الأحكام على المستقبل .

وعلى ذلك فانه إذا جاز لنا أن نتنبأ بمستقبل الاشتراكية ـ كمذهب اقتصادى يشرف ويتحكم فى الموارد الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية ـ وأن نتوقع لها مكانا فى هذه المجتمعات ؛ نقول لو جاز لنا أن نتنبأ بمستقبل هذا المذهب الاقتصادى لقلنا إنه المطمح والهدف والأمل لكل الشعوب ، وأن المستقبل سيكون له على حساب المذهبين الاقتصاديين الآخرين : الشيوعية والرأسمالية . يستوى فى هذا المستقبل وفى تلك المكانة الشعوب النامية والشعوب المتخلفة ، والشعوب الراقية والشعوب المتأخرة ، والشعوب الرأسمالية والشعوب الشيوعية كما جرى العرف العالمى بذلك . ذلك أن الاشتراكية ، كما يبدو ، هى خط الإنسانية الوحيد ، ملتقى المجهودات البشرية النافعة ومحط آمالها ؛ وهى محرر التفكير المجنح الطليق الواعى الدؤوب إلى الحرية والإخاء والمساواة ؛ وهى ، بعد هذا كله ، الدعامة الكبرى للهدوء والطمأنينة والسلام .

ولسنا نجد غرابة فى تصور ذلك ، ولا صعوبة فى فهمه والبرهنة عليه ؛ فالشعوب الرأسمالية بحكم تقدمها وتطورها وانتشار المعارف النظرية والعملية بين أفرادها ، وتعمق الوعى والإدراك بين أبنائها ؛ فقول ، إن الشعوب الرأسمالية بحكم ذلك كله سترفض أن يكون السلطان فيها للمال وأن يستقل بهذا المال طبقة خاصة من طبقات المجتمع ، ثم تكون النتيجه أن تستغل هذه الطبقه مالديها من أمـــوال فى توجيه طاقات الأفراد وإمكانيات المجتمع الماديه والأدبيه والفنيه لمصالحها الشخصيه ولإنماء ثرواتها الخاصه ؛ وسترفض هذه الشعوب أيضـــا ـ بعد أن انتقلت إلى هذه الدرجه المرموقه من النضج الفكرى والوعى الثقافى ـ أن يتحكم المال وحده فى أقدارها ويلعب وحده بمصائرها ؛ وسترفض أخيراً أن يتألم بعض الأفراد من تخمه المال ويشقى ويتعذب الآخرون فى نفس المجتمع من قلة المـــال ، وضيق موارده والحاجه الملحه إلى أسبابه .

وأما الشعوب الشيوعيه ، كما يسميها الغربيون ، كدول شرق أوروبا ، وعلى رأسها روسيا ، فقد وجدت من نفسها ـ بعد التجربه المرة والقاسيه ـ أن النظام الشيوعى الدقيق لايمكن أن يتحقق ولايمكن أن يساير روح العصر ، ومن أجل ذلك عدلت عنه إلى حد ما وأدخلت على أنظمتها الشيوعيه الأولى شيئًا من التعديل يقربها إلى نظام اشتراكى معقول ؛ إذ اعترفت الدولة بالملكيه الخاصه المحدودة وتركت للناس جانبا من الحريه فى السلوك والتصرف بالنسبه لبعض الشؤن الماديه

والفكرية ، وفوق ذلك فقد أخذت تنادى وتعلن للدول أنها شعوب اشتراكية ، وأنها تطبق فيما بينها ، وتدعو الآخرين إلى تطبيق المبادىء الاشتراكية ، وأنها تؤلف مجموعة من الدول الاشتراكية فى هذا العالم الذى تتوزعه مجموعات ثلاث : الدول الرأسمالية ، والدول الاشتراكية والدول النامية ، وأظننا جميعاً نعرف هذه الدول التى تتكون منها مجموعة العالم الاشتراكى ؛ مثل روسيا ، وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا ، وهونجاريا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وفنلندا ، والبانيا ، والصين ، وألمانيا الشرقية ، وكوبا ، وربما كانت هناك دول أخرى تدور فى فلك هذه الدول ؛ غير أن المتزعم لهذه المجموعة الاشتراكية هى تلك التى ذكرناها .

أما المجموعة الثالثة : فهى تلك التى تمثل الدول النامية فهى من غير شك سائرة فى طريق الاشتراكية . ذلك أن أغلب هذه الدول كان فى قبضة الاستعمار وتحت نفوذه الأدبى والمـــادى ، وكان الاستعمار فيما مضى ـ ولايزال ـ يمثل القوة الهائلة للرأسمالية العالميه ؛ وليس من شك فى أن هذه الدول ـ على ضوء تجاربها مع الاستعمار ـ قد رأت حرص المستعمرين وتكالبهم على انتزاع المواد الأوليه من مكامنها والاستيلاء عليها دون مقابل تقريبا ؛ ورأت تهافت رجال الصناعه على هذه المواد الأوليه لتحيلها إلى سلع مصنوعه لايستغنى عنها أهل تلك المستعمرات ؛ ثم رأت أيضا كيف يستولى التجار والاحتكاريون على هذه السلع ، وكيف يمهد حكام المستعمرات لهؤلاء التجـــار والاحتكاريين لإغراق

الأسواق المحليه بسلعهم وبضاعتهم بعد أن يكونوا قد أغلقوها فى وجه التجار الآخرين وأمام المنافسه العالميه الحرة .

وهكذا تستحيل المستعمرة إلى ما يشبه البقرة الحلوب يرعاها صاحبها وينظف حظيرتها ثم يمسك بقرنيها ليتلقى دفعها وجوحها وركلها وضرباتها بينما المستعمر يحلبها فى أمان دون أن يترك لراعيهـــا قطرة واحدة من لبنها .

إن هذه المستعمرات ، التى عاشت هذه التجـــارب المريرة ، والتى يتكون منها أغلب الدول الناميه ، لايمكن أن تختـــار بديلا للنظام الاشتراكى ، وإن كنا نرى الآن أن بعض هذه الدول تحجم عن تطبيق النظم الاشتراكيه وتعيش فى ظل النظم الإقطاعيه والرأسماليه ، فان ذلك ليس مرده أنهـا تفضل ، طواعيه واختيـاراً ، النظم الرأسماليه وإنما هى مضطرة تحت ضغط المستعمرين القدماء أو المحدثين ، وضغط رؤوس أموالهم وخبراتهم ورجال أعمالهم ؛ نقول : إنها تحت ضغط ذلك كله مضطرة لقبول النظام الرأسمالى ، الذى يتمشى تماما مع المصالح الاحتكاريه للمستعمرين والذى يعتبر امتدادا لأسلوب الاستغلال المعهود لدى أولئك المستعمرين .

غير أن هذه الدول ـ حينما يخف عليها الضغط ، وحينما تلوح فى أفقها فرصه التخلص من هذه التركة الثقيلة ـ لن تتردد فى الكشف عن رغباتها فى تطبيق النظم الاشتراكيه ، وفى العمل على خلق مجتمع الكفايه

والعدل والمساواة ؛ كما أنها لن تتردد كذلك فى كسر قيود الاحتكارات الأجنبية ، وفى نبذ نشاطاتهم الاقتصادية ، وطرد عملائهم وخبرائهم ، وتأميم مؤسساتهم ومعاقل استغلالهم ، كالبنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجارية . ولنا فيما صنعته تانزانيا ، منذ أسابيع قليلة ، دليل على صدق ما تتصوره ونقرره فى هذا الفصل .

لقد شهدت تانزانيا ، منذ قليل ، نقطة تحول هامة فى تاريخها ، حيث بدأت منها مرحلة انطلاق على طريق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ؛ وكان ذلك بعد دراسة واعية للظروف التى تحيط بها ، والتى تعيشها ، وبعد تفكير فى حاضر البلاد ، وفى مستقبلها .

ومظهر ذلك أن أصدر رئيس الدولة جوليوس نيريرى مجموعة من القرارات الاشتراكية تنص على تأميم عدد من القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد . وإخضاعها للملكية العامة ، من هذه القرارات قرار بتأميم جميع البنوك الأجنبية ، التى تسيطر على العمليات التجارية ؛ ثم تأميم عدد غير قليل من شركات التصدير والاستيراد .

وهناك قرار ثالث خاص بتأميم شركة التأمين الوطنية ، لكى تتولى الاشراف المباشر على جميع أعمال التأمين .

ومن ناحية أخرى فان بريطانيا ـ وهى الدولة الرأسمالية العريقة ، والتى كانت ولاتزال تسند النظام الرأسمالى فى الدول المتخلفة ـ وجدت

أن أفضل الوسائل لتدعيم الاقتصاد هو أن تؤمم صناعه الحديد والصلب في بلادها ، ففعلت ذلك منذ قليل .

إن فيما صنعته كل من تنزانيا وبريطانيا ، تعتبر تجربه رائدة ومصداقا لما ذكرناه بالنسبة للنظام الاشتراكي .

وهناك دول أخرى من المجموعه الثالثه أخذت تسير بخطوات حثيثة في طريق الاشتراكية ، مثل غينيا والجزائر وسوريا والعراق وبعض دول أفريقية أخرى حديثة الاستقلال .

والسؤال الذي يفرض نفسه علينا الآن هو : هل تترك الدول القائمة على الرسمالية طريق الاشتراكية ممهداً أمام الشعوب دون أن تنثر فيه الأشواك وتقيم على امتداده العقبات ؟

الواقع أنه ليس من السهل أن نتصور ذلك : فالاشتراكية بالنسبة للرأسمالية ضياع محقق وخسارة كبرى ؛ وربما كان أسهل عليها أن تتحول هي إلى النظم الاشتراكية من أن تتحول الشعوب التي كانت فيما مضى مستعمرات لها ؛ ذلك أنها لم تكون رأسماليتها ولم تجمع أموالها إلا من هذه المستعمرات وعلى حساب سكان هذه المستعمرات .

وهناك حقيقة ينبغي أن ندخلها في اعتبارنا بالنسبة للصلة القائمة بين الرأسماليين المستعمرين وبين الشعوب المستعمرة ؛ وهي أن الشعوب

الرأسمالية لم تستطع ولن تستطيع وليس من طبيعة الأشياء أن تحكم الشعوب مباشرة بنفسها فى ظروف عادية وإنمـــا سارت على حكمها واستغلالها واستعمارها بواسطة فئة من أبنائها .

قد تكون هذه الفئة من الحكام ؛ وقد تكون من أصحاب رؤوس الأموال الذين اغتنوا بفضل السادة المستعمرين ، والذين يدينون لهم بكل شيء . وعن طريق هذه الفئة أو تلك يستطيع المستعمر أن يستغل ويستبد ويستذل ويستعبد ، وبدون ذلك لايستطيع مجابهة الشعوب ولا مواجهة الجماهير . ومن شأن النظم الاشتراكية أن تجعل من الشعب طبقة واحدة أو يكاد ، وتعمل من أفراده أصحاب المصلحة الحقيقية وتصنع منهم حماة لها ومدافعين عنها . ومن أجل ذلك يتعذر على أصحاب النظام الاشتراكى أن يتركوا مواردهم نهباً للمستعمرين ، وخيراتهم لقمة سائغة لهم ؛ كما يتعذر على المستعمرين أنفسهم أن يجدوا فى مثل هذا الشعب ثغرة ينفذون منها إلى حيث يمكن إلقاء بذور الشر والفساد ، وإلى حيث يمكن الانتفاع والاستغلال والاستعباد . ومن أجل ذلك أيضاً يحاول الرأسماليون المستعمرون بكل مالديهم من وسائل أن يحاربوا هذه النظم الاشتراكية فى مستعمراتهم القديمة بعنف وضراوة يفوقان بكثير مايصنعونه ضد الاشتراكية فى داخل أوطانهم الخاصة .

ان عملية الاستغلال تفتقر حتما الى مستغل ومستغل ؛ ونجاح الأول فى مهمته تتوقف على جهل الثانى وتخفيله وقلة وعيه ؛ ويوم يبلغ الثانى رشده من العلم والثقافة ، ويعمق وعيه بمتطلبات نفسه ومتطلبات وطنه

ومتطلبات مجتمعه لن يكون أمام الأول الا أن يشد أمتعته ويرحل .

ولمــا كانت الاشتراكيه ـ كما صورناها غير مرة وفى أكثر من فصل من فصول هذا البحث ـ دليلا على يقظه الشعوب ، وقوة إدراكها ، وعمق وعيها ، وشدة إحساسها بالمسؤليه ؛ نقول ، لما كانت الاشتراكيه بهذا الشأن وبتلك الصورة ، فانها من غير شك الخصم العنيد والعدو اللدود للرأسماليين المستعمرين .

وهذا يفسر لنا بوضوح العداء المستحكم بين الرأسماليين المستعمرين ، وبين الشعوب الحديثه العهــد بالاستقلال ، التى أخذت تمارس النظم الاشتراكيه للقضاء على الرأسماليه المستغلة التى غرسها الاستعمار فيها قبل رحيله منها ؛ كما أن هذا يفسر لنـا أيضا الأهداف البعيدة التى ترمى اليها الولايات المتحدة وانجلترا من وراء موقفهما خلف اسرائيل ضد الشعوب العربيه فى حرب يوليو ١٩٦٧ . ان الاستعداد لهذه الحرب ، والتخطيط لها ، والضراوة التى مارسها العدو فيها ؛ كل ذلك يصور من ناحيــه مدى السخط والحقد والغيظ والكمد لدى الاستعماريين الرأسماليين من النظم الثوريه الاشتراكيه فى العالم العربى ؛ ويصور من ناحيه أخرى مبلغ الرغبه فى التشفى ، وفى القضاء على هذه النظم الاشتراكيه قبل أن تثبت جذورها ويمتد ظلها على مواطن أخرى من العالم . لنلق نظرة على خريطه العالم ، ولنحاول حصر مايدور فيها من حروب ، فى آسيا ، فى أفريقيـا ، فى أمريـكا اللاتينيه ؛ ثم لنـتعرض ظروف هـذه الحروب ولنحلل الموقف بالنسبه لأطراف النزاع فى ميادين القتـــال المختلفه .

ألسنا نجد الاستعماريين الرأسماليين دائما فى جانب الهجوم ، فى جانب القتـــال ، فى جانب إثارة الفتنـة ، فى جانب التحـدى والتحرش وبدأ الصدام ؟

ليست هذه الحروب فى الواقع سوى نوع من الصراع بين الرأسمالية الاستعماريه- والمستعمرات التى حطمت قيود الاستعمار ، والتى ارتضت لنفسها طريق الاشتراكيه- . وفى إطـار هـذا الصراع تدخل ، من غير شك ، معركة يونيو ١٩٦٧ بين أمريـكا وانجلترى واسرائيل من ناحيه- والعـالم العربى من ناحيه- أخرى ؛ تلك المعركة التى تمتزج فيهـا قضيـه- التحرير الوطنى بقضيه- الثورة الاجتماعيه- ومايلازمها من نظم اشتراكيه- امتزاجا عميقاً . ان العدوان الأمريكى البريطانى الصهيونى الأخير يهدف بالانتصار العسكرى الى ضرب النظم الثوريه- وتصفيه- الثورة الاجتماعية فى بلادنا وفى الوطن العـربى كلـــه ، وبالتـالى تصفيـه- النظم الاشتراكيه- .

وهكذا نجد فى هذه الحروب الدائرة رحاها فى القارات الثلاث أن العدو فيها واحد والهدف من ورائها واحد . أما العدو فهو الرأسماليه- المستغلة والاستعماريه- والاحتكاريه- ؛ وأما الهدف فهو الرغبه- فى القضاء على النظام الثوريه- الاشتراكيه- .

وفى هذا السبيل يقاتل العدو قتال المستميت ويسخر فى هذه المعركة كل امكانياته عسكريا وعلميـا واقتصاديا وأدبيـاً ، غير نادم على مايفقده

من مال وعتاد ورجال ؛ اذ أن ذلك فى نظره لايساوى سوقا لبضاعته فى بلد أجنبي .

لسنا نريد من وراء عرض ذلك الموقف ، وتحليل قضية هذا الصراع أن نشير من قريب أو بعيد إلى أن هذا العدو سينتصر فى النهاية ، أو سيبقى سادرا فى غيه أو محافظا على مكانته ، وإنما نريد أن نقول إن هذا الصلف الذى نراه فيه ، والغطرسة التى نراه عليها ، والسعار الذى يجعله ينهش ذات اليمين وذات الشمال ، والمغالطة الوقحة المكشوفة التى يبرر بها مسلكه ، ويدافع بها عن جرائمه ؛ نقـــول إن ذلك كله لن يكون دليلا على أن يمد له فى حياته ، بل العكس ، سيكشف ذلك للناس حقيقته ، وسينفرون خفافا وثقالا من حوله ، وسيضيقون به وبكل مايمكن أن يجيء من عنده . ولقد ظهرت بوادر ذلك فعلا ، فقل أنصاره ، وزاد معارضوه ، وكثرت أعداؤه ، وأصبح لايسير فى ركابه إلا طامع فيه أو خائف منه ، أو مذبذب بين هذا وذاك ، كما أصبحنا نجد بين الحين والحين شعوبا تضيق بالرأسمالية ، وتنخرط فى سلك الاشتراكية ؛ ولم نر عكس ذلك حتى الآن ، مما يظهر أن الاشتراكية فى امتداد ، والرأسمالية فى انحسار ، ويؤكد أن الاشتراكية تتطلع اليها الشعوب ، وأنها المستقبل القريب أو البعيد للمجتمعات الإنسانية .

مطبعة المصري
٩ شارع ابن زنكي - محطة الرمل
تليفون ٣٧٤٠٦ إسكندرية

١٠٧٦٦٨ ٥٠٠ م

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل
فرع الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير (المنشية)